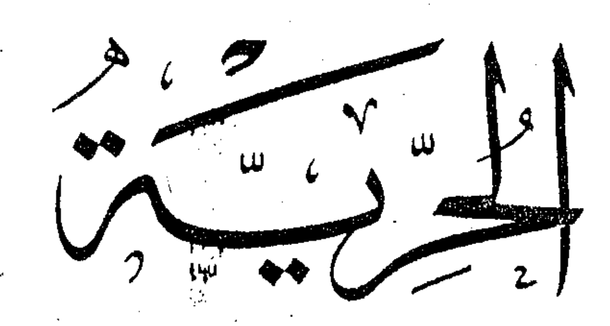
الدكتور منيف الرزاز



ومشكلاتها في البلدان المتخلفة

دار العلم للملايين
بيروت

مقدّمة

١

قضية الخبز وقضية الحرية هما قضيتا الانسان في كل زمان وفي كل مكان . وحين يقول بعض المفكرين إن تاريخ الانسان هو نضاله من أجل الخبز . وحين يقول البعض الآخر إن تاريخ الانسان هو نضاله من أجل الحرية ، فكلاهما يقول نصف الحقيقة . وإنما يلجأ مثل هؤلاء المفكرين إلى هذا الاتجاه أو ذاك تبسيطاً للأمور ليتمكنوا من وضع « قوانين » للسلوك الانساني ، أو إذعاناً لمقتضيات مرحلة معينة من التطور ومن النضال الانساني وتوسيعاً لهذه المقتضيات ليجعلوا من قواعدها وقوانينها قواعد وقوانين للتاريخ الانساني كله .

والواقع أن تاريخ الانسان لم يخل ، يوماً ، من النضال من أجل هذين الهدفين الانسانيين الكبيرين . قد تمرّ مرحلة يبدو النضال فيها من أجل الخبز ، أي النضال الاقتصادي ، أشد إلحاحاً من النضال من أجل الحرية ، أي النضال السياسي . وقد تمرّ مرحلة تنعكس فيها شدة الإلحاح ليصبح النضال من أجل الحرية مقدماً على النضال من أجل الخبز . وإنما يميل النضال إلى هذا الجانب أو ذاك بنسبة ما يفتقد المجتمع

من أحدهما . فإذا ما انتشر الطغيان السياسي وكمت الأفواه ، وكبتت الحريات ، وصودرت الحقوق ، كانت الحرية أول مطلب من مطالب النضال . وإذا ما انتشرت المجاعة ، وازداد البؤس ، وعمّ الظلم الاقتصادي ، وشبعت فئة من الناس على حساب فئة أخرى كان الخبز مطلب النضال الأول .

ولكن هذا التفريق بين هذا المطلب وذاك ليس ، في الواقع ، تفريقاً أساسياً ، وليس صحيحاً ما يبدو من أن بين الهدفين حاجزاً يفصل بينهما . فالحقيقة أن هذين الهدفين ، على اختلاف مظاهرهما ، مرتبطان أشد الارتباط في العوامل التي تؤثر فيهما ، متفاعلان ومنفعلان معاً ، بحيث يصعب أن يقال في أي وقت إن مطلب الحرية متوفر ولكن الخبز غير متوفر ، أو ان مطلب الخبز مؤمّن ولكن الحرية مفقودة . إن أحد هذين المظهرين قد يطغى على الآخر طغياناً كبيراً في مرحلة من التاريخ حتى ليبدو الثاني ضئيل القيمة إزاءه . ولكن الواقع أن أياً منهما إنما هو انعكاس للآخر على أي مدى طويل من الزمن .

إن أي طغيان سياسي لا بدّ أن يخبئ في أعماقه رغبة في المحافظة على مصالح فئة من الناس على حساب فئة أخرى . إنه ينطوي على طغيان اقتصادي في نفس الوقت . وأي حرمان لفئة من الناس من خبزها وحاجاتها اليومية حرمان لها من حريتها السياسية وحقوقها الانسانية كذلك .

ولئن كان الاستعمار أكبر مظهر في التاريخ للاستعباد السياسي وللاستغلال الاقتصادي فهو ليس المظهر الوحيد لاجتماعهما معاً . والواقع ان أي ظاهرة تاريخية يمكن تحليلها بحيث تظهر الارتباط المكين بين هذين الوجهين ، الاقتصادي والسياسي . للقضية الانسانية الواحدة .

إن معظم الذين كتبوا في قضية الحرية من المفكرين الكلاسيكيين ،

وعلى رأسهم ، جون ستيوارت مل ، بل ومن المفكرين الاشتراكيين مثل ، هارولد لاسكي ، إنما اقتصروا على دراسة الوجه السياسي من الحرية فحسب . بل ، لاسكي ، وصل إلى الحد الذي يجعل فيه الاشتراكية شرطاً من شروط توفر الحرية وضمانها . ولكنه لم يعتبر قضية الخبز جزءاً من قضية الحرية نفسها .

وعلى رغم أن ، ماركس ، اعتبر المشكلة الاقتصادية أساس المشكلة الانسانية ومنطلقها . واعتبر قضية الحرية مجرد نتيجة للوضع الاقتصادي ، بحيث لا يمكن حلها إلاّ بحلّ المشكلة الاقتصادية ، وانها لذلك لا تستدعي اهتماماً خاصاً بها ، فان الذين تبعوه من أئمة الحزب الشيوعي رموا بقضية الحرية ظهرياً . بل وسلكوا سلوكاً يكاد يوحي بأن الحرية عدوة الاشتراكية وأنهما نقيضان لا يمكن الجمع بينهما .

ولئن كان هذا التفريق ، على رغم مناقضته لظواهر التاريخ الغربي ، ممكناً في الغرب المتقدم ، فهو يكاد يقرب من المستحيل في تفسير ظواهر التاريخ في البلدان المتخلفة ، في آسيا وافريقيا ، ولا سيا في تلك الأقطار التي عانت ما عانت من الاستعمار ، ذروة الاستعباد وذروة الاستغلال معاً .

٣

إن قضية الحرية ، بشقيها الاقتصادي والسياسي ، قد تجاوزت مرحلتها الحرجة وإلحاحها الثوري في كل البلدان المتقدمة حضارياً ، سواء في ظل النظام الرأسمالي أو في ظل النظام الشيوعي ، واتخذت طريقاً أكثر سهولة وتمهيداً مما كان لها أن تتخذ في أي وقت مضى . ولكن هذه القضية مطروحة بإلحاح وعنف وقسوة في هذه المرحلة التاريخية في أقطار العالم المتخلفة . وهي مطروحة

بوجهيها الاساسيين معاً . بل إنهـا هي نفسها قضية هـذه الأقطار اليوم .

لقد غادر الاستعمار هذه الأقطار ، حينما غادرها ، بعد أن أذاقها كل ضروب الاستغلال الاقتصادي ورسم خط إنتاجهـا وعلاقاتهـا الاقتصادية والاجتماعية حسب أهوائه ومصالحه . وبعد أن أذاقها كل ضروب الاستعباد السياسي وحاول أن يخنق كل صوت فيها يطـالب بالحرية أو التحرر .

ولكنه لم يغادر هذه الأقطار إلاّ بعد أن خلق وجوده فيها حركات شعبية مناضلة ، كانت هي القوة الدافعة لتحقيق هدف الاستقلال ولتحقيق التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في آن معاً . لقد اتخذت هذه القوة الخلاص من الاستعمار شعاراً لهـا . ولعلها لم تهدف في الأصل إلاّ إلى الخلاص من وجود الاستعمار نفسه . ولكن كان لا بدّ لوعي هذه القوة أن يتطور ليعي أن الخلاص من الاستعمار إنما يعني كذلك الخلاص من استعباده واستغلاله ، ثم كان لا بدّ أن يزيد تطوراً ليصبح تحقيق الحرية سياسة واقتصاداً مطلباً في ذاته ، وأن يتجاوز مرحلة الاستعمار ليطرحها قضية للإنسان .

٣

ولا ريب في أن قضية الحرية تمر في هذه الأقطار في أزمة قاسية عنيفة . إن الحرية قـد تتعرض للخطر في أوروبا وامبركا . فقد تطرح فيها قضايا حرية الزنوج ، أو قضايا حرية الطبقات العاملة ، أو قـد تطرح فيها قضية الفائدة التي تحققها الطبقات المحرومة اقتصادياً مـن الحريات السياسية الممنوحة . وقد يطرأ في أحوال الحرب أو اختلال الأمن ما يكبّل الحرية زمناً ما وإلى مدى معيّن . كما ان قضية الحرية

في العالم الشيوعي ما زالت في مستوى الأزمة لا سيما في وجهها السياسي . ولكن هذه القضية في كل من الغرب والشرق المتقدم قد تجاوزت لحظاتها الحرجة ، وأصبح لها كيان أساسي تتطور حسب مقتضياته . أما في البلدان المتخلفة فالأزمة مطروحة بعنف . والتناقض بين الأمل وبين المتحقق فعلاً تناقض كبير . والوعي الشعبي المتولد عن النضال الاستعماري يولد قوة دافعة جبارة . ولكن إمكانيات التحقيق إنما تحددها إمكانات التطور ووسائله . ومن هنا هذه الخيبة العامة التي تحسها الجماهير أينما توجهت في هذه الأقطار ، ومن هنا هذا الشعور بالضياع .

٤

ومن أجل تغطية مظاهر هذه الأزمة الخانقة ، ومن أجل خداع الجماهير وإلهائها عن ضياعها وعن خيبتها ، عمد كثير من السلطات الحاكمة في هذه الأقطار ، كما لجأ كثير من الحركات المناهضة لها كذلك ، إلى استعمال كلمة «الحرية» لغير ما وضعت له ، ولغير ما يمكن أن تعنيه . فأطلقت «الحرية» على أنظمة احتفظت بأشكال برلمانية وفقدت كل مظهر آخر من مظاهر الحرية . وأطلقت على أنظمة رجعية بلغ فيها الاستغلال الاقتصادي مع الطغيان السياسي حدوداً قصوى . وأطلقت على حكم حقق بعض مظاهر التحرر الاقتصادي ولكنه حبس كل مظاهر الحرية السياسية . وأطلقت على أنظمة شيوعية ليس فيها إلا دكتاتورية الحزب الواحد . وباختصار فقد أطلقت على أنظمة رجعية يمينية كما أطلقت على أنظمة يسارية دكتاتورية . ولم تعد كلمة الحرية تدل في أكثر الأحيان إلا على شعار يستر شكلاً أو آخر من أشكال الدكتاتورية .

تحقيق الحرية بوجهيها السياسي والاقتصادي . وإذا كان لنا أن نعطي الحرية معناها الجامع فليس لنا أن نقتصر على نتائج تجربة نضالية دون أخرى . فتراث الانسانية ، بكل تجاربها السابقة ، تراث لنا جميعاً وليس ملكاً لصانعي التراث .

ثم أتبعت ذلك بشرح عوامل الأزمة في البلدان المتخلفة . والواقع أنني اقتصرت على بحث الأزمة في البلدان المتخلفة في قارتي آسيا وافريقيا فحسب ، ولا سيما تلك التي كانت قد تعرضت للاستعمار وعانت منه وناضلت ضده . فلم أشر إلى أزمة الحرية في أمريكا اللاتينية . ومررت مروراً سريعاً بهذه الأزمة في الأقطار الأسيوية أو الأفريقية التي لم تتعرض للاستعمار . ذلك أن الاستعمار الذي عانت منه هذه البلاد ، وهي معظم أقطار آسيا وافريقيا ، كان له أثر كبير في تكوين هذه الأزمة وفي إعطائها صورة خاصة تختلف بها عن كل أزمة أخرى للحرية . أضف إلى ذلك أن وطننا العربي كله ، ما عدا قلب الجزيرة العربية ، إنما يشمله هذا التعميم ، فالبحث بالتالي بحث لأزمة الحرية في وطننا العربي .

ويجب أن أعترف بالقصور في بحث هذا الموضوع بالذات . ويجب أن أعترف بأن الذي أقوله هنا ليس هو القول الفصل . فهذه الأزمة لم تكن موضع بحث جدي — على علمي — حتى الآن . وإنما اقتصر بحثها على تعليقات سطحية ودراسات عاجلة لم تتمكن من الانفكاك من قيود التجربة الغربية لنضال الحرية ، ولم تتمكن من إدراك مدى العمق الذي تنطوي عليه تجربة الدول المتخلفة ، ومدى اختلاف المنطلق فيها عنه في التجربة الغربية . ولو لم يكن لي من أثر إلا طرح هذه القضية للبحث والمناقشة لكفاني ذلك رضا عن جهدي .

ولعل القارئ يستغرب ، حين يتم قراءة الكتاب ، أنني لم أقترح حلولاً واضحة ومحددة لهذه الأزمة . والواقع أنني بإدراكي لعمق الأزمة

واتساعها لأعترف بأني عاجز عن مثل هذا التحديد لسببين اثنين :
أولهما أن مشكلة الحرية أعقد وأعمق من أن تجد لها حلولاً محددة سهلة . والوصول إلى الحلول لا يمكن أن يقتصر على بضعة قوانين وأنظمة تصدرها الدولة ، وإنما يقتضي الوصول إلى الحل سيراً طويلاً جدياً لكل من الفرد ومن المجتمع ومن الدولة في طريق صعبة غير ممهدة ، مليئة بالعقبات ، معرضة للنكسات ، وبالتالي يقتضي عملاً نضالياً مؤمناً وواعياً .

وثانيهما ، أن مشكلة الحرية في البلدان المتخلفة ، إن يكن لها عوامل مشتركة بين هذه البلدان جميعاً اضطررنا إلى الاقتصار عليها في هذا الكتاب ، فإن لها بالاضافة إلى ذلك عوامل خاصة بكل بلد من هذه البلدان وتجارب ذاتية لا بد أن يكون لها أثر كبير في الوصول إلى حلول هذه المشكلة .

ولكنني ، مع ذلك ، اقترحت خطوطاً عريضة لا بدّ أن تقع الحلول في نطاقها ، وشروطاً أساسية لا بد من توفرها لتحقيق أي حل ، اعتقاداً مني بأن تحقيق هذه الخطوط وهذه الشروط هو سبيل الوصول إلى الحلول .

وبعد ، فهذا الكتاب جهد شخصي ، أرجو أن أكون قد أسهمت به في ميدان الفكر العربي السياسي الحديث . وإنني لأتحمل مسؤولية ما فيه وحدي .

القسم الأول

الحرية

مفهومها وأسسها

الفصل الأول

مفهـــوم الحريـــة

لا بدّ لنا بادئ ذي بدء من تحديد معنى الحرية ، وحاجتنا لهذا التحديد تقوم على سببين اثنين : أولهما ان الحرية ، على رغم انها أثمن ما تملكه الانسان أو أثمن ما يسعى إلى تحقيقه . تعبير ينأى عن التحديد في ذاته . وثانيهما ان هذه الكلمة قد أسيء استعمالها في شتى أنحاء العالم ، وفي بلادنا كذلك . حتى كادت الكلمة تفقد كل مدلول لها ، وحتى أصبح تحديد هذا المدلول مرة أخرى واجباً من أهم واجبات الفكر السياسي العربي بشكل خاص .

ولا أدعي ان تحديد هذا المفهوم من السهولة بمكان ، فالواقع انه من أصعب مشكلات الفكر السياسي . ولا يكاد يتفق فيه مفكر مع مفكر آخر ، بل قد يصل الأمر ببعض المفكرين إلى التناقض الكامل في تحديد هذا المعنى .

أولاً : لأن الحرية ، ككل مفهوم انساني ، مفهوم حيّ متطور مرتبط بالمجتمع الذي تحيا فيه . فهو ليس شيئاً خارجاً عن المجتمع

ولا منفصلاً عنه ، وإنما هو علاقة من علاقاته . وكلما تطور المجتمع وتطورت علاقاته تطور مفهوم الحرية فيه وتغير . من أجل ذلك فمفهوم الحرية لا يمكن أن يحدد بعيداً عن المجتمع المرتبط بـه ، ولا يمكن تحديدهُ كاملاً لكل زمان ولكل مكان . فمفهوم الحرية في مجتمع قبلي غيره في مجتمع زراعي ، غيره في مجتمع متقدم . ثم هو في العصور اليونانية غيره في القرن الثامن عشر ، غيره في القرن العشرين .

وثانياً : لأن الحرية ، كما أنهـا علاقة اجتماعية ، هي كذلك قيمة فردية . فلا يكفي ان يمثل الحرية علاقة محددة في المجتمع ، وإنما يجب أن يحس بهـا ويشعر بوجودها ويملكها ويسعى في سبيلها تحقيقها كل فرد من أفراد المجتمع . ومن الطبيعي أن ينظر كل فرد إلى صورة من الحرية تختلف باختلاف هذا الفرد نفسه عن غيره ، في نفسيته ، في مشاكله ، في تربيته ، في طبقته الاقتصادية ، في ثقافته ، وفي صحته أو مرضه ، وفي قوّته أو ضعفه . فالحرية كما قد تعني شيئاً خاصاً بالنسبة لي ، فانها قد تعني شيئاً آخر بالنسبة لك . أو هي قد تعني لي ولك شيئاً واحداً في مفهومها العام ، ولكني قد أتطلب من هذا المفهوم العام معاني وأوجهاً وتتطلب أنت منه معاني واوجهاً غيرها .

وثالثاً : إن الحرية بالاضافة إلى هذا وذاك قيمة ومثل أعـلى . والانسان بالنسبة لجميع القيم التي تملأ حياته وتعطيها معنى ، في نضال دائب من أجل تحقيقها . ولكن شتان بين النضال من أجل تحقيقها وبين تحقيقها بالفعل . وشتان بين تحقيق وجه منها أو صورة منها ، وبين تحقيق الصورة الكاملة . إن معركة الانسان في وجوده هي معركته من أجل تحقيق قيمه ومثُله . ولن تنتهي هذه المعركة حتى ينتهي الانسان من الوجود . ولكنه ، حتى في ذلك الحين ، لن يكون قد وصل إلى الصورة الكاملة . ومن هنا كان أي تحديـد للحرية تحديداً نسبياً ، لا يبلغ

من الصورة الكاملة إلا جزءاً معيناً ، وناقصاً أبداً .

ورابعاً : فمشكلة الحرية قائمة في انها تبدو وكأنها تناقض نفسها . فالحرية المتاحة للانسان في مجتمع بدائي حرية خفيفة القيود ولكنها حرية ضيقة المجال كذلك . لأن امكانيات الاختيار للانسان البدائي امكانيات محدودة ، ومجال حياته وآماله محدود . فلئن كانت حرية الانسان تقاس بمدى القيود المفروضة على تصرفه ، فلعل الانسان البدائي أن يكون أكثر حرية من الانسان المتمدن . ولكن حرية الانسان لاتقاس سلبياً بمقدار القيود المفروضة عليه ، وإنما تقاس ، إيجابياً ، بمقدار الأبواب المفتحة أمامه وبسبل الاختيار المهيأة له ، وبقدرته على سلوك هذه السبل بإرادته واختياره . ولكن المجتمع كلما ارتقى في المدنية ازدادت علائقه تعقيداً وصعوبة ، واحتاج ، من أجل تنظيم علائقه هذه إلى قيود أكثر وأكثر ، تبدو وكأنها تعصر الحرية المتاحة عصراً وتكاد تخنقها خنقاً ، ومع ذلك فالحرية تتسع ، ومجالات الاختيار تتسع ، والقدرة على الاختيار تقوى ، وامكانية تحقيق هذا الاختيار تتوفر . أفنقول إذن انه كلما ارتقى المجتمع وازدادت قيوده ازدادت حريته ؟ هذا ما يبدو في ظاهر الأمر ، وهذا ما يجعل تحديد التعريف أكثر صعوبة .

٣

وقبل أن نحاول تحديد مفهوم الحرية علينا أولاً أن نتخلص من وهم عام يكاد القبول به يجعل الحرية مرادفة للفوضى . ونحن مضطرون منذ البدء لازالة هذا الوهم لأنه أول ما يخطر على البال حين تطرح كلمة الحرية للبحث وللتحديد . فهل أكبر من الوهم القائل بأن الحرية هي التخلص من القيود ؟

إن كل قيد ، ولا سيما تلك القيود المفروضة على الانسان من خارجه، لا من ضميره وإرادته ، يبدو أحياناً على الاقل وكأنه مانع من موانع الحرية ، يدفع الانسان إلى الثورة ضدّه من أجل تحقيق حريته . ابتداءً من الطفل الذي يثور على أبويه لأنهم يرسلونه إلى المدرسة في عمر معين وساعة معينة قد لا يريدها الطفل ، إلى المجرم الذي يثور على القانون الذي يحاول وضع القيود على اجرامه . إلى التاجر الذي يرى في إشراف الدولة على تجارته افتئاتاً على حريته ، إلى الشاب المتحلل الذي يرى في المجتمع عدواً له لأنه يريد أن يضع قيوداً على تصرفاته إلى آخر تلك السلسلة التي لا تنتهي .

والواقع ان الحرية لا يمكن قياسها بمبلغ القيود المفروضة عليها ، كما قلنا سابقاً . والانسان البدائي الذي لا يسيطر عليه أحد ، وهو مجرد اسطورة لأن الانسان البدائي نفسه إنما يعيش في مجتمع بدائي تسوده كذلك قوانين وقيود تناسب ذلك المجتمع ، حتى هذا الانسان البدائي الاسطوري نفسه ساكن الغابات الذي لا يسيطر عليه أحد ، مقيّد بقيود هائلة من الطبيعة نفسها التي تحيط به والتي لا يعرف من وسائل التغلب عليها إلاّ أقل من القليل . والانسان المتمدن لا تقيده قيود الطبيعة البدائية التي تقيد ذلك الانسان الاسطوري لأنه تعلم كيف يتغلب على هذه الطبيعة وينتصر عليها بعلمه وبإرادته ومدنيته ، ولكنه في سبيل ذلك قد خلق قيوداً جديدة اقتضتها ظروف مجتمعه الجديد ، وفرضتها عليه وعلى غيره ، لعله تميل أحياناً إلى التخلص منها ولكن هيهات ، فهو ، حتى حين يحاول أن يثور عليها ويتخلص منها ، لا يلقي القيود المفروضة ، إلاّ ليضع بدلاً منها قيوداً جديدة أخرى ، تنظم المجتمع على وجه آخر ، قد يكون أفضل ، كما قد يكون اسوأ من المجتمع السابق ، ولكنها قيود على أي حال .

ومن هنا يظهر لنا أن الحرية لا يمكن أن تعني انعدام القيود ،

كما أن وجود القيود لا يعني بالضرورة انعدام الحرية . وإنما تكمن أهمية القيود في موضوع الحرية ، في نوعيتها ، لا في كميتها .

٣

ثم لا بُدّ لنا من أن نفرق بين الحرية كمعنى اجتماعي ، وبين الحرية كما يمكن أن ينظر اليها الفرد ، ولا سيما حين ينظر اليها بشكل غير مسؤول ، من زاويته الخاصة . فالفرد العادي في سويعات حياته العادية ، أو في سويعات حياته الحرجة ، أو في أحلام يقظته وتمنياته يرنو إلى الحرية دائماً ، الحرية المطلقة الخالية من كل قيد . وقد لا يهمه في مثل هذه الاحوال نوعية القيد ، بقدر ما يهمه وجود القيد نفسه .

فسائق السيارة حين يسرع لسبب ما ، قد يثور للضوء الأحمر الذي يأمره بالوقوف عند مفارق الطرق فيؤخره عن غرضه . وهو قد يتمنى في تلك اللحظة لو أن قوانين السير كلها قد الغيت وتركت له حرية السير في الطرقات كما يريد . بينما يذكر سائق السيارة نفسه في سويعات مسؤوليته وتقديره العقلي ان هذه القوانين في الواقع إنما وضعت من أجل حفظ حياته وحياة الآخرين . وان هذه القوانين قيود بلا شك ، ولكنها قيود على بعض الحرية ، من أجل التوصل إلى حرية أكبر وأعمق حرية البقاء على قيد الحياة .

ودافع ضريبة الدخل قد يثور . وقلّ من لا يثور ولو نفسياً عند دفع الضريبة ، لأنه يشعر بشكل أو بآخر بأن دفع الضريبة هذا قيد عليه ، وهو لا بدّ متمنٍ ، أن يزول هذا القيد وأن يتمتع بحرية التصرف بأرباحه كما يريد ويشتهي . ولكنه قد يذكر ، ولو بعد حين ، بأن دفع الضريبة هذا ، وإن كان قيداً ، فالواقع انه قيد على

بعض حريته ، ليفتح أبواب حريات لآخرين هم رفاقه في المجتمع ، أو ليؤمن له حريات أخرى عن طريق حماية الدولة لمصالحه ومصالح الآخرين .

ويمكننا أن نذهب في ضرب الأمثلة إلى غير نهاية . ومع ذلك فيجب ان نذكر ان القيود التي يعيش في ظلها الانسان لا تعد ولا تحصى . فهي ليست القوانين والانظمة التي تضعها الدولة فحسب . وإنما هي كذلك عاداتنا وتقاليدنا وديننا وذوقنا العام وتربيتنا وأخلاقنا وثقافتنا . فنحن حين نأكل ونلبس ونتعلم ونتحدث ونحب ونتزوج ونعمل ونربح ونعامل الناس ، لسنا في الواقع أحراراً من كل قيد ، بل على العكس من ذلك فنحن مقيدون في كل خطوة من خطواتنا بقيود نشأت مع الحضارة وتطورت معها لا سبيل إلى الفكاك منها . إلا بوضع قيود أخرى محلها .

على اننا لا نشعر بهذه القيود تحيط بنا من كل جانب في حياتنا العادية كما اننا لا نشعر بالهواء حين نتنفسه . مع اننا نعيش فيه في كل لحظة . وإنما يبدأ شعورنا بوجود القيد حين يمنع علينا وجوده عملاً أردنا أن نتقدّم به . كما لا نشعر بوجود الهواء إلاّ حين نختنق .

إن هذا الشعور بوجود قيد يمنع انطلاقنا في عمل إرادي هو نواة النضال من أجل الحرية ، وهو أساس كل اختراع وتجديد وفكر وتطور . هو في حد ذاته ثورة ، ولو كان ثورة صغيرة .

والكن ليست كل ثورة فردية ضد قيد من القيود ثورة من أجل الحرية . فسائق السيارة الذي يريد الحرية لنفسه بانتقاد قوانين السير . إنما هو ثائر في سبيل قتل الأرواح لا في سبيل الحرية . ومكلف الضريبة الذي يمتنع عن دفعها لأنها ملكه الخاص ويثور ضد قانون يحاول أن يشرك الدولة والمجتمع في بعض أرباحه التي حققها عن طريق المجتمع والدولة ذاتهما ، ليس ثائراً من أجل الحرية وإنما هو ثائر من أجل

المستوى عن الافراد الذين يكونونه يحمل في طياته بذور تهديم الحرية .

فالمجتمع ، أولاً وآخراً هو أفراده . وما يربط بين هؤلاء الافراد من علاقات لا وجود لها من دونهم . ومحاولة جعل المجتمع في مستوى يعلو على الافراد هي محاولة خلق وَهْم ضبابي لا مادة له ولا محتوى .

إن الحرية ، وإن كانت في حقيقتها معنى اجتماعياً ، فإنها تصبح لفظاً بغير معنى حين تفقد انعكاس هذا المعنى الاجتماعي على كل فرد من أفراد المجتمع ، بحيث يشعر هذا الفرد ان الحرية ، كائناً ما كان تعريفها ، هي ملكه وحقه وارادته .

٤

يحدد « برونيسلاف مالينوفسكي »(١) العالِم الاجتماعي الكبير ، الحرية بأنها « تلك الاحوال الاجتماعية التي تتيح للانسان أن يحدد غاياته بالفكر وأن يحققها بالفعل وان ينال حصيلة تحقيقها » .

ويحدد « لاسكي » (٢) الفيلسوف البريطاني العمالي الحرية في الحضارة الحديثة بأنها تلك « الأحوال الاجتماعية التي تنعدم فيها القيود التي تقيد قدرة الانسان على تحقيق سعادته » .

ولقد أوردنا هذين التحديدين للحرية ، على ما فيهما من اختلاف ، للدلالة على ان الحرية لا يمكن تحديدها تحديداً كاملاً ، للأسباب نفسها التي أوردناها في بحث سابق . ولقد أهملنا إلى جانب ذلك تحديدات كثيرة للحرية بعيدة عن مفهومها الاجتماعي تتراوح بين المفهوم الذي

---

١ Bronislaw Malinowski — Freedom and Civilization .

٢ Harold Laski — Liberty in the Modern State .

بنون « بأن الحرية هي انعدام القيود » وبين المفهوم الذي يقول « بأن حرية الانسان لا تتحقق إلاّ بالانسجام الكامل مع الدولة » . كما قال هيجل . ولعلنا لا نعجب بعد ذلك من أن « جون ستيوارت مل » الذي كتب كتاباً في الحرية ظل مرجعاً أساسياً لدارسيها حتى اليوم ، لم يحاول أبداً تعريفها وتحديدها .

فإذا تناولنا التحديدين المذكورين آنفاً . تحديد مالينوفسكي وتحديد لاسكي لاحظنا أولاً انهما ينطلقان من مفهوم اجتماعي لا من مفهوم فردي . فالتحديدان يبدآن بأن الحرية هي تلك « الأحوال الاجتماعية ... » فالحرية إذن ليست مجرد شعور شخصي . إن انساناً ما قد يشعر بالحرية والانطلاق في داخل سجن مقفل ، ومع ذلك فالسجن ليس حرية . إنه أوضح قيد مادي على الحرية .

فالمفكران يتفقان إذن في ان الحرية مفهوم اجتماعي ، يقوم على أحوال اجتماعية بالذات ، وانها ليست شعوراً فردياً خاصاً منفصلاً ومنقطعاً عن البيئة التي يعيش فيها الانسان والأحوال الاجتماعية التي ترتبط بها حياته أشد الارتباط .

وهما متفقان كذلك على ان نقطة البداية في مفهوم الحرية إذا كانت اجتماعية فهي في نهايتها انعكاس فردي . ففي تعريف مالينوفسكي هي الأحوال الاجتماعية التي تتيح « للانسان ... » أي للفرد . وهي في تعريف لاسكي تنعكس على « قدرة الانسان » . فلم يقولا أن الحرية هي التي تتيح « للمجتمع » أو « للمجموعة » ان تحقق سعادتها أو أن تحدد غاياتها وتحققها ، وإنما قالا « الانسان أو الفرد » ذلك ان الحرية وإن قامت على أحوال اجتماعية فهي تفقد قيمتها فقداناً كلياً إذا لم يتحسس بها الفرد ولم يعشها وإذا لم تنعكس في نفسه حرية « له » .

ثم يبدو لنا ، بعد اتفاقهما هذا اختلاف يبدو كبيراً أول الأمر ، ثم ما يفتأ هذا الاختلاف ينكمش كلما ذهبا في كتابيهما يشرحان ويفصلان

مفهوميهما . فلاسكي يصرّ على ان الحرية « انعدام قيود » ، وان كان لا يترك هـذا التعبير مطلقـاً . فهو لا يريد بالقيود « كل القيود » ، وإنما يريد بهـا القيود التي تمنع الانسان من تحقيق سعادته ، بينما يقف مالينوفسكي من مسألة الحرية موقفـاً ايجابياً حين يحدد الاحوال التي « تتيـح » للانسان أن يفكـّر وأن يعمل وان يحصل على نتاج عمله ، دون أن ينصّ على إلغاء القيود التي « تمنع » الانسان من التمتـّـع بهذا كله .

وإذا كان هذا الاختلاف يبدو بيّناً ، فانه لكذلك في ظـاهره . وإن كان في الواقع لا يختلف إلاّ من حيث زاوية النظر . فلاسكي مفكّر سياسي اشتراكي ثائر ، يرى في القيود التي تسيطر على المجتمع الرأسمالي ، ولا سيما قيود الملكية المطلقة ، حائلاً دون تحقيق الحريـة لجزء كبير من الشعب ، ولا سيما طبقة العمال فيه . فهو إذن يشدد على وجوب الغاء القيود التي تمنع هذا الجزء الكبير من التمتع بحريته والحصول على سعادته .

بينما ينطلق مالينوفسكي من نظرته كعالِم في السلالات البشرية ، ليرى أن الحرية مفهوم ينمو مع الحضارة ويتعقد ، وانه لا يتناقض مع وجود القيود الحضارية والاجتماعية بل هو ينمو معها . فمع أن الحضارة في تقدمها وتطورها تحيط الانسان بقيود تنمو وتزيد وتتعقّد مع هذا التقدم والتطور ، إلاّ أن هـذه القيود نفسها هي في الواقع قيود تتيـح له حرية أكبر وأوسع وأعلى مستوى ، لأنهـا في نفس الوقت تتيـح له مجـالات للاختيار وللعمـل أكبر وأوسع وأعلى مستوى .

فحين تصدر الدولة قانوناً للتعليم الاجباري ، فهي قـد أضافت إلى جملة القوانين قانوناً أي قيداً . وهي أضافت اليه كلمة « الاجباري » أي لا مجال للاختيار والرفض فيه ، فهو إذن قيد على الحرية . لكن

هذا القيد على حرية الانسان في رفض التعلم ، هو نفسه توسيع للحرية وتأكيد لها . لأن الانسان المتعلم أكثر قدرة على استعمال حريته في الاختيار والعمل والانجاز من الانسان الجاهل المقيّد « بجهله » .

فعلى رغم ان مالينوفسكي يرى ان معظم القيود التي تفرضها الحضارة النامية على الانسان هي قيود تضمن له الحرية وتكفلها ، إلا أنه يرى مع ذلك أن الحضارة قادرة أيضاً على أن تفرض قيوداً تمنع الحرية وتشلّها وتحاول أن تخلق من الأفراد نسخاً من بعضهم ، وهو لا يعترف بمثل هذه القيود وإنما يعتبرها « شذوذاً » في التاريخ البشري والحضارة البشرية .

وعلى رغم ان « لاسكي » يدعو إلى رفع القيود فهو سرعان ما يعود ليذكر ان بعض القيود فيه خير كثير ، كقانون التعليم الاجباري ، وان بقاءه ضمان لبقاء الحرية وتوكيد لمعناها .

٥

ونحن لن نحاول ان نضيف إلى التحديدين المذكورين تحديداً جديداً ، فالحرية لا ينقصها أن تعرف بقدر ما ينقصها أن توضّح وأن تؤكّد . فالتحديد يحاول أن يضع في كلمات قليلة مفهوماً حياً واسعاً متطوراً نامياً لا يمكن تحديده بكلمات . حتى التوضيح والتوكيد لا يمكن أن يعطي الحرية مفهومها الكامل بأي قدر من الشرح والتفسير . لأن هذا المفهوم يرتبط بمفاهيم كثيرة أخرى تجعل أي توضيح له توضيحاً نسبياً وجزئياً أكثر منه مطلقاً وكاملاً .

فلاسكي حين حدّد القيود التي يجب أن تلغى ، بالقيود التي تمنع الانسان من تحقيق سعادته لم يوضح شيئاً في الحقيقة إذا لم يوضح معنى

السعادة التي يريد . فهل السعادة شعور ذاتي ؟ فإذا كانت كذلك فهل هي مرتبطة ، بالضرورة ، بأحوال اجتماعية خاصة ؟ أم السعادة مشاركة في ترف الحياة المادي ورفاهية الحضارة المتاحة ؟ أم هي معنى اجتماعي يعكس نفسه في نفوس الأفراد ؟ أم هي نتيجة من نتائج ارتباط الانسان بمجتمعه وانسجامه معه ؟

وإذا انطلقنا من تحديد مالينوفسكي بأن اعتبرنا معظم القيود الحضارية قيوداً خيّرة مهمتها تنظيم حياة المجتمع وتسهيل حياة الفرد داخل المجتمع وتوكيد حريته واطلاقها فما هي الحدود التي نضعها بين القيود «الحضارية» التي تضمن هذا كله ، وبين القيود «الاستثنائية» التي تحول دون نمو الحرية وانطلاقها ؟

الواقع ان أي تحديد للحرية يحمل في طياته نقائص أساسية ، لأن التحديد بطبيعته يحمل معنى الثبوت . والحرية ، ككل مفهوم اجتماعي ، مفهوم حي متطور لا يمكن أن ينفصل عن الزمان والمكان والمجتمع الذي يحيا فيه .

لقد مضى على الحضارة الانسانية عهد كان فيه حراً كل من لم يكن عبداً . وكان النضال من أجل الحرية نضالاً يتسم بثورات العبيد ضد السادة ، واتسم النضال من أجل الحرية في انكلترا في القرن السابع عشر والثامن عشر بسمة النضال من أجل وقف طغيان الملك في حق جمع الضرائب وحق إلقاء القبض على الناس . والثورة الفرنسية جاءت ثورة ضد العبودية السياسية لتؤكد حق الانسان في المساواة أمام القانون وأمام الدستور في حقوقه السياسية والقانونية . ثم جاءت الثورة الروسية ثورة ضد العبودية الاقتصادية ولتؤكد حق الانسان في المساواة الاقتصادية . وجاءت الثورات القومية في آسيا وافريقيا ضد العبودية الاستعمارية لتؤكد حق الشعوب في أن تعيش حرة مستقلة .

تلك صور سريعة خاطفة من صور النضال من أجل الحرية . كل

هو موجه ضد قيد من القيود التي تحد النمو الانساني والتطور الحضاري . ومع ذلك فإن النضال من أجل الحرية لم ينته . وهو لن ينتهي ما دامت الحضارة الانسانية قائمة وما دامت متطورة .

إن بعض القيود التي يثور عليها الانسان في مرحلة ما ، كانت هي نفسها في مرحلة أخرى وسيلة من وسائل ضمان الحرية . إن تقوية نفوذ رجال الاقطاع في القرن الثالث عشر والرابع عشر في التاريخ الانجليزي كان وسيلة من وسائل الضغط لاضعاف نفوذ العرش وطغيانه . ولقد كانت الحياة العشائرية القبلية في جزيرة العرب سلاحاً ضد طغيان الدولة العثمانية ولوناً من ألوان التمتع بالحرية . وكان نمو الرأسمالية في أوروبا تحرراً من نفوذ الاقطاع وطغيانه .

فالحرية إذن مفهوم متطور حي . لا نقترب من فهمه حين نحدده بعيداً عن منطلقه التاريخي ومنفصلاً عن الظروف التي تحيط به ، وإنما نقترب من فهمه حين نحاول أن نفهمه تياراً نامياً متطوراً ، نفهمه بمعناه التاريخي الديناميكي .

٦

إن الحرية قد تكون « الأحوال الاجتماعية التي تتيح للانسان أن يحدد غاياته وأن يحققها » ، ولكن هذه الأحوال الاجتماعية نفسها أحوال غير ثابتة وهي ليست أزلية ولا خالدة ، وإنما هي أحوال تتغير كل يوم بل كل ساعة . وهي بالتالي مرتبطة ارتباطاً ثابتاً ومكيناً بنزوع الانسان المستمر نحو حياة « أكثر حرية » وأكثر تقدماً وأرفع مستوى .

والانسان من أجل ذلك في نضال مستمر مع « قيوده » أي مع مجتمعه

وعلاقات مجتمعه . هو في نضال مستمر مع هذه القيود لا ليلقيها ولكن ليضع غيرها مكانها .

كل قيد اجتماعي حضاري هو قيد ضد الحرية حين يقيد امكانيات الانسان من أجل تحقيق ذاته ، أو من أجل تحقيق سعادته ، أو من أجل تطوره ونموه . وكل قيد من هذا النوع هو باعث جديد للانسان على أن يناضل ويكافح من أجل إزالة هذا القيد . ولكن الانسان في نضاله وكفاحه هذا إنما يقيد نفسه بالتزام جديد ، أي بقيد جديد ، يحميه من رجعة القيد القديم الذي ناضل ضده ، ولكنه قد ينقلب ليصبح هو نفسه قيداً على حرية أخرى في المستقبل .

إن قدرة الانسان على التطور تكمن في قدرته على الاستفادة من دروس الماضي ، سواء تلك التي مرت عليه أو تلك التي مرت على غيره . والقيد الذي ثار إنسان ما من أجل تحطيمه لا يجوز أن يرجع ليكون قيداً على إنسان آخر .

فالمكاسب الانسانية لا تنتهي ، وكل تجربة إنسانية تجربة خالدة بمعنى أن ثمارها تنتقل إلى الاجيال القادمة . فالمجتمع الذي قام على تقسيم الناس إلى أحرار وعبيد مجتمع انتهى وانقضى . ولربما كان مجتمع العبيد هذا لازماً وضرورياً في وقت من الأوقات لتأمين تقدم الانسان وتأمين أسسه الحضارية ، بل وتأمين حريته . أما وقد انقضت الحاجة اليه وتغيرت معالم الحياة والحضارة ، فلا يجوز لأي مجموعة بشرية أن تبدأ بتجربتها مع الحياة بالرجوع إلى نقطة الصفر الحضارية ، وإنما عليها أن تتعلم من تجارب التاريخ البشري .

٧

من كل الذي سبق ذكره يبدو أننا لم نقترب كثيراً من تحديد معنى

الحرية . وسيبقى هذا التحديد بعيداً عن متناول اليد ما دام النضال الانساني من أجل الحرية قائماً .

على أن العجز عن هذا التحديد لا يعني التقليل من أهمية الحرية أو إضعاف حقيقة وجودها . ستبقى الحرية أثمن ما يملكه الانسان . وأثمن ما يناضل من أجل تحقيقه . وسيبقى كل تقدم في هذا السبيل كسباً إنسانياً خالداً .

والذي يهم الانسان من الحرية ليس تحديد معناها بل التقدم الذي يحرزه في تحقيق مختلف صورها ، تقدماً يقاس بميزانين اثنين : اتساع الامكانيات التي يقدمها التقدم الحضاري للاختيار في الفكر وفي العمل ، واتاحة فرص الاستفادة من هذه الامكانيات للانسان ، بشكل يجعلها في متناول كل قادر على الاستفادة منها .

فالمجتمع المتخلف قليل التنوع في إمكانيات الاختيار بحكم التخلف الحضاري الذي يعانيه . وحتى هذه الامكانيات ليست متاحة للجميع بحكم الأنظمة التي تسوده . كما قد يتقدم مجتمع ما حضارياً فيوسع إمكانيات الاختيار وينوعها ولكنه قد يجعل الاستفادة منها قاصرة على طبقة معينة من المواطنين امتازت عن بقيتهم بحكم وراثتها أو بحكم طائفتها أو عنصرها أو ثروتها أو نفوذها الاجتماعي .

ولقد ناضل الانسان دائماً من أجل تحقيق هاتين الغايتين . وإذا كان قد توصل إلى القضاء نهائياً على بعض أشكال الاستعباد ، كالرق ، وإذا كان قد قارب القضاء على أشكال أخرى ، كالاستعمار ، فان أمامه شوطاً كبيراً للقضاء على أشكال كثيرة أخرى من الاستعباد .

وفي خلال نضال الانسان من أجل الحرية تمكن من خلق مؤسسات مختلفة تستهدف تحقيق :

١ — الحرية السياسية .

٢ ـ الحرية الاقتصادية .

٣ ـ الحرية الاجتماعية والشخصية .

وأصبحت هذه المؤسسات صوراً للحرية ومظاهر لها . وأصبحت الحرية تقاس بمقدار توفر هذه المؤسسات وبمقدار قيامها بواجباتها . وسندرس في الفصول القادمة مظاهر هذه المؤسسات ووظائفها . ولكن قبل ذلك علينا أن ندرس «الحرية القومية» ، هذه الحرية التي كانت إسهام إنسان المستعمرات في النضال من أجل الحرية .

الفصل الثاني

الحرية القومية

١

إذا كان الغرب قد خدم قضية الحرية الانسانية في صراعه الطبقي المتواصل ، فحقق من خلال هــذا الصراع معاني الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية . فان إسهام الشرق المتخلف في خدمة قضية الحرية بدأ من خلال صراعه مع الاستعمار . وعلى رغم أن مصارعة الاستعمار بدأت في امريكا الشمالية وامريكا الجنوبية قبل أن تبدأ في قارتي آسيا وافريقيا ، فأن صراع الشرق مع الاستعمار كان شيئاً آخر مختلفاً تمام الاختلاف . ففي الاميركتين لم يكن القائمون بالنضال من أجل الاستقلال غريبين عن القوى التي ثاروا ضدها ، عنصراً أو ثقافة أو ديناً أو حضارة أو تقاليد . بل كانوا جزءاً من هذه القوى نفسها انتقلت إلى قارة جديدة وأحبت أن تتخلص من قيود كانت ترزح في ظلها المجتمعات القديمة التي انطلقوا منها .

أما في الشرق فلقد كان الاستعمار والصراع على الاستعمار صراعاً بين مجتمعين ، وبين حضارتين وثقافتين وعنصرين لا يجمع بينهما أي

جامع . وكان هذا الصراع هو منطلق جميع الأهداف التقدمية التي تميزت بها الحركات النضالية في هذه الأقطار ، وفي جملتها تحقيق الحرية .

ولقد ولدت الحركات القومية الحديثة في أوروبا ، وبدأت شعوبها تتطلع للوحدة القومية والاستقلال القومي . ولكن التحرر القومي لم يكن منطلق التقدمية في أوروبا ، بل لعله كان نتيجة من نتائجها . لقد بدأت التقدمية في أوروبا على يد الطبقة البورجوازية الناشئة عن انفتاح أوروبا على العالم . وكان الصراع الطبقي البورجوازي — الاقطاعي هو منطلق كل التقدم الذي تم في أوروبا في القرون الأولى من النهضة . ولم يكن التحرر القومي إلا نتيجة من نتائج هذا الصراع وتثبيتاً للتقدمية التي لم يكن من مصلحتها بقاء الارتباطات الاقطاعية أو الكنسية أو الامبراطورية القديمة . ولم تكن معارك التحرر القومي لتزيد عن حروب بين دول متجاورة لتثبيت حدود أو لتغييرها . أو لأضعاف سلطة تقليدية موروثة ، أو لتوحيد أجزاء من وطن واحد . كان الصراع الطبقي منطلق التقدم . وكان التحرر القومي نتيجة من نتائجه .

أما في الشرق فان وفود الاستعمار الحديث بمجتمعه المتطور ، على المجتمع الشرقي التقليدي الغافي ، والصراع الذي ولده هذا الالتقاء الطارئ بين مجتمعين مختلفين أساسياً في كل شأن من شؤون الحياة ، كان هو منطلق التقدم . فاذا كان الصراع الطبقي في أوروبا مفتاح كل تطور فيها خلال القرون الأخيرة ، فالصراع القومي مع الاستعمار كان مفتاح كل تقدم في بلدان الشرق المتخلف . كان تحرر الطبقة البورجوازية في أوروبا من قيود المجتمع الاقطاعي يحتم تحقيق الحرية وكان التحرر القومي جزءاً من هذه الثورة الطبقية ، بينما كان تحرر المجتمع الشرقي تحت نير الاستعمار ، يحتم تحقيق الحرية القومية للمجتمع ، ومن خلال هذا التحرر كان لا بد أن تلد معاني الحرية الجديدة .

٣

لم يكن الشرق ، في استكانته لأوضاع مجتمعه قبل وفود الاستعمار الغربي ، قد شارك في معاناة التطورات التي أخذت أوروبا أخذاً عنيفاً ونقلتها من حال إلى حال . بل ظل على رتابته التي وصل اليها في عهود التأخر بعيداً عن كل تطوير وعن كل تقدم . ولم يكن ، بتأخره ذاك ، ليعي أو ليدرك معنى التطور الضخم الذي يغير الحياة في أوروبا تغييراً جذرياً ، وظل على ايمانه بأن أهل الغرب برابرة ومتأخرون واستكان إلى راحة الاطمئنان إلى دوام الحال .

ولذلك فقد كانت صدمة الشرق عنيفة أشد العنف حين واجهه الغرب الطارئ الوافد ممثلاً بأساطيله وجيوشه وعلمه وتنظيمه . وكان طبيعياً أن لا تصمد هذه المجتمعات المتجمدة أمام تلك المجتمعات الديناميكية المتطورة ، وان تنهار دولة بعد دولة أمام ذلك الغزو الطارئ حتى لم تبق دولة واحدة خارج النطاق الاستعماري الذي تمثل في احتلال أو حماية أو انتداب أو نفوذ اقتصادي أو عسكري .

وكان لا بدّ لهذه الصدمة العنيفة الناشئة عن مواجهة الشرق لأعظم ما واجهه في تاريخه من صنوف التحدي ، أن تحرك الجمود الذي استكان اليه وان تدفع فيه روحاً جديدة افتقر إلى مثلها على مدى قرون «وإذا كان الاستعمار شراً كله ، فان في روح التحدي والمقاومة التي يبعثها في الشعوب المستعمرة والتي تتحول نضالاً وكفاحاً ووعياً الخير كل الخير ، لأن هذه الروح هي التي خلقت وما تزال تخلق الأهداف التقدمية التي ينطوي عليها كفاح هذه الشعوب»

ومن الطبيعي أن يأخذ هذا التحول من المجتمع التقليدي المتجمد إلى المجتمع النضالي الديناميكي مدى من الوقت طويلاً . يختلف باختلاف عمق المعاناة للاستعمار وطول هذه المعاناة ، وأن يمر هذا التحول

في مراحل متعددة نامية تزداد نضوجاً مع الوقت ومع الخبرة في مواجهة التحدي .

وكانت المرحلة الأولى هي مرحلة المقاومة البدائية التي تولتها الدول القديمة بأساليبها الرجعية ، والتي ما لبثت أن انهزمت أمام تنظيم الغرب وأساليبه العلمية الجديدة هزيمة نكراء .

ثم كانت المرحلة الثانية ، تلك التي انصرفت فيها الشعوب التي رزحت تحت النير إلى نفسها تحاسبها ، وتنقد ذاتها ، وتعاود النظر في فلسفتها وأديانها وعاداتها وتقاليدها ، راجعة في معظم الأحيان إلى أصول حضاراتها وتراثها تحاول أن تنفض عنها غبار الزمن مؤمنة أن العيب لم يكن فيها ، وإنما كان في هذا الغبار الذي تراكم عليها ، وأنها لو أتيح لها أن ترجع إلى ما كانت عليه من نقاء وطهارة لانتصرت على هذا المجتمع الطارئ عليها انتصاراً ساحقاً كما انتصرت على مجتمعات أخرى من قبل . وتلك هي « مرحلة الاصلاح الديني » أو مرحلة « الرجوع إلى السلف » . وقد نجحت هذه المرحلة في بث روح المقاومة ضد الاستعمار وقوت الايمان بالنفس ، ولكنها عجزت عن أن تنتصر لأنها عجزت عن أن تفهم عمق التطور الذي أصابته هذه المجتمعات الغربية في تفكيرها وتنظيمها والأسس التي قامت عليها .

وكان لا بدّ من قيام المرحلة الثالثة . هذه المرحلة التي نشأت بعد زمن من الاتصال بالغرب وبمؤسساته ، سواء منها تلك التي وفدت مع الاستعمار الوافد ، أو تلك التي انطلقت منها جيوش الاستعمار في بلدانها الأصلية . فبدأ ثمة اطلاع على أسس هذا المجتمع الغربي وإدراك لمدى التطور الذي أصابه في ميادين العلم والفكر والفلسفة ، وفي ميادين الاجتماع والاقتصاد والسياسة ، ووعي على أن أسباب هزيمة الشرق وانتصار الغرب لا تكمن في ما ران على الشرق من انحلال متأخر فحسب وإنما تكمن كذلك في سبق خطير حققه الغرب في تطوره في كل هذه

بيدين . وأن أسباب نجاح النضال ضده إنما يجب أن تبدأ من الاستفادة من أفكاره الغرب طيلة هذه المدة ومحاولة اللحاق به في ميادينه .

وفي ظل هذه المرحلة ولدت وانطلقت الحركات الاستقلالية الوطنية وقد وضعت نصب أعينها أن تكافح الاستعمار متسلحة بسلاح الاستعمار نفسه من علم وفكر وفلسفة ، ومن اجتماع واقتصاد وسياسة ، بالقدر الذي يتيحه لها الاستعمار . وبالقدر الذي يتيحه لها تطور مجتمعها نفسه . وفي ظل هذه المرحلة أصبح للحركات النضالية محتوى يقوم على أسس فكرية ثلاثة تستند اليها أهداف عملية ثلاثة : القومية ويستند اليها الاستقلال ، والحرية وتستند اليها الديموقراطية ، والتقدم الاقتصادي ويستند اليه تطوير الانتاج تطويراً رأسمالياً حراً .

وعلى الرغم من أن الشعب ، بجميع طبقاته ، هو الذي خاض معارك النضال ، إلا أنه كان طبيعياً ان يتزعم هذه المرحلة بالذات زعماء الاقطاع والرأسماليون الجدد والمثقفون الملتفون حول هاتين الطبقتين ، وذلك لسببين : أولهما أن هؤلاء هم الذين أتاحت لهم ظروفهم اتصالاً أعمق وأوسع بالغرب وثقافة الغرب وما يتصل بهذا كله من أنظمة ومؤسسات ، وهم الذين أتاحت لهم ظروفهم أن ينالوا حظاً من التعليم وبالتالي من القدرة على تزعم هذه الحركات . وثانيهما أن الشعب في غمرة كفاحه ونضاله لم يكن يضع التناقضات الداخلية في مجتمعه ، ان وعى وجودها ، في مستوى التناقضات الواقعة بينه وبين الاستعمار الطارئ الاجنبي الغريب عن مجتمعه كله غرابة مطلقة .

هذه الحركات الاستقلالية ، أو المرحلة الثالثة من مراحل النضال القومي ، هي التي تحقق على يديها استقلال معظم هذه البلدان قبيل الحرب العالمية الثانية أو بعدها . وهي التي شكل زعماؤها الحكومات الوطنية الحديثة لأول مرة منذ بدء الاستعمار .

وبدأت المرحلة الرابعة في الظهور في معظم بلدان آسيا وافريقيا أثناء

الحرب العالمية الثانية أو حواليها . ولقد عجل ولادة هذه المرحلة عاملان اثنان : خارجي وداخلي . أما العامل الخارجي فهو تلك الأزمة الدولية التي سبقت إعلان الحرب العالمية الثانية ، وظهور الفاشية والنازية من جهة ، ودخول الاتحاد السوفييتي الميدان العالمي من جهة أخرى ، وما رافق هذا كله من اصطراع في المذاهب والأفكار والعقائد وضع القيم كلها موضع النقد والدراسة من جديد ، بحيث لم يعد ثمة مسلّمات وبديهيات مطلقة . وساعد على تعميق أثر هذه الأزمة في الشرق ، وفي هذا الوقت بالذات ، انتشار الصحافة والاذاعة والتعليم على نطاق شعبي واسع في معظم أنحاء العالم حتى أشدها تأخراً ، ودخول السيارة والطيارة ميدان المواصلات بشكل واسع بحيث أصبح اتصال العالم بعضه ببعض أمراً ميسراً بعد أن كان بالغ الصعوبة .

وأما العامل الداخلي فقد كان هذا الوعي النضالي الذي أصبح قوة دافعة هائلة في نفوس القاعدة الشعبية ، وظهور التناقضات الاجتماعية الكبيرة في داخل هذه المجتمعات ، سيما بعد استقلال هذه البلدان وتسلم زعمائها التقليديين مقاليد الحكم ، وبعد الحرب التي ساعدت على توضيح التناقضات توضيحاً عملياً ، حين خلقت صناعات حيث لم يكن ثمة صناعة ، وطورت زراعة حيث كانت الزراعة تقليدية بدائية ، وانشأت تجارة عالمية بعد أن كانت التجارة ضيقة ومحصورة ، فخلقت طبقة جديدة من العمال ومن الفلاحين ومن أصحاب الأعمال الصغار ومن المثقفين ، كما خلقت إلى جانبهم طبقة غنية من المستفيدين من الاقطاعيين والرأسماليين والمتعهدين .

وبذلك ولدت المرحلة الرابعة من النضال القومي ، تلك المرحلة التي تميزت بالدعوة القومية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بدعوة الحرية ودعوة الاشتراكية ، والتي أصبحت الصفة الغالبة الآن على كل الحركات الشعبية التقدمية في كل أقطار آسيا وافريقيا .

٣

لقد ولدت معركة الحرية بمعانيها الحديثة في قارتي آسيا وافريقيا ، إذن ، بولادة معركة التحرر القومي ، أي معركة تحرير المجتمع من الاستعمار . ولم تكن ولادتها ولادة مطالبة بالحريات الفردية نتيجة تسلط طبقي صرف . ولدت وهي لا تهدف في أول مراحلها إلاّ إلى الخلاص من هذا النوع من الاستعباد الطارئ ، استعباد دولة غريبة ومجتمع غريب للوطن وللشعب . ولكن هذه المعركة نمت ونضجت ، وانتهت إلى أن تصبح هي نفسها معركة حرية عامة تضم الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى جانب معركة الحرية القومية .

وكان لخصائص الاستعمار الحديث أكبر الأثر في دفع المعركة في هذا الاتجاه . فالاستعمار ، أولاً ، ولكونه استعباد دولة لشعب ، هو قضاء على حرية مجتمع ، وبالتالي قضاء على وجوده كمجتمع حر ، وإسناد سلطة تصريف أموره لأناس غريبين عنه بكل ما يمكن أن تعني الغربة من معنى . وهو بذلك يختلف عن كل استعباد آخر عرفته شعوب أوروبا الغربية ، بل وامريكا ، بأنه ليس استعباد قلة من أبناء الشعب لكثرته ، وإنما هو استعباد دولة غريبة في ثقافتها ولغتها ودينها وتفكيرها وحضارتها لشعب كامل بكل طبقاته وبكل أفراده .

وغني عن القول أن توفر أي وجه من أوجه الحرية في ظل وجود الاستعمار أمر يكاد يكون مستحيلاً . فإذا فقد الشعب حريته كمجموع وكمجتمع فلن يجد الأفراد في هذا المجتمع حريتهم مهما حاول أن يوفر لهم الاستعمار من الانظمة والقوانين التي تصبغ الاستعباد بصبغة الحرية . ومن أجل ذلك كانت برلماناتهم ودساتيرهم وقوانينهم التي اصطنعوها تزييفاً للحرية بدلاً من الحرية . فالحرية الشخصية والحرية السياسية

والحرية الاقتصادية لا وجود لها في ظل انعدام حرية الشعب ، في ظل الاستعمار .

ولذلك فقد كان الهدف الأهم والأول من النضال القومي يتركز في الاستقلال ، أي في إعطاء المجتمع حريته أولاً ، وكان هذا الهدف هو منطلق الحريات الأخرى .

ولكن الاستعمار الحديث ، في الواقع ، ليس مجرد تسلط دولة على شعب لغير غرض إلا الرغبة في التسلط . بل هو تعبير عن حاجات اقتصادية في البلد المستعمِر تفتش عن حلول لها في هذه البلدان التي تستعمرها . وهو من أجل ذلك منشغل منذ البداية بالعمل على تلبية هذه الحاجات ، وتوجيه البلد الواقع تحت سيطرتها وجهة إنتاجية واستهلاكية تكفل له هذه التلبية . فإذا كان في حاجة إلى موارد البلاد الأولية لم يأل وسعاً في تشجيع إنتاج هذه الموارد دون أن يلقي بالاً إلى أي نتيجة من نتائج هذا التشجيع على البلد المستعمر نفسه . وإذا كان في حاجة إلى تصريف منتوجاته ، لم يأل جهداً في إخضاع جميع قوانين البلاد لهذا الغرض ولو على حساب البلاد نفسها .

فالاستعمار إذن ليس مجرد تسلّط دولة على شعب ، وإنما هو بالاضافة إلى ذلك استعباد كامل لحياته الاقتصادية ، واستغلال كامل لكل إمكانياته الانتاجية والاستهلاكية . وعلى رغم أن قلة من الشعب تريد أن تستفيد اقتصادياً من هذا الاستغلال حين تقوم بدور الوسيط بين الاستعمار وبين مصالحه في البلد المستعمر ، فأن نتيجة مثل هذه السياسة لا بد أن تؤدي إلى إفقار الشعب عامة ، وبالتالي إلى توجيه السخط ضد كل ما يمثله الاستعمار من استغلال واحتكار واستعباد اقتصادي .

فإذا تحركت القوى الشعبية في نضال ضد الاستعمار فهي مضطرة بالتالي إلى أن تدرك مع الوقت أن نضالها ليس موجهاً إلى وجه

الأجنبي على أرض الوطن فحسب ، بل إلى استغلاله لهذا الوطن كذلك . ومن أجل ذلك فأن معركته النضالية لا بدّ أن تتخذ لها أهدافاً من مقاومة الاستغلال والاحتكار والاستعباد الاقتصادي . وإذا كانت الحركة تستهدف في أوائلها الاستغلال الاستعماري ، فانها تريد لها من خلال خوضها للمعركة ومن خلال الوعي النامي بسبب تجربة الصراع ، أن ترتفع بمستوى معركتها لتحارب كل أنواع الاستغلال والاستعباد الاقتصادي ، سواء كان مصدره المستعمرون أنفسهم ، أو وسطاؤهم ، أو الزعماء التقليديون الاقطاعيون .

ويشجع على هذا الارتفاع في مستوى المعركة أن من طبيعة الاستعمار نفسه ، ومن طبيعة استغلاله الاقتصادي للشعوب ، أن يرسخ التناقضات الاجتماعية القائمة في المجتمع ، وان يعمقها ، وأن يحاول الاستفادة منها . فهو لا بدّ أن يخلق طبقة من الوسطاء من تجار واقطاعيين وحكام وارباب صناعات ومثقفين تراجمة وكتاباً وإداريين ، كما لا بدّ أن تستفيد هذه الطبقة اقتصادياً من وجود الاستعمار ، وان تصل إلى أن تربط مصيرها بمصيره ، بل وأن تذهب في استغلال الشعب إلى أقصى الحدود التي تمكنها الظروف من أن تذهب اليها . فلا غرابة بعد هذا كله في أن يمتد السخط على الاستعباد الاقتصادي من المستعمر ، إلى وسطائه ، ثم إلى مبدأ الاستغلال نفسه من أيما جهة جاء .

من هنا كان النضال القومي لا بد أن يبدأ من مصارحة الحكم الأجنبي ، ولكنه لا بدّ أن ينتهي إلى المطالبة بالخلاص من كل لون من ألوان الاستغلال استعمارياً كان أو غير استعماري .

٤

والاستعمار ليس مجرد استعباد دولة لشعب ، وهو ليس مجرد

استغلال اقتصادي ، وإنما هو إلى جانب ذلك ، كبت للحريات السياسية وطغيان كامل على إرادة الشعب ، وبالتالي ، على إرادة كل فرد فيه .

إنه يبدأ من كونه اغتصاباً للسلطة بقوة السلاح اغتصاباً يستهدف مصلحة المغتصب . ثم هو أجنبي طارئ بعيد في مفاهيمه وعاداته وتقاليده ومجتمعه كله عن المجتمع الذي يغتصب . وهو بالتالي مضطر إلى أن يحمي اغتصابه هذا بقوة السلاح ، وبالظلم ، وبالعدوان ، وأن يكبت كل صوت معارض مناوئ .

فاذا كانت بداية الاستعمار اغتصاب السلطة ، وهدفه الاستغلال الاقتصادي ، فان وسيلته هي الطغيان وكبت الحرية ، حرية الرأي وحرية التعبير وحرية العمل ، وبالطبع حرية الشعب في أن يقول كلمته في مصيره .

من هنا كان لا بدّ لحركة النضال القومي التي بدأت حركة استقلال وانتهت إلى أن تطلب التحرر من الاستغلال الاقتصادي ، أن تجعل المطالبة بالحريات السياسية أساساً لحركتها وهدفاً من أهدافها ، بل أن تجعل هذا الهدف شعارها ، وأن تجعله صنواً للاستقلال ومرادفاً له . إيماناً منها بأن تحقيق حرية التعبير والعمل النضالي والتمثيل الديموقراطي لن يبقي مجالاً لبقاء المستعمر ولا لبقاء استغلاله ولا لبقاء كبته .

ولقد استعانت الحركة القومية في نضالها من أجل الحريات السياسية بفلسفة الغرب في الحرية ومفهومه لها وانطلاقه منها ، فتمكنت من محاربة الغرب بنفس سلاحه ، كما تمكنت من تكتيل قوى الشعب حول أهداف أصبحت أهدافاً شعبية عامة ، وأصبح ممكناً أن يرتفع مستوى المعركة من المطالبة بالحرية من الاستعمار إلى المطالبة بالحرية في مفهومها الواسع .

فطلب الحرية قد يكون بادئ ذي بدء مجرد انعكاس لازدياد الضغط

الاستعماري ومحاولة للتخلص من طغيانه . ثم هو قد يكون مناورة لمقاتلة الاستعمار بنفس المنطق الذي يؤمن به في بلاده . ولكنه في النهاية ومع طول المراس في النضال ، ومع معاودة ترديد الشعار سنوات وسنوات ، ومع مقاومة المستعمر لهذا الشعار ، ومع ارتباطه بالنضال دماً وكفاحاً وسجناً وتعذيباً ، يرتفع من مستوى الانعكاس ومن مستوى المناورة ليصبح هدفاً قائماً بذاته ، لا ينتهي بمجرد زوال الاستعمار ، وإنما ترسخ دعائمه في نفوس القوى الشعبية بحيث يأخذ مكانه الصحيح من النضال الانساني ، ويتحول الهدف التحرري من مجرد نضال من أجل التحرر الى نضال من أجل الحرية ، يتحول بحيث يتجاوز مقاومة طغيان الاستعمار ليشمل معنى الطغيان ذاته ، سواء جاء هذا الطغيان من المستعمر ، أو من أي متسلط طاغٍ آخر ، مغتصب لحقوق المواطنين .

٥

من هنا نرى ان النضال من أجل الحرية ، إن كان قد بدأ في هذه الشعوب ، شعوب آسيا وإفريقيا ، نضالاً ضد الاستعمار ، فقد ارتفع مستواه بحكم عملية الكفاح نفسها ، وبحكم تكوّن القوى الشعبية وظهورها إلى ميدان النضال ، وبحكم التفاف هذه القوى حول أهداف معينة واضحة من ألوان الحرية المختلفة ، وبحكم التجربة تلو التجربة ، وبحكم الضحايا التي يقدمها الكفاح ، إلى صعيد جديد هو صعيد النضال من أجل الحرية ذاتها ، وبصرف النظر عما إذا كان الاستعمار مسؤولاً عن كبتها فعلاً .

وليست هذه التجربة تجربة فريدة في نوعها . فلعل كل الاهداف الانسانية في التاريخ إنما تكونت بهذه الطريقة . فالهدف الواسع الكبير لا يولد واسعاً ولا كبيراً ، وإنما يولد صغيراً ضيق الحدود من أجل أن

يلبي حاجة فسيولوجية أو سيكولوجية ، ولكنه يكبر مع الزمن ويتطور ويتسع ليلبي حاجات من مستوى أعلى ، حاجات عقلية ، وحاجات مذهبية ايديولوجية .

من هنا كان الكفاح ضد الاستعمار في بلدان آسيا وافريقيا كفاحاً حقيقياً وأصيلاً من أجل الحرية ، خاضته طبقات الشعب كلها بنسب متفاوتة ، ولكنها خاضته بأصالة ، مبتدئة من خطواتها البدائية الأولى ، تلبية الحاجة الملحة ، ومنتهية بجعل الحرية ، وبكل أوجهها ، ولا سيما تلك التي تتناقض مع وجود الاستعمار ، هدفاً إنسانياً إيجابياً قائماً بذاته .

وفي أوروبا نفسها ، حيث نشأت وترعرعت فكرة الحرية بمعناها الحديث ، إنما بدأت هذه الفكرة كذلك تلبية لحاجة صغيرة ، رفع ظلم قانوني ، أو احتجاج على دفع ضريبة ، ولكنها تحولت مع الزمن من مجرد تلبية الحاجة الانسانية الملحة إلى أن تكون هدفاً ذا قيمة مستقلة قائمة بذاتها .

ومع ذلك فثمة فرق بين تطور الحرية في أوروبا وتطورها في آسيا وافريقيا . ففي أوروبا أخذ هذا التطور طريقه ببطء شديد . أولاً لأن طغيان السلطة الحاكمة لم يكن شيئاً جديداً طارئاً يثير التحدي ، وإنما كان قديماً قدم الزمن . واقتضى الوعي على وجوده بعد طلائع النهضة الأوروبية وقتاً طويلاً . وثانياً لأن الشعور بهذا الطغيان لم تتأثر به طبقات الشعب جميعاً في وقت متقارب ، وإنما كان يمتد إلى الطبقات التي تتأثر بهذا الطغيان أكثر من غيرها ، طبقة بعد طبقة ، مبتدئة بطبقة الاقطاعيين ضد الملك ، ثم البورجوازيين ضد الاقطاعيين ، ثم العمال ضد البورجوازيين ، فلم يجتمع ثمة اجماع أو شبه إجماع شعبي عام على هذه المطالبة بالحريات العامة إلا حينما تأخرت الاستجابة اليها مدة طويلة ، ففجرت السخط العام دفعة واحدة كما حصل في الثورة الفرنسية .

أما في الشرق ، فعلى رغم استكانة الشعب للحكم المطلق أجيالاً طويلة . دون أن يحرك ساكناً ، فقد أخذه التطور بعد وفود الاستعمار أخذاً سريعاً . أولاً لأن هذا الطغيان الذي ووجه به المجتمع طغيان طارئ غريب يختلف عن الطغيان الموروث الذي تعوده . ولذلك كان الوعي على وجوده سريعاً وطارئاً . وثانياً لأن هذا الطغيان لم يصب طبقة دون طبقة وإنما أصاب جميع طبقات الشعب دفعة واحدة ؛ ولذلك كان الوعي على وجوده عاماً وشاملاً . وثالثاً لأن هذا الطغيان وهذا النضال ضد الطغيان إنما جرى في وقت كانت وسائل المواصلات والأعلام فيه ميسرة وسريعة . فاذا أضفنا إلى هذا كله أن هذا النضال كان يستند إلى تجربة إنسانية خاضها الغرب ووصل فيها إلى نتائج محددة ، ولم يعد في حاجة ملحة إلى الاجتهاد وإلى تلمس الطريق خطوة خطوة ، كان واضحاً لدينا أن الشرق لم يعد في حاجة إلى طول التجربة التي خاضها الغرب ، فقد عوض عن طول التجربة بعمق التجربة .

من أجل ذلك كان للحرية القومية في الشرق المتخلف قيمة لم تكن لحركات الحرية القومية في أوروبا . ومن أجل ذلك كانت الحرية القومية في الشرق جماع كل الحريات الأخرى ومنطلقها .

الفصل الثالث

الحريات السياسية

١

الحرية السياسية في المجتمع الغربي الحديث هي أساس الحريات قاطبة. ولذلك فكثيراً ما استعملت كلمة «الحرية» مجردةً لتعني الحرية السياسية. وهي أولُ الحريات الحديثة في الترتيب الزمني، هدفاً ونضالاً وتحقيقاً. ثم هي أولها في ترتيب الأهمية، لأنها هي التي تنظم العلاقة بين الفرد والدولة، هذا الجهاز المعقّد الذي يمكن أن يمثل سلطة المجتمع إذا حسن تركيبه وعمله، والذي يمكن أن يمثل سلطة الطغيان على المجتمع إذا أسيء تركيبه وعمله. وإذا ما انعدمت هذه الحرية، الحرية السياسية، لم تعد ثمة قيمة لأي حرية أخرى.

فالدولة في المجتمع الحديث لم تعد الدولة في المجتمعات القديمة، تلك التي انحصر واجبها في حفظ الحدود، وتأمين الاستقرار والأمن بشتى الطرق، بل لقد امتدت صلاحياتها وسلطاتها، وتعقدت مع تعقد حياة المجتمع حتى أصبحت تتدخل في كل كبيرة وصغيرة في حياة المواطن من المهد إلى اللحد. فمن الغذاء والكساء والمسكن والصحة، إلى

التعليم والتربية والثقافة ، إلى المهنة والعمل وتحديد الدخل ومستوى المعيشة ، إلى الانتاج والاستهلاك والاسعار ، إلى وسائل اللهو والمتعة والراحة ، كل ذلك وغير ذلك أصبح جميعاً جزءاً من مهمات الدولة تتدخل فيه بقدر متفاوت ، ولكنها لا بدّ أن تتدخل ، بحيث يمكننا أن نقول إنه لم يبق وجه من وجوه الحياة الانسانية بعيداً عن تدخل الدولة بشكل أو بآخر .

وبالنسبة لما تتمتع به الدولة من سلطان قانوني ومن سلطان فعلي بحكم قوة السلاح والتنفيذ التي تملكها يصبح تنظيم العلاقة بين المواطن وبينها هو أساس الحريات جميعاً . وعلى رغم أن الدولة ليست هي القوة الوحيدة التي يمكن ان تطغى على حرية الفرد ، بل إن كل المؤسسات الاجتماعية من العائلة والمدرسة والعشيرة والطائفة ، إلى العادات والتقاليد والمفاهيم الاجتماعية ، إلى القيود الأخلاقية والمسلكية ، إلى النقابة والجمعية ، إلى علاقات الانتاج والاستهلاك ، كل هذه المؤسسات قد تكون ، مثل الدولة ، منطلقاً للحرية أو كبتاً لها . ولكن هذه المؤسسات جميعاً ليس لها في الواقع أي قوة تنفيذية إلا بذلك القدر الذي تسمح لها به الدولة ، ولأنها جميعاً تدخل ضمن نطاق التنظيم الذي تسيطر عليه الدولة .

إن وجود الدولة في ذاته ليس قيداً على الحرية وإن زعم ذلك « النهلست » الفوضويون ، بل هو أساس من أسس تحقيقها . فما دام الانسان مضطراً إلى أن يعيش في مجتمع ، فالمجتمع يقوم على علاقة ، والعلاقة تحتاج إلى تنظيم . والتنظيم يجب أن تشرف على وضعه وعلى تنفيذه سلطة . والسلطة عمل اجتماعي ضروري لا غنى عنه ابتداءً من أصغر المجتمعات البشرية : الأسرة ، وانتهاءً بأكبرها : الدولة .

فتوفر السلطة ليس قيداً على الحرية بالضرورة . ولكنه ليس ضماناً

للحرية كذلك . فكما يمكن أن تكون السلطة أساساً من أسس الحرية يمكن أن تكون أداة من أدوات الطغيان . ولذلك كان تنظيم الدولة وتنظيم علاقتها بالمواطنين ، وتنظيم علاقة المواطنين بها ، أساس كل تنظيم وأساس كل حرية .

٣

ولقد خاض الانسان في تاريخه الحديث ، ولا سيما في أوروبا ، معارك نضالية ضخمة للوصول إلى تنظيم ما يسمّى بحريته السياسية ، أي تنظيم علاقته بالدولة . ووصل في معاركه هذه إلى نتائج محددة واضحة المعالم من حيث فلسفتها ، ومن حيث فكرها ومن حيث تطبيقها ، لخصها في كلمة واحدة سمّاها « الديموقراطية » ، ووصفها بأنها « حكم الشعب بالشعب وللشعب » . ووضع لهذا الحكم حدوداً وتنظيمات هي من صلب مفهوم الديموقراطية وجزء لا يتجزأ منها .

وأول هذه الحدود حرية الفكر والتعبير . وثانيها حرية التكتل في مؤسسات وجمعيات وأحزاب ونقابات وغير ذلك من ضروب المؤسسات. وثالثها ضمان تمثيل الدولة للشعب بأشكال برلمانية معروفة ومحددة ، قائمة على الانتخاب الحر .

وإذا كان الانسان في أوروبا هو الذي خاض هذه المعارك طيلة قرون من الزمان حتى توصل إلى تأكيد هذه المعاني وهذه الأشكال في تحديد الحرية السياسية ، فأن التراث الذي توصل اليه لم يعد تراثاً أوروبياً ، بل هو تراث إنساني عام ، ما دامت قضية الحرية قضية إنسانية عامة .

ولم نكن في حاجة إلى تأكيد « إنسانية » هذا التراث لو لم يكن

هناك من يعترض فعلاً على إنسانيته ويعتبره تراثاً خاصاً بالغرب والدول الغربية لا يجوز « استيراده » ولا تقليده ولا الجري على منواله ، تارة لأنه يخالف تقاليدنا . وتارةً لأنه لا ينطبق على أوضاعنا . وتارةً لأنه يصلح لشعب دون شعب . ونحن . وإن كنا من القائلين بأنه لا يجوز أن ننقل عن الغرب كل ما هب ودب ، سيما إذا اكتفينا فيما ننقل من حضارته بالظواهر والأشكال دون المحتوى والجوهر ، فنحن ندرك أن تجربة كل شعب في العالم . ولا سيما في هذا العالم المترابط من أقصاه إلى أقصاه في العصر الحاضر . تجربة إنسانية لا تقتصر آثارها على حدود ذلك الشعب . وإنما تتجاوزها لتصل إلى أقاصي الدنيا .

إن مصيبتنا في الأخذ بمبادئ الغرب في الحرية ليست في اننا أخذناها عنهم فعلاً . فقد أخذنا عنهم أشياء كثيرة لم تكن محل اعتراض من أحد . والناس لا تعيش اليوم في القواقع التي كانت تعيش فيها في الزمن الماضي لا تدري ما يحدث حولها . وإنما تكمن مصيبتنا في اننا نأخذ أشكالاً دون أن نأخذ محتويات هذه الأشكال . نأخذ نظماً ولا نأخذ ما تعنيه هذه النظم .

وإذا كانت دول الغرب نفسها لم تتفق على شكل واحد من أشكال الحكم والديموقراطية وإنما اتخذت كل دولة لنفسها ما اعتقدت أنه يناسب تاريخها ومجتمعها من هذه الأشكال ، فنحن لا يمكن أن نفرض على أنفسنا التقيد بتفاصيل أشكال الديموقراطية كما عرفها الغرب ، سيما وأن لنا من تجارب كفاحنا ونضالنا ضد الاستعمار ما يكفل لنا أن نضع أنظمة تلائمنا وتلائم وضعنا ومجتمعنا . على أننا إذا جاز لنا أن نغير ونبدل في الأشكال والأنظمة حسب مقتضيات ظروفنا ، فلا يجوز لنا أن نترخص في المكاسب الانسانية التي حققها الانسان في نضاله من أجل الحرية في أوروبا أو أن ننتقص منها لمجرد أنها تراث غربي .

إن لنا أن نزيد في هذه المكاسب بتأثير معارك النضال التي خضناها نحن والتي لم يتح للغرب أن يخوضها ، والتي أغنت معنى الحرية عمقاً جديداً ، ولكن ليس من حقنا أن نتنازل عن أي كسب إنساني حققه الانسان بسبب أنه تحقق في غير وطننا ، وحققته شعوب غير شعبنا .

٣

إن أول أساس من أسس الحرية السياسية حرية الرأي وحرية التعبير . وحرية الرأي إنما تتمثل في أن يتمكن المواطن من تكوين رأيه في كل ما يخصه وفي كل ما يحيط به وفي كل ما له علاقة به من شؤون باختياره وبإرادته دون ضغط أو إكراه . والواقع أن هذا يعني أكثر مما يظهر للوهلة الأولى . فواضح أن الرأي شيء في عقل الانسان وفكره . وواضح أن الرأي ما دام محصوراً في هذا النطاق فلا سلطان لأحد عليه . فلا الدولة ولا أي سلطة أخرى لها القدرة على أن تنفذ إلى الرأي لتمنع تكونه في أي وجهة يختارها صاحب الرأي .

ولكن الرأي في الواقع لا يتكون من مجرد عملية منطقية في داخل الدماغ منفصلة عما يجري في الخارج . وإنما يتكون الرأي من مجموع انطباعات يتلقاها الانسان في حياته اليومية من حديث يسمعه من صديق ، إلى مقال يقرأه في صحيفة ، إلى بحث يطالعه في كتاب ، إلى خطاب ينصت اليه في مذياع ، إلى درس يتلقاه في مدرسة . ومن جماع هذا كله بما يحمله من تلاؤم أو تناقض ، وبما يمثله من زوايا نظر مختلفة ، وبما يحمل من مستويات للتفكير متعددة ، مضافاً كل ذلك إلى تجربته الشخصية ، يتكون الرأي .

فاذا لم يكن باستطاعة الدولة أن تمنع تكوين الرأي ، أي رأي ، فان في استطاعتها أن تحدد تكوين الآراء وتوجيهها توجيهاً معيناً ضيقاً ترسمه هي ، إذا فرضت سلطانها على ما يطبع من كتب وصحف ، وعلى ما يقال في المذياع ، فوجهته توجيهاً معيناً ، بل وعلى احاديث الناس ففرضت عليهم أن لا يقولوا إلا ما يوافق هذا التوجيه المعين بفرض رقابة المباحث والتحري عليهم ونشر الارهاب والخوف بين صفوفهم . وهي بذلك تضيق على المرء مجالات الاطلاع ومجالات الاختيار ومجالات تكوين الرأي ، ليكون الرأي جميعه ، قدر الامكان ، نسخة من رأي كل فرد آخر .

إن المواطن قد يتوصل في هذه الحالة الى « رأي » . ولكنه في الحقيقة لا يتمتع بحرية الرأي ، لأن هذه الحرية لا يمكن التمتع بها إلا اذا ضمن للمواطن ان يطلع على مختلف الآراء ومختلف الاتجاهات، وترك له حق الاختيار بين هذه الآراء جميعاً ، وبالتالي حق تكوين رأيه باختياره وبإرادته .

من هنا كان ارتباط حرية الرأي بحرية التعبير . فلا وجود للأولى دون الثانية . لا لأن الرأي لا يمكن تكوينه إلا اذا عبر الكل عن آرائهم بحرية تامة فحسب ، كما ذكرنا ، ولكن لأن الرأي نفسه يفقد قيمته ويتحول الى مجرد حلم يقظة اذا لم يجد الوسيلة التي يعبر بها عن نفسه .

فأنا وأنت لا نكوّن آراءنا لنحتفظ بها لأنفسنا ، فنحن نعيش في مجتمع يتحدث ويتخاطب ويتفاهم ثم يعمل وينتج . وإنما نكوّن آراءنا لنعبر عنها ، سواء في احاديثنا او في اعمالنا . ولنشرك فيها اكبر عدد ممكن من الناس ، ولندافع عن هذه الآراء ونقنع بها غيرنا . فبقدر ما يمكن ان يتاح لنا من اطلاع على آراء غيرنا تصبح لنا القدرة على تكوين رأينا . وبقدر ما يمكن ان يطلع غيرنا على رأينا يصبح لرأينا قيمة.

ومن هنا كانت اهمية حرية وسائل التعبير ، سواء في الحديث ، او في الخطابة ، او الصحافة او في الاذاعة ، ومن هنا كان خطر التسلط على التوجيه ليكون آلة في يد الدولة تسيرها كيف تشاء ليمتد طغيانها لا على اعمال الناس وعلى مصائرهم فحسب بل وعلى آرائهم ايضاً .

والدولة الحديثة ، بما لديها من وسائل الدعاية والاذاعة والتوجيه ، وبما تملك من سلطان في المدارس ومناهج التعليم ، أقدر منهـــا في اي وقت مضى على مثل هذا الطغيان . ومن اجل ذلك كان العمل لضمان هذه الحرية من اوجب واجبات المواطنين في الدولة الحديثة .

ولذلك كانت حرية التعبير هي مقياس حرية الرأي . بل يمكن ان نذهب الى أبعد من ذلك لنقول ان حرية التعبير هي مقياس الحرية السياسية، وانه لا وجود للحرية السياسية مهما احتفت الدولة بأشكال التمثيل البرلماني الديموقراطي إلا اذا وجدت معها حرية التعبير. وكل نظام برلماني لا تتوفر فيه هذه الحرية إنما هو مجرد شكل يقصد منه دعم دكتاتورية وإخفاؤها، وخلق طبقة جديدة من المنافقين والهتافين حولها .

ما قيمة البرلمان الذي لا يتمتع فيه العضو بأن يقول رأيه بحرية تامة ولو خالف في رأيه هذا رأي الحاكم، وما هو تبرير وجوده؟ وما قيمة البرلمان الذي انتخبه الشعب ، والشعب لم يطلع في خلال انتخابه هـــذا على رأي إلا ذلك الرأي المفروض ان يطلع عليه ، وكيف يمكن لنائب ان يختلف عن نائب آخر ، وبالتالي كيف يمكن للناخب ان يميز بين نائب ونائب ، اذا كان الجميع أعداداً في خدمة رأي واحد ؟

فاذا لم تتوفر حرية التعبير بحيث تختلف الآراء وتتصارع وتنزل الى حلبة الجدال والمناقشة ، لم يبق ثمة قيمة لأي رأي يقال ، مهما قيل في الدفاع عن هذا الرأي ما دام الذي يقال هو الوحيد المسموح بقوله .

ان حرية التعبير ، بصفتها أساس الحريات جميعاً ، يجب ان تصان وفي اوسع الحدود . وحتى الاكثرية، اكثرية الشعب او اكثرية البرلمان،

او اكثرية اي مؤسسة لا يجوز ان تبيح لنفسها التضييق على رأي الأقلية. لأن إعطاء هذه الحرية للأقلية هو نفسه برهان وجود حرية الرأي ولا برهان غيره .

إن التضييق على حرية الرأي انما يبدأ عادة من نقطة بداية واحدة : التضييق على ما يسمى بالآراء الخطرة او الضارة او الهدامة . ثم ما تلبث السلطة الحاكمة وقد تعودت الا تنتقدها الآراء المعارضة في الخطوط الأساسية لسياستها ان تضيق ذرعاً بما ينتقدها في خطوطها الفرعية ، ثم لا تلبث ان تذهب خطوة أبعد لتمنع حتى مؤيديها من حرية التأييد على طرائقهم المختلفة، ليصبح التأييد نفسه مجرد ترديد لأقوال صاحب السلطة كترديد الببغاوات .

ومن هنا كان الحرص على توفر حرية التعبير ، وكان الحرص على الحيلولة دون كبت هذه الحرية واجباً أساسياً من اجل بقاء الحرية نفسها.

صحيح ان حرية التعبير ، كجميع الحريات ، ليست حرية مطلقة لا ضابط لها . لقد قلنا في السابق إن الحرية لا يمكن ان تعني انعدام القيود . فحرية التعبير لا بد لها من نظام وتنظيم . وليس قيداً على الحرية ان تنظم لتسلك مسالك تضمن لها ان تدفع بالحرية الى أمام ، فحرية التعبير المنظمة أعلى مستوى في ميزان الحرية من حرية التعبير الفوضوية . والمصلحة العامة والمحافظة على الحرية نفسها تقتضي ان لا تكون حرية البذاءة ، او حرية الغش والخداع ، او حرية الدفاع عن الخيانة مصونة باعتبارها من حرية الرأي . لأنها في واقعها هذا ليست إلا عدواناً على الحرية نفسها . وعلى الدولة ان تحول دونها من اجل ان تصون الحرية .

على اننا يجب ان ندرك ، وفي نفس الوقت : ان تنظيم حرية التعبير شيء والقضاء عليها باسم التنظيم شيء آخر . وان الصراط الذي يفصل بين هذا وذاك قد يبدو ، لمن يريد : ضيقاً أشد الضيق . ولكنه في

الواقع واسع جداً وأوسع من ان تخطئه العيون والعقول .

فثمة فرق كبير بين ان تنظم الصحافة ، مثلاً ، لتمنع عنها البذاءة او الاستغلال او الرشوة او الاحتكار او الخيانة ، وبين ان « تنظم » لتمنع عنها حريتها في نقل الخبر الصادق ، او في التعليق او في توجيه الرأي العام ، وان تجعل مجرد بوق من ابواق السلطة .

ان كثيرين من اولئك الذين يقيدون الصحافة إنما يقومون بعملهم هذا باسم « المصلحة العامة » . والمصلحة العامة شيء حقيقي وموجود . وهو هدف أساسي في كل تنظيم . ولكن المصلحة العامة هذه تفقد كل وجودها اذا فقدت الحرية ، وتصبح مجرد اسم يطلق على إرادة السلطة الحاكمة . فالمصلحة العامة لا تتحقق إلا من خلال الحرية .

ولذلك ، وحتى لا يساء استغلال كلمة المصلحة العامة ، فتنظيم حرية التعبير يجب ان يضمن اولاً منع احتكار هذا التعبير ، وان لا يكون ، ثانياً ، وسيلة لمنع الرأي نفسه بقدر ما ينصب على اسلوب إبداء الرأي ومسؤوليته . وأن لا يوكل ، ثالثاً ، الى السلطة التنفيذية وحدها حق الحكم على تنفيذ هذا التنظيم ، وإنما يعتمد على السلطة القضائية في ذلك .

والى جانب هذا كله ، فان حرية التعبير لا تكون مصونة فعلاً إلا اذا صينت بقية الحريات . ومن اجل ذلك كانت حرية التعبير جزءاً من حياة حرة بكامل وجوهها . فلا مجال لحرية تعبير في حكم غير ديموقراطي . كما انه لا مجال لحكم ديموقراطي مع فقدان حرية التعبير[1].

---

١. في هذا الفصل لم نبحث في الأخطار التي تهدد حرية التعبير خارج سلطان الدولة ، كاحتكار رأس المال لها مثلا . لأننا اقتصرنا في هذا الفصل على الناحية السياسية من الموضوع ، أي ناحية علاقة هذه الحريات بالدولة .

٤

حرية التكتل جزء متمم لحريـــة التعبير ، وهو الذي يعطي حريـــة التعبير تجسيداً لقيمتها ومعناها ، لأنه يمثل مرحلة الانتقال من حيز الفكر الى حيز العمل الاجتماعي العام .

والذي يعطي حرية التكتل هذه الاهمية في المجتمع انها تعبير عـــلى مستوى عالٍ عن حقيقـــة طبيعية موجودة . فالانسان يعيش في مجتمع معقد تربطه بغيره من الناس علائق لا تحد ، كل منها يمثل ناحية من نواحي حياته . وهو لا يرتبط بغيره من الناس بنفس العلائق دائماً ، وإنما يرتبط بمجموعات منهم في علاقة ، لينفصل عنهم في علاقة اخرى تربطه بمجموعة ثانية .

فالانسان تربطه مع اخوته ومع ابويه علاقة الاسرة. وتربطه مع لداته في السن علاقة الجيل الواحد ، وتربطه مع زملائه علاقة المهنة ، ومـــع ابناء حيه علاقة الجوار ، ومع مماثليه في الهوايـــة علاقة النادي ، ومع مماثليه في الفكر علاقة الجمعية او الحزب . وهو ، كما يمكن ان نرى ، قد يرتبط مع مجموعة في ناحية ، ويرتبط مع مجموعة اخرى في ناحية اخرى .

فالمجتمع الواحد ليس مجرد مجموعة كتل منفصلة عن بعضها ، بل مجموعة كتل منفصلة ومتداخلة في نفس الوقت . ان تصوير المجتمع على انه مجموعة طبقات اقتصادية ، مثلاً ، والوقوف عند هذا الحد ، عدوان على حقيقة المجتمع المعقدة . وتصوُّر ان المجتمع اذا توحدت طبقاتـــه اختفت تناقضاته عدوان اكبر على حقيقته الانسانية .

ان انقسام المجتمع الى طبقات اقتصادية حقيقة لم تعد تحتمل المناقشة. وتأثر الانسان بطبقته الاقتصادية ، عادة ، بحيث ينحو في علائقه الانسانية الاخرى نحواً متأثراً بهذه الطبقة ايضاً حقيقة لم تعد تحتمل المناقشة . على

ان هذا شيء ، وان نبسط هذه العلائق الانسانية تبسيطاً مخلاً بأن نقول بأن الانسان إنما ترسمه وتحتمه طبقته شيء آخر .

والانسان الاجتماعي الذي يعيش في هذا المجتمع المعقد العلائق عاجز عن ان يقوم بأي عمل مهم دون الاشتراك مع اصحاب العلاقة معه في هذا العمل . فالطبيب مضطر الى نوع من العلاقة مع زملائه ، يتعلم من بعضهم ، ويعلم بعضهم ، ويرجع الى بعضهم في رأي ، ويحاول ان يتكتل معهم في حفظ حقوقهم او في رسم خطوط وشروط عملهم ، او في تبادل المعلومات معهم بشكل ما . ولكنه ايضاً صاحب علاقة مع مرضاه . وهو صاحب علاقة بالنسبة الى المدينة التي يسكنها تجمعه مع بقية سكانها مصلحة مشتركة في تنظيم المدينة وتأمين الخدمات فيها والتركيز على تقدمها . ثم هو مواطن له في تسيير امور الامة رأي ، لأن معظم ما تقرره الدولة يصيب شأناً من شؤونه في قليل او كثير. فهو صاحب رأي في هذا الذي تقرره . ولكن كونه صاحب رأي ، وكونه يعبر عن رأيه هذا في حديث او في مقال او في خطاب لن يجعل لرأيه الفاعلية والأثر الذي يكون لهذا الرأي حين يتكتل مع كل الذين يشاركونه رأيه في مجموعة واحدة لتعمل كتلة واحدة وتكتسب قوة « التكتل » التي تجعل لرأيه قيمة ذات اثر .

والمجتمع ، بما يهيء للانسان من فرص التكتل المتعددة ، إنما يهيء له ان يحقق جوانب من نفسه ومن امكانياته، وان يغذي وينمي مواهب فيه لم يكن يتاح لها ان تتحقق وأن تنمو لولا هذه الفرص . وكلما أتيحت فرص اكبر لمثل هذا التكتل ، وكلما أتيحت الحرية في مثل هذه التكتلات — غنيت الامة بآراء جديدة وأعمال جديدة وإمكانيات جديدة.

والدولة تدرك هذا تمام الادراك . وهي مهما بالغت في طغيانها ، فالدولة الحديثة لم تعد تفكر في إلغاء هذه التكتلات كلها . وإنما الذي تفكر فيه حين تطغى هو تحويل كل هذه التكتلات ، اذا أمكن ، الى

أدوات بيد الدولة وأجهزة تتسلط عليها تسلطاً تاماً ، يمنعها من حرية انفاعل داخل التكتل بحيث تتحول من مجموعة متكتلة من الناس الى كتلة من الناس ليس فيها مكان للفرد الواحد ، وبتوجيهها توجيهاً قسرياً يصرف عنها صفة الخلق والابداع والاستقلال ، ليجعلها مجرد تابع من توابع الدولة . وكلما ازداد طغيان الدولة على هذه التكتلات ، او المؤسسات – فقدت شخصيتها وفقدت مبرر وجودها الأساسي.

وعلى رغم ان اعظم ما تحاول الدولة الحديثة الطاغية ان تسيطر عليه من هذه التكتلات هو الاحزاب والنقابات ، فهي قد تصل في طغيانها الى حد ان تجعل من كل المؤسسات الاجتماعية جزءاً من الدولة ابتداءً من هذه المؤسسات الكبرى ومروراً بالنوادي والجمعيات الثقافية والرياضية والاجتماعية حتى تنتهي بمحاولة التسلط على اصغر المجتمعات الانسانية : الأسرة .

إن صورة الطغيان بالنسبة للأحزاب إنما تأخذ احد اسلوبين اثنين : فاما ان تلغي الدولة الاحزاب كلها وتمنع التكتل الحزبي ، واما ان تفرض على الشعب تنظيماً واحداً او حزباً واحداً مدعية ان هذا التنظيم او الحزب يمثل الامة كلها . وهي في تبرير هذا تجد معيناً ضخماً من التبريرات تحاول ان تظهر به هذا الطغيان بمظهر الحرية .

ان حرية التكتل في احزاب سياسية أساسٌ من أسس الحرية السياسية الحديثة ، لا وجود لها من دونها . وكبت هذه الحرية بالغاء الاحزاب او إلغاء تعدد الاحزاب لا يمكن ان يعني إلا وقف الحريات السياسية للشعب وللمواطنين وحصر الحياة السياسية في الحاكم او مجموعة الحكام . ومع ذلك فما اسرع الحكام في ان يلبسوا وجود الاحزاب لباس الطغيان ، ويلبسوا إلغاء الاحزاب لباس الحرية . وما أسرعهم في تبرير هذا كله بشتى المعاذير .

فهم اولاً يستعملون كلمة التطاحن الحزبي او التصارع الحزبي

للدلالة على الفوضى ولإظهار ان هذا التنازع بين الاحزاب لا بد ضار بمصلحة الوطن واستقرار البلاد وانه يستهلك الجهد في هذا التطاحن بدل أن يستهلكه في البناء . وانهم من اجل ذلك لن يسمحوا بمثل هذا التطاحن الذي يودي بجهد الامة .

والواقع ان هذا الذي يسمى تطاحناً حزبياً هو اولاً تعبير عن تناقضات موجودة في المجتمع ، تناقضات لها اسبابها ونتائجها ولها اهدافها. وهذه التناقضات تعبر عن نفسها بواسطة هذه الاحزاب المتطاحنة ، اي التي تعبر عن كل اتجاه من هذه الاتجاهات المتناقضة والاصيلة في نفس الوقت. ومنع هذا التطاحن بواسطة منع الاحزاب لا يمنع وجود هذه التناقضات ولا يقلل من قيمتها وإنما هو يدفعها الى ان تختبيء تحت رماد المظاهر المستقرة فحسب .

ثم هو ثانياً تعبير عن حيوية الأمة . لأنه محاولة كل اتجاه من اجل تبرير وجوده واقناع اكبر عدد ممكن من الشعب بوجهة نظره ومحاولة كسبه الى جانبه من اجل تحقيق مطالبه إما بالوصول الى الحكم ، وإما بالضغط على القائمين على الحكم . ان كشف هذه التناقضات في الهواء النقي والدفاع عنها بصراحة وجعلها موضع اهتمام الناس وحديثهم وتحميل الشعب مسؤولية تقرير مصيره بعد تحسس هذه التناقضات تحسساً حياتياً هو الكفيل بأن يقلل من قيمة هذه التناقضات وان يجعل منها منطلقاً الى الحل الصحيح لهذه المشكلات . وان قدرة الاحزاب على اشراك اكبر عدد ممكن من الشعب في الاهتمام بهذه الاتجاهات وتحمل مسؤولياتها كسب كبير في ذاته لأنه طريق توعية الأمة ، وبعث شعورها بالمسؤولية .

ثم هو ، ثالثاً ، ليس هدراً للجهد وتعطيلاً للبناء ، بل هو الدافع الأساسي للبناء ، كما انه الدافع الأساسي للتطور العميق في الأمة . ان ما يبدر من خلال الحياة الحزبية وكأنه اتهامات متبادلة ، ليست في الواقع إلا المحاسبة وإلا قوة الدفع التي تدفع بالحكام وبالأحزاب الى خدمة

الشعب ، من حيث تريد ، ومن حيث لا تريد . فالأحزاب المعارضة في موقف الاتهام الدائم . وهي بذلك قوة دافعة للاحزاب الحاكمة لكي تصلح من اتجاهاتها وترد الاتهام عن نفسها . والأحزاب المعارضة من أجل أن تكسب الشعب الى جانبها مضطرة الى أن تطالب الحكم بمستويات من الأعمال أرفع وأرفع دائماً وهي بذلك ترفع مستوى الطلبات الشعبية ، وتكون حافزاً للسلطة الحاكمة على تحقيق اكبر الخدمات للشعب ، كما تكون حافزاً للشعب لمتابعة تطوره باستمرار ، فلا يقنع بما يتحقق له ، بل يبغي منه دائماً المزيد .

ثم ان بعضهم يبرر هـذا الطغيان بالقول بأن الحياة الحزبية صراع طبقي . وأن الغيرة على وحدة الأمة ، والمجتمع المنسجم الواحد تقتضي إلغاء الأحزاب .

ان الخطأ في هذه النظرة ينبع من ناحيتين . الأولى ان الأحزاب ليست بالضرورة احزاباً طبقية ، وليس صحيحاً ان كل حزب انما يمثل طبقة اجتماعية في كل الظروف وكل الأحوال . انها قد تتخذ هذا الطابع في احـوال الصراع الطبقي العنيف ، وتحت ضغط التطور الاقتصادي السريع . ولكن ليس صحيحاً انه لا شأن لها الا بالصراع الطبقي وان الاحزاب لا عمل لها الا تأمين المصلحة الطبقية لأتباعها . ان هذا الرأي القائم على النظرية الماركسية يلغي كل احتمال لأي خلاف في الرأي بين المواطنين الا احتمال الخلاف على المصلحة الطبقية . والايمان بهذا الرأي انما يستدعي القول بأن المجتمع اللاطبقي مجتمع لا حاجة الى الاحزاب فيه ، لأنه لا مجـال فيه للاختلاف في الاجتهاد . ومثل هذا الادعاء متهافت نظرياً . وقد ثبت تهافته عملياً كذلك . ان الخلاف العميق بين قادة الفكر الشيوعي قبل الثورة الروسية وبعدها ، ولا سيما بين ستالين وتروتسكي ، ثم بين ستالين ومعظم شركائه في القيادة ، ثم بين روسيا ويوغوسلافيا ، ثم بين روسيا والصين ، ليس الا اثباتاً لتهافت القول

بأن زوال الطبقة يستدعي زوال الاختلاف في الرأي وبالتالي زوال الأحزاب . فالاقتصاد والطبقة الاقتصادية من اهم دعائم الحياة الانسانية ، ولكنه ليس الدعامة الوحيدة التي يقوم عليها الانسان فكراً وعملاً .

وينبع خطأ هذه النظرة ، من الناحية الثانية ، من الزعم بأن إلغاء الاحزاب يلغي الصراع الطبقي . ان وجود الاحزاب قد يكون صورة من صور الصراع الطبقي ، ولكن الغاءها لن يلغي هذا الصراع ، لأن وجود الأحزاب ليس سبب الصراع وانما هو عرض من اعراضه . وإلغاء الصراع الطبقي انما يكون بألغاء التقسيم الطبقي للمجتمع عن طريق تحريره من الاستغلال لا عن طريق الغاء الاحزاب . والتنظيم الاشتراكي نفسه قد يعجز عن القيـــام بهذه المهمة قياماً كاملاً تاماً في امد قصير . ان « جيلاس » الزعيم الشيوعي اليوغوسلافي يبين في كتابه « الطبقة الجديدة » كيف انتهى العمل الشيوعي الدائب خلال اربعين سنة الى خلق طبقة جديدة من المستفيدين اعضاء الحزب الشيوعي بعد ازالة الطبقات القديمة المستغلة .

ان ازالة التقسيم الطبقي للمجتمع عملية صعبة وطويلة لا تتم باستصدار قانون او بلاغ او امر بألغـــاء الاحزاب . وانما تكون بالعمل الدائب المستمر لازالة كل التركيب الاجتماعي الطبقي من جميع نواحي حياة المجتمع واحلال قواعد المجتمع الجديد محله . وفي خلال هذا كله قد تحتاج السلطة الحاكمة الى اللجوء الى الغاء الاحزاب . ولكن الضرورة الملحة المرحلية التي قد تفرض الغاء الاحزاب لا يمكن ان تكون في ذاتها غاية ولا خطوة تقدمية . انها ، في احسن صورها ، خطوة استثنائية ، فيها معنى النكسة بالنسبة للحرية السياسية ، تتخذ لتهيء المجال لحرية اوسع واعمق بعد تثبيت التغيير الاشتراكي . اما الايمان بوجوب الغاء الاحزاب مبدءاً وفلسفةً ، فهو ايمان بالكبت ، وكفر بالحرية وبالانسان .

ان هذا كله لا يعني ان وجود الاحزاب وحريتها ، دائماً ، وفي كل مرحلة ، وجود يستهدف المصلحة العامة . فكثير من هذه الاحزاب

احزاب عميلة لدول اجنبية . وكثير منها يقتصر ايمانه بالحرية على ايمانه بقدرته على الاستغلال . وكثير منها عقبة حقيقية في طريق التقـــدم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي .

(ان الحديث في مساوىء الاحزاب ، ولا سيما في البلدان المتخلفة ، حديث طويل وقد لا ينقصه الاخلاص . ولقد تحدثنا عن مثل هـــذه المساوىء في احزابنا العربية في كتابنا « معالم الحياة العربية الجديدة » . ولكننا نريد هنا ان نؤكد نقطتين اثنتين . الاولى ان الاحزاب في اي مجتمع هي صورة لذلك المجتمع . والمجتمع المتخلف تبدو صورته في احزابه المتخلفة الفاسدة . واي اصلاح لمفاسد الاحزاب القائمة يجب ان يرتكز على اصلاح الاوضاع الاجتماعية القائمة التي تستند اليها الاحزاب في وجودها .

والثانية ان سوء هذه الاحزاب لن يكون دواؤه الغاء الحياة الحزبية . وانما يكمن الدواء في اعطاء مزيد من الحرية للقوى التقدمية في الشعب ، ومزيد من التعليم ، ومزيد من التحرر الاقتصادي والاجتماعي ، ومزيد من الشعور بالمسؤولية ، ليكون دواء الحياة الحزبية الفاسدة حياة حزبية سليمة .

الحياة الحزبية ، اولاً ، احدى ضمانات حرية الشعب السياسية . وهي ، ثانياً ، سبيل تنافس وتطاحن في خدمة الشعب في مختلف أوجه الخدمة . وهي ، ثالثاً ، سبيل تجنيد الكفاءات السياسية لحمل المسؤولية على مختلف مستوياتها . وهي ، رابعاً ، السبيل الوحيد لدفع المواطنين الى الوعي والى تحمل المسؤولية بما تثير فيهم من اهتمام متواصل بالشؤون العامة من خلال التنظيم الحزبي .

والغاء الحياة الحزبية ، حتى الحياة الحزبية الفاسدة ، لا يلغي مفاسدها . وانما يخفي هذه المفاسد تحت ظل من خداع البصر . ويحفظ لها مصادرها في المجتمع ، بل كثيراً ما ينقل هذه المفاسد الى السلطات الحاكمة حين يجعلها بمنجاة من النقد الذي يدخل الهواء النقي الى حيث يجب ان يدخل .

ص ٥٩ الى

فالحكم الدكتاتوري هو الذي يهيء التربة الصالحة لانشاء جيل من المنافقين والانتهازيين ، ولوأد الكفاءات والمسؤوليات واخلاق الرجولة ، ولنشر طرق الفساد وتخريب الضمائر وشراء النفوس ، ولكبت كل قدرة على المحاسبة والرقابة على ما يجري في داخل الحكم ، ولتزوير ارادة الشعب دون خوف ولا خشية .

ولكن في الدكتاتورية شيئاً اخطر من هذا كله . ان فيها ابعاداً للشعب وللقوى الشعبية عن تحمل المسؤولية في رسم المصير ، وتحميل كل هذه المسؤوليــة للدولة ، وبالتالي لحكام الدولة . ان اخطر ما في الحكم الدكتاتوري هو انه ينتهي بالشعب الى نوع من الملل ومن اللامبالاة ، والى الاهتمام بلقمة العيش ، والبقاء على الحياة ، دون اي هدف آخر من الاهداف النبيلة التي يعيش من اجلها الانسان .

٥

في العصر الذي نعيش فيه اصبح حق التكتل النقابي ، تكتل المنتجين ، حقاً اجتماعياً عاماً معترفاً به في كل دول العالم ، باستثناء تلك الدول التي ترفض ان تعاصر العالم في قرنه العشرين . ومع ان التوصل الى تأكيد هذا الحق لم يكن بالعمليــة السهلة ، بل كان نتيجة نضال جبار قوي خاضته القوى العاملة ضد مستغليها ، فان مشكلة هذا الحق لم تعد ، اليوم ، مشكلة حق في وجود ، بل مشكلة حق في حرية .

ان التكتل النقــابي يستهدف اولاً حماية القوى العاملة والدفاع عن حقوقها إزاء كل من يستغل انتاجها لمصلحته سواء كان هذا المستغل منتجاً آخر او صاحب رأسمال او صاحب سلطة . وهو يستهدف ، ثانياً ، ان يضمن للقوى العاملة قوة نابعة من تضامنها تعوض عن النقص الذي

لا بد ان يصيبها في مجتمع طبقي نتيجة حرمانها من المال ومن وسائل الدعاية ومن سلطة الحكم وحصرها جميعاً في ايدي الفئة المالكة . ثم هو يشرف ، ثالثاً ، على الانتاج في المجتمع الاشتراكي ما دام الانتاج في يد القوى العاملة .

ولكن النقابات لا بد ان تعجز عن تحقيق اهدافها هذه الا اذا كان لها من حرية العمل ومن حرية التنظيم ومن حرية القول وحرية التكتل ما يضمن لها ان تقوم بواجبها وتحقق اهدافها .

والطغيان على حق هذه النقابات لم يعد يتمثل اليوم في منعها من الوجود ، بل في منعها من التمتع بحرياتها . ان التنظيم النقابي في ظل الحكم الدكتاتوري الحديث تنظيم قائم . بل انه في ظل هذا الحكم اشمل وأوسع وأدق من التنظيم النقابي في ظل الدول التي تتمتع بالديموقراطية .

ولكن هذا التنظيم النقابي الواسع الشامل الدقيق انما يتحول عن اهدافه الأصيلة في ظل الطغيان السياسي ليصبح أداةً من ادوات الدولة التي تستند اليها في فرض طغيانها . فبدلاً من ان يكون لساناً للقوى العاملة يدافع عن حقوقها ازاء السلطة او ازاء استغلال مالكي وسائل الانتاج ، يصبح لساناً للدولة نفسها يفرض سلطانها على القوى العاملة ، كما يفرض سلطانها على غيرها من القوى الاجتماعية . فتتحول وظيفته من قوة من قوى الحرية الى اداة من ادوات الطغيان . وبدلاً من ان يكون وسيلة من وسائل القضاء على طغيان رأس المال على الانتاج ، يصبح وسيلة لتسلط الدولة على الانتاج .

وبذلك تتمكن الدولة من فرض سلطانها على الشعب بواسطة التنظيمات « الشعبية » نفسها .

ان التنظيم النقابي لا يمكن ان يؤدي الغرض المنشود منه الا اذا كان هو نفسه تنظيماً ديموقراطياً حراً ، يتمتع بالديموقراطية في شؤون عمله

الداخلية ، ويتمتع بجميع الحريات ، بما في ذلك حرية العمل السياسي ، في شؤون علاقاته بمؤسسات الدولة وتنظيمات المجتمع الأخرى .

٦

على رغم ان بعض المجتمعات القديمة قد عرفت التمثيل النيابي نظاماً تقوم على اساسه الدولة ، فالواقع ان هـذا النظام انما اكتمل ونضج وأصبح الأساس المادي الملموس لتوفر الحرية والديموقراطية في كل انحاء العالم في هذا العصر الحديث . بل لقد اصبح مقياس الحرية المادي انما يعتمـد على وجود النظام النيابي ، وعلى صدق تمثيله للشعب ولمصالح الشعب ، وعلى تمتعه بالحرية الكاملة في الاشراف والتوجيه والمناقشة ، وعلى اعتباره المصدر الأول والأخير لتحمل المسؤولية بين انتخاب وانتخاب .

وانّ بلداً محروماً من التمثيل النيابي بلد لا يمكن ان يقال انه يتمتع بالحرية . هذه الحقيقة لم تعد مثار جدل . ولكن عكس هذه الحقيقة ليس صحيحاً بالضرورة ، فليس كل بلد فيه شكل النظام البرلماني بلداً يتمتع بالحرية حقاً . وقد تلجأ اشد الحكومات طغياناً الى شكل برلماني تبرر فيه طغيانها وتحاول ان تخدع به الشعب وغير الشعب لتزيد امعاناً في الطغيان ولو باسم الديموقراطية نفسها .

انّ النظام البرلماني قائم في الأصل على اساس فكريّ واحد ، هو حق الشعب في ان يحكم نفسه بنفسه وان يتحمل مسؤولية مصيره بنفسه دون ان يتحملها عنه فرد حاكم ، او مجموعة اشخاص حاكمين ، او اقلية في الأمة حاكمة ، او حتى الاكثرية نفسها الا اذا ضمنت للأقلية حق الاعتراض والنقد .

من محاولة تطبيق هذا الاساس الفكري نشأ النظام البرلماني محققاً لهذه الغاية مع تعديلات ثلاثة عملية ، فعلى رغم ان الاساس في الحرية ان

يقول الناس آراءهم في الحكم مباشرة دون واسطة ، الا ان متابعة السياسة اليومية ورسم المناهج المطولة للدولة الحديثة المعقدة تعقيداً كبيراً لم يعد يتيح للمواطن العادي هذه الامكانية الا اذا تفرغ لها او كاد .

فهو لذلك ينتخب من ينوب عنه في هذه المهمة ، ممن يعتقد انهم اقرب الى تمثيـــل رأيه وحمله ، من أي مندوب آخر . على ان يكون انتخابه هذا حرّاً حريّة كاملة والا فقدت صفة الانتداب معناها . فحل الانتداب محل التمثيل المباشر وهذا هو التعديل الأول .

اما التعديل الثاني فهو ان الشعب على الرغم من ان المفروض ان يحكم نفسه بنفسه ، اي ان يكون هو الحاكم وهو المحكوم في نفس الوقت ، فإنه في الواقع يحتاج في تنفيذ هذا الحكم الى « سلطة » والى سلطة ممثلة في اشخاص .. اي في حكومة ، فالشعب يحكم فعلاً ولكنه لا يحكم مباشرة ، اي بواسطة كل مواطن فيه ، وانما بواسطة اشخاص آخرين ينتدبهم هو بالانتخاب ، او ينتدبهم ممثلوه في المجالس النيابية للقيام عنه ، بعملية الحكم وتسليم السلطة ممن يعتقد انهم اقرب الى تمثيل رأيه من جهة ، وأقدر على تنفيذ هذا الرأي من غيرهم ، ولكنه يشترط من اجل بقاء صفة التمثيل الحقيقي للشعب عليهم ان يكونوا مسؤولين امامه او امام ممثليه في المجالس النيابية . ولا يكتفي بأن يكونوا مسؤولين امام « ضمائرهم » وأمام « انفسهم » كما يفعل طغاة الحكّام .

ثم هناك التعديل الثالث .

فنحن حين نقول ان الشعب يحكم نفسه بنفسه ، انما نتجـــاوز عن حقيقة مهمة جداً في تكوين الشعب ، حين نفترض انه مجموعة واحدة متفاهمة منسجمة وذات مصالح متشابهة واتجاهات متقاربة ، بحيث يمكن له ان يجمع على رأي واحد ، ثم ان نقول ان هذا هو رأي الشعب ولا رأي غيره . تلك الحقيقة المهمة التي يتجاوزها مثل هذا الافتراض هي ان الشعب ، في الواقع ، انما يتكون من مجتمع معقد اشد التعقيد

يقوم على مصالح متضاربة ، واتجاهات متعددة وطبقات مختلفة ، وميول ونزعات قد تصل حد التناقض التام ، وانه لا يكاد يجمع ، بحيث يكون له رأي واحد الا على حقيقة وجوده كشعب وحقيقة حقه في الحياة كشعب . وهو من اجل ذلك يجمع على الدفاع عن حدوده وعلى حفظ سلامته ، وأمنه واستقراره ، ثم هو بعد ذلك ، يندر ان يجمع على شيء غيره . حتى حريته ، سيجد من اقلية منه ، سواء اقليته الحاكمة ، او اقليته الغنية ، او اقليته الطامعة او اقليته التي تملك قوة السلاح ، من يحاول ان يطغى عليها ليجعلها كلها له ، وحتى حقه في رفع مستوى معيشته سيجد من يحاول الانتقاص منه بالاحتكار والاستغلال . وحتى اذا اتفق الشعب على اهداف بعينها ، كان اختلافه على وسائل تحقيق تلك الاهداف اختلافاً كبيراً بحيث يصعب ان يجمع فيها على رأي .

ومن هنا جاء التعديل الثالث ، فواقع الأمر ان الحكم الديموقراطي النيابي ليس حكم الشعب ولكن حكم اكثرية الشعب للشعب . والسياسة المتبعة والمقررة هي سياسة اكثرية الشعب بشرط ان يترك للأقلية في كل حالة ان تقول رأيها بصراحة وان تدافع عنه بكل الوسائل الممكنة وان تتمتع بالتالي بكل الحريات التي تتمتع بها الاكثرية الا ان تفرض رأيها بواسطة سلطان الحكم . واذا افتقد النظام النيابي هذا الشرط فقد اساس وجوده لانه فقد القدرة على معرفة رأي الاكثرية بالتحديد ، وثورته على التطور والحياة . فأقلية اليوم قد تصبح اكثرية الغد ، واكثرية اليوم تصبح اقلية الغد .

قلنا ان النظام النيابي لا بد من وجوده في العصر الحديث من اجل ان توجد الحرية في اي دولة ، وقلنا ان مجرد وجود شكل النظام النيابي ليس ضمانة لوجود الحرية ، فالنظام النيابي مجرد نظام ، ولكنه ليس ضمانة . ذلك ان التسلط على الحرية من خلال ذلك النظام النيابي متيسر عن طريق هذه التعديلات العملية وعن غيرها من الطرق .

فالنظام النيابي يقوم على أساس أن ينتدب الشعب ممثلين عنه يتحملون المسؤولية ولهم حق الاشراف والتوجيه التام . وحتى يتم تأمين أهداف هذا الانتداب يجب أن يتمتع المواطن بحريته الكاملة في استعمال حقه الانتخابي، أي حقه في انتخاب من يريد. وحقه هذا يجب أن يضمن، أولاً ، من قبل السلطة، بحيث لا تعيّن هي هؤلاء المندوبين لا صراحة ولا بواسطة الضغط . فالممثلون الذين تعينهم السلطة ممثلون للسلطة ولا يمكن أن يكونوا ممثلين عن الشعب في المجلس النيابي أو مجلس الأمة حتى ولو اختاروا الدفاع عن حقوق الشعب . ويكاد يكون من الغريب أن نضطر الى قول هذا في هذا العصر ، لولا ان بعض أقطارنا قد مر على مثل هذه التجربة ، ولم يحاول حكامها أن يروا تناقضاً بين أن يعينوا هم النواب وبين أن يسمى مجلس هؤلاء النواب مجلس الأمة .

على أن افتئات السلطة على حق الشعب في أن يختار ممثليه قلما يصل الى هذا الحد المكشوف من الافتئات ، ولكنه غالباً ما يتخذ صوراً أخرى أقل وضوحاً كالتزوير في الانتخابات وكالضغط بواسطة ممثلي السلطة ، أو بالتهديد والوعيد ، أو بالأغراء والرشوة او بوضع شروط لممثلي الشعب لا تنطبق إلا على فئات دون فئات . كاشتراط دخل معين ، او قدر من التعليم محدد ، او باعطاء هذا الحق للرجال دون النساء الى آخر تلك السلسلة التي لا تعدم الدول وسائلها .

على ان تدخل السلطة في حق الانتخاب قد يتخذ شكلاً آخر، فهي قد تترك مجال الانتخاب حراً فعلاً ساعة الانتخاب ، ولكنها حين تحرم وسائل التعبير عن الرأي ، سواء في زمن الانتخاب او قبله، من حديث الى خطاب ، الى مهرجان انتخابي ، الى مقال في جريدة ، الى حق التكتل في الاحزاب ، الى حق توزيع النشرات الانتخابية ، بحيث تحرم الناخب من الاطلاع التام على مشاكله التي يواجهها ، وعلى آراء الذين يريد ان ينتدبهم لتمثيله ، ومن حق مناقشة هذه الآراء ، وما يتبع هذه

المناقشة من قدرة على الاختيار وعلى التفضيل والتمييز ، إنها حين تحرمه من هذا كله فهي في الواقع تحرمه من حريـــة الاختيار بوعي وبصدق وبقناعة .

إن حرية الانتخاب لا تعني مجرد حريـــة المواطن في ان يذهب الى صندوق الاقتراع وأن يضع في الصندوق اسم من يريد من المنـــدوبين المرشحين، وإنما هي تعني بالدرجة الاولى إعطاءه فرصة الاختيار المطمئن.
وهذه الفرصة لا يمكن ان تتوفر له إلا بذلك القدر الذي تتوفر له فيه حرية الاطلاع والمناقشة والجدل .

على ان الافتئات على حق الناخب في ان يقول رأيـــه بحرية تامة لا ينحصر في السلطة فحسب ، فقد يكون هذا الافتئات قائماً في علاقات اجتماعية مفروضة عليه وعلاقات اقتصادية يعيش في ظلهـــا . فلا حرية انتخاب لبدوي في ظـــل نظامه العشائري ، ولا لفـــلاح في ظل نظام اقطاعي ، ولا لعامل في ظل نظام رأسمالي ، ولا لأي مواطن في ظل عصبية طائفية او عنصرية . ففي ظل النظام العشائري لا بد وأن ينجح الشيوخ ، وفي ظل النظام الاقطاعي لا بد وأن ينجح الاقطاعيون، وفي ظل النظام الرأسمالي لا بد وأن ينجح الرأسماليون ، وفي ظل العصبيات الطائفية والعنصرية لا ينجـــح إلا المتعصبون ، عـــلى رغم ان مصالح واتجاهات هؤلاء المندوبين الناجحين عن الشعب لا بد ان تتناقض مـــع مصالح واتجاهات ناخبيهم ، الذين لا يتمتعون فعلاً بحرية الانتخاب ولو ترفعت السلطة عن كل ما يمكن ان يشتم منه تدخل في حريتهم هذه.

الناخب في الحالة هذه يتمتع بحريـــة قانونية فحسب ، أما الحرية الحقيقية ، الحرية التي تعتمد على حرية الاختيار ، فهو محروم منها بحكم ارتباط لقمة خبزه ، ووسيلة عيشه، بهذا الذي يفرض نفسه عليه فرضاً، انه تزوير لارادة الناخب بواسطة الحاجة ، وإن لم يكن تزويراً بواسطة قوى السلطة .

ومن هنا تبرز لنا قيمة ارتباط أوجه الحرية المختلفة بعضها مع بعض، فلا يمكن ان تتحقق حرية في وجه، وان تزول في وجه آخر، فالحرية كلٌ كامل ذو اوجه مختلفة . وتحقّق كل وجه منها انما هو خطوة ، مجرد خطوة ، في تحقيق الحرية . بينما كبت وجه واحد ، هو خطوة في سبيل كبت الحرية كاملة .

على ان الافتئات على الحرية في النظام النيابي قد ينشأ ايضاً من سوء استعمال السلطة الحاكمة لسلطتها ، بعد اجراء عملية الانتخاب. فالمفروض في النظام النيابي ان تكون الحكومة مسؤولة امـام البرلمان ، بحيث لا تتجاوز في تنفيذ سلطاتها الحدود التي يضعها البرلمان، وأن تكون مسؤولة أمام البرلمان عن كل ما تتولاه من اعمال [1] .

ولكن الحكومات في الواقع ، وإن كانت تمثل هيئة او سلطة بالذات انما تتكون من افراد ، وفي يد هؤلاء الافراد قوة مسلحة من شرطة وجيش لا تتوفر للشعب مباشرة ، ولا لمندوبيه في البرلمان . والسلطة في الواقع ، مغرية ، وهي دائماً دافعة الى سلطة اوسع وأعمـق ، ولذلك فكثيراً ما تغري القوة صاحب السلطة على استعمال قوته هذه بشكل فيه افتئات على مفهوم الحرية ، وافتئات على اغراض النظام النيابي .

فالحكومة قد تعمد الى تهديد اعضاء البرلمان بمختلف ألوان التهديد ، وقد تعمل بالمتابل عـلى اغراء اعضاء آخرين بمختلف انواع الاغراء والترضية ، ثم هي قد تعتمد على اكثرية في البرلمان مضمونة لهـا ، لتستعمل قوانين موجودة بالفعل في غير ما وُضعت له في الاصل .

ان معظم الحكومات في يدهـا قوانين استثنائية ، كالطوارىء ،

---

١ في النظام الرئاسي الحكومة مسؤولة أمام الرئيس المنتخب من الشعب ، ولكنها في نفس الوقت مسؤولة أمـام البرلمـان ، لا بمعنى إعطـاء الثقة ، ولكن بمعنى المحاسبة والأشراف على عملها .

والأحكام العرفية ، تعطل مجرى الحرية العادي . ومعظم البرلمانات إنما قررت مثل هذه القوانين تحسباً لحالة حرب او حالة خطر مفاجيء داخلي او خارجي ،او كارثة طبيعية. ولكن الحكومة حين تستعمل هذا القانون في غير المناسبة التي وضع من اجلها انما تستعمل في الواقع سلطات ليست ممنوحة لها في الاصل ، وتهدم أصول الحكم النيابي . إن من طبيعة هذه القوانين ان تقيد كثيراً من الحريات كحرية التعبير ، وحرية التكتل ، وحرية الاجتماع ، كما تعطي الحكومة سلطات هي في طبيعتها من سلطة القضاء، بل وتعطيها احياناً صلاحيات تجعلها في منأى عن رقابة البرلمان .

إن النظام النيابي كثيراً ما يعتمد نصوصاً في الدساتير تجعل قدرة الحكومات على سوء استعمال السلطة في أضيق نطاق ممكن، فيجعل للقضاء نوعاً من الاستقلال بعيداً عن تدخلات الحكومة، ويجعل للقوانين الاستثنائية قيوداً تحد من استعمالها .

ولكن الواقع ان الضمانات الحقيقية للحرية هي إيمان الشعب بمؤسساته وأفراده وتنظيماته واستعداده للدفاع عنها حين تتجرأ عليها اي سلطة من السلطات .

إن الاحتيال على نص القانون أمر سهل عرفته جميع سلطات العالم بلا استثناء . ولكن الاحتيال على الشعب ولمدة طويلة ، أمر في منتهى الصعوبة ، وما لم يكن الشعب ساهراً فعلاً على حقوقه وحرياته فما أسرع ما تجد السلطة منفذاً للمرور ومن خلال القانون الى الاستبداد والطغيان .

ان الخطر الاكبر من تسلط الحكومة وطغيانها انما ينشأ من حصر السلطات جميعاً في يدها. والواقع ان ضمانة أساسية من ضمانات الديموقراطية الحقيقية هي توزيع السلطات بحيث لا تستأثر بها الحكومة المركزية ، أي السلطة التنفيذية العليا .

فمنذ ولادة النظام النيابي الحديث ، كان ثمة اصرار على فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وكان لكل دولة من الدول

نظامها الخاص الذي يضمن لها مثل هذا النصل . ولكن ثمة وجه آخر لتوزيع السلطات ازداد نمواً مع تقدم الديموقراطية ، هو لا مركزية الحكم . فالولايات في الدولة الاتحادية تتمتع بسلطة محلية تدير بها شؤونها بنفسها إلا فيما يتعلق بالمصلحة المشتركة . والمقاطعات لها استقلالها المحدود ، والبلديات لها صلاحياتها المستقلة وهكذا .

ان احد ضمانات عدم طغيان السلطة المركزية العليا ، هو توزيع سلطاتها ، بحيث تتولى قسماً كبيراً منها سلطات أقل منها مستوى على نفس الأسس التي تتولاها السلطة العليا . من قيامها على أساس الانتخاب ، ومن مسؤولياتها امام ناخبيها او مندوبيهم وما الى ذلك .

ولا يجدر ان يقتصر ذلك الاستقلال النسبي على الهيئات الحكومية او شبه الحكومية فحسب ، بل ان ذلك ينسحب كذلك على كل الهيئات الشعبية ذات الصفة العامة ، من احزاب ، ونقابات ، وجمعيات ، ونواد ، وغير ذلك من المؤسسات .

فالنظام البرلماني ليس هو مجرد حكومة وبرلمان ، وانما هو حياة باكملها . فاما ان تتبع حياتنا بكل اوجهها المختلفة أسس النظام البرلماني الديموقراطي ، وإما أن تصبح الحياة البرلمانية كلها ريشة في مهب الريح تتقاذفها الظروف والايدي والأهواء والقوى في غير استقرار معروف .

على أن الافتئات على الحرية من خلال النظام النيابي قد يأتي ايضاً من مصدر آخر لعله اشد هذه المصادر خطراً ، فلقد قلنا ان الحكم النيابي ولو انه بمعنى من المعاني من الشعب ، ولكنه في التطبيق العملي حكم اكثرية الشعب للشعب ، اي انه في الواقع يقتضي أن تخضع الأقلية المخالفة للأكثرية وللقوانين والأنظمة التي تصدرها الاكثرية .

على ان الاكثرية وإن كانت تملك حق اصدار القوانين والانظمة فإنه لا يجوز لها إطلاقاً ان تفرض على الاقلية قيوداً تجعل التعبير عن رأيها والدفاع عنه في حكم المستحيل . هذه الأقلية يجب ان تتمتع بكامل حريتها — كما يجب ان يتمتع كل مواطن — في أن تعتقد ما تشاء ،

وفي أن تعلن عن اعتقادها هذا وتدافع عنه ، وفي ان تحاول أن تستقطب الشعب حولها ، ما دامت في استعمالها لحقها هذا لا تستعمل القوة ، أو تهدد باستعمالها ، أي ما دامت لا تعتدي على حق الاكثرية ايضاً في أن تعبر عن رأيها .

إن شعور الاكثرية بأنها اكثرية، كثيراً ما يدفعها الى الطغيان على حق الأقلية أو الأقليات الأخرى ، في ان تتمتع بالحرية ، وكثيراً ما تكون هذه البداية هي بداية نقطة التحول من الحرية الى الدكتاتورية .

فالحرية ليست في التعبير عن رأي الأكثرية فحسب بل ان كثيراً من الدول الدكتاتورية تعبر عن رأي الأكثرية فعلاً . ولكن مقياس الحرية هو ان يتمتع كل مواطن بهذه الحرية ما دام تمتعه بها لا يدفعه الى الطغيان على حرية الآخرين .

وحتى ندرك مدى الخطر الذي يمكن ان ينتج من طغيان الأكثرية يجب ان ندرك ان هذا الطغيان قد ينتج الثورة . لأن حرمان الأقلية من أن تدافع عن رأيها بالوسائل المشروعة يدفعها الى ان تعمل سراً ، وبوسائل غير مشروعة تصل الى حد استعمال القوة ، من اجل ان تصل الى غاياتها . وماذا يمكن ان ينتج عن ثورات من هذا النوع الا دكتاتورية وطغيان على نطاق اوسع واعمق واكثر خبرة وتجربة ؟

الثورة في التاريخ حقيقة واقعة ، ولها في التاريخ منطق ، وهي دائماً نتيجة طغيان على حرية ما . والنجاح في ثورة ما لا يستدعي ابداً أن يكون القائمون بها اقلية أو اكثرية ، فيكفي ان تتمكن مجموعة من الناس منظمة شاعرة بظلم ، من أن تصل الى مصادر القوة التي تضمن لها ربح معركة الثورة لتصل الى الحكم . وكثيراً ما ينتهي هذا الحكم نفسه ، ولو كان ثورة من اجل الحرية ، بدكتاتورية من نوع آخر ، أو في اتجاه آخر . لأن منطق الثورة يدعوها الى ان تدافع عن نفسها . وهي تبدأ في اتخاذ الخطوات الفعّالة ضد معارضيها ، ثم ما تلبث أن

تعجز عن احتمال النقد حتى من مؤيديها ، ثم ما تلبث ان تتحول الى طغيان واستبداد كاملين .

إن الطغيان يولد الثورة . ولكن الثورة المسلحة كثيراً ما تولد الطغيان كذلك . والسبيل الوحيد إلى تفادي هذا كله هو في تأكيد قيمة الحرية في نفوس الشعب ، وفي تعميق وعيهم على قيمتها والدفاع عنها .

إن الثورة المسلحة استثنائية في تاريخ الشعوب ويجب الحيلولة دائماً دون قيامها . ولكنها تصبح مبررةً نفسها بل وواجباً محتماً حين تكون موجهة ضد طغيان ما . والسبيل الوحيد لحماية الشعوب من آثار هذه الثورات وما تستهلكه من دماء ومن استقرار ومن ضحايا هو استمتاع هذه الشعوب بحريتها .

النظام النيابي ، مع ذلك كله ، وفي احسن صوره ، ليس تمثيلاً للشعب . وانما هو تمثيل للقوى الاجتماعية السائدة فيه ، وناطق باسم هذه القوى . والديمقراطية ، حين تمنح كل مواطن صوتاً في الانتخاب مساوياً لصوت كل مواطن آخر فانها تعطي صورة المساواة بين المواطنين من غير ان يكون ثمة مساواة حقيقية في الواقع . وكلما ازدادت الفروق الحقيقية بين المواطنين ، في مستوى ثروتهم ، او في مستوى تعليمهم ، او في مستوى طبقتهم ، كانت الصورة التي يقدمها التمثيل النيابي للشعب أقل صدقاً ، و كانت الصورة أقرب الى تمثيل القوى الاجتماعية السائدة وحدها في هذا الشعب .

من الممكن ان يكون النظام النيابي أكثر تمثيلاً للشعب لو كان في الامكان أن يتجه الناخب الى صندوق الانتخاب وقد تخلص من كل علاقة اجتماعية تربطه بالمجتمع وتشده اليه . ولكن الانسان لا يمكن ان ان يتخلص من هذه العلائق الاجتماعية التي تحيط به من كل جانب . وهو واقع تحت تأثيرها لا محالة ، فهو لا يذهب الى الانتخاب إنساناً فرداً مستقلاً ، وإنما يذهب مرتبطاً بكل علائقه الاجتماعية متأثراً بها اشد التأثر.

فمن شأن الاقطاع ان يستعبد الفلاحين للنظام الاقطاعي . وصندوق

الانتخاب ليس طريق الثورة على الاقطاع ، بل طريق الانتخاب في ظله ، وفي ظل استعباده . ومن شأن التعصب الطائفي ، حين اشتداد الصراع الطائفي ، ان يستعبد إرادة الانسان طائفياً ، ولا بد ان يعكس الانتخاب شدة هذا الصراع . وليس ممكناً في ظل النظام الرأسمالي وصول العمال الى البرلمان الا اذا اثبت العمال قوتهم بنضالهم خارج البرلمان اولاً .

من اجل ذلك فنتائج اي اقتراح انما هي نتائج القوى السائدة في المجتمع في ساعة الاقتراح ، وليست نتائج الاكثرية الشعبية من حيث عددها . وهي بذلك ليست دليلاً على اتجاه « الاكثرية » ولكن دليل على القوة السائدة. وهذه القوة السائدة قادرة على فرض نفسها على المجتمع ، وعلى وسائل الدعاية الجماهيرية ، واستيلائها على مصادر الرزق ، بل واستيلائها على الاتجاهات الفكرية نفسها .

ولا سبيل الى ان يكون الاقتراح تمثيلاً حقيقياً للشعب الا حين تكون القوة السائدة والاكثرية الشعبية شيئاً واحداً . ولا يمكن ان تكون كذلك إلا حين ينطلق أفراد الشعب الى صناديق الاقتراع وهم متساوون ، لا في الحق القانوني الدستوري فحسب ، ولكن في الفرص المهيأة لكل منهم في الحياة ، اقتصاداً وسياسة واجتماعاً وثقافة . وإلا اذا بنيت العلاقات الاجتماعية بحيث تجعل هذا التساوي ممكناً أو أقرب ما يكون الى الامكان .

فالحركات السياسية ، اذن ، خطوة في طريق الحرية . ولكنها خطوة ناقصة ومشوهة إذا لم تدعمها الحريات الاخرى في نفس الوقت .

الفصل الرابع

الحرية الاقتصادية

١

على رغم ان الحرية نضال أبدي فان الاهداف المحددة التي يحققها هذا النضال والنظم التي يبتدعها في انتصاراته المتوالية هي استجابات طبيعية لتغير الظروف والعلاقات الانسانية . وكل كسب في مجال معين هو كسب خالد بمعنى أن الانسان لا يستطيع الرجوع عنه . ولكنه كسب متطور بإضافة مكاسب جديدة نتيجة تغير الظروف والاحوال الاجتماعية.

فالذي ذكرناه في الفصل السابق من اسس الحرية السياسية ، تلك التي سميت بالديموقراطية ، انما كسبها الأنسان نتجة صراع مصحوب بتغير عميق في العلاقات الانسانية . وكان نتيجة طبيعية للاكتشاف الجغرافي وتقدم العلم وتوسع التجارة ونشوء طبقة وسطى وثورات الاصلاح الديني ، هذه التغيرات التي قلبت العلاقات الانسانية القائمة على الاقطاع رأساً على عقب وأحلت محلها علاقات جديدة مستندة الى قوة الطبقة الوسطى النامية. ولم تكن الحرية السياسية هي النتيجة الوحيدة لهذه التغيرات ، بل كان تحرر الطبقة الوسطى من قيود الاقطاع هو النتيجة التي لا تقل أهمية

عن تلك . واصبحت حرية التملك وحرية التجارة والمنافسة وحرية استغلال رأس المال أهم قواعد الحريات الاقتصادية المستحدثة .

ولكن اختراع الآلة بعد ذلك وما رافق هذا الاختراع او لحقه من تغيرات اجتماعية واقتصادية أساسية وجه النور نحو قضية الاستغلال والاستعباد الاقتصادي ، ومن ثم نحو التحرر الاقتصادي توجيهاً جديداً نقل قضية الحرية من مستوى الى مستوى آخر . فعلى رغم ان التاريخ السابق لقدوم الآلة كان حافلاً بثورات الطبقات المحرومة على مستغليها فالواقع ان هذه الثورات لم تكن ذات نطاق واسع من جهة ، ولا كانت هي نفسها تستهدف ان تغير صلب العلاقات الاجتماعية التي يقوم بسببها الحرمان نفسه من جهة اخرى . غير ان اختراع الآلة وما لحقه من خلق طبقة عمالية واسعة القاعدة وقادرة على تنظيم نفسها ، ومن خلق طبقة من ارباب المال والسلطان تتحكم بشؤون الانتاج والاستهلاك وبطبقة العمال ذاتها تحكماً تاماً ، ومن خلق الصراع الأساسي العميق بين هاتين الطبقتين ، نقل حركات التحرير من الحرمان ومن الاستغلال من مستوى الحركات الثورية السطحية المؤقتة الى مستوى يستهدف تغيير صلب العلاقات الاجتماعية الاقتصادية القائمة ووضعها على اساس جديد مختلف كلياً عن الأسس السابقة . واذا كانت «الديموقراطية» قد مثلت حركات التحرير السياسي الأولى ، فقد اصبحت «الاشتراكية» تمثل حركات التحرير الاقتصادية التالية . وبذلك انتقلت قضية الحرية من «طغيان القوة» الى «طغيان الثروة» .

إن «لاسكي» حين يتحدث عن الحرية إنما يعني بها وجهها السياسي فحسب . وعلى رغم اعتقاده بأن الاستغلال الاقتصادي الرأسمالي وما ينتج عنه من استعباد هو تقييد للحرية ، إلا انه يعتقد ان التحرر الاقتصادي والاجتماعي من العلاقات الرأسمالية شرط من شروط توفر الحرية السياسية لا جزء من الحرية نفسها ، ولكنه بهذا الموقف انما يناقض نفس

التعريف الذي أعطاه هو لمعنى الحرية ، ذلك التعريف الذي يقول بانه « تلك الأحوال الاجتماعية التي تنعدم فيها القيود التي تقيد قدرة الانسان على تحقيق سعادته» . وواضح ان القيود التي تقيد قدرة الإنسان على تحقيق سعادته لا تنطلق من الدولة وحدها . بل إن القيود التي يضعها تركيز الثروة في أيد قليلة وما يتبع هذا التركيز في الثروة من تركيز في النفوذ والسلطان أهم بكثير في عصرنا الحديث من قيود الدولة البوليسية نفسها . يقول « مالينوفسكي» في كتابه المذكور آنفاً : « إن الخط المميز بين الحرية والاستعباد يسير جنباً الى جنب مع تركيز القوة والثروة . فما دامت الثروة تعني احتكاراً مطلقاً لبعض الأدوات ومنعاً للآخرين من حق استعمالها أو حرمانهم من ثمار استعمالها فهي بداية الاستعباد بالمعنى الاقتصادي . فاذا كانت هذه الادوات هي الاسلحة وأمثالها من أدوات القوة فهي بداية الاستعباد بالمعنى السياسي» [١] .

واذا كان التاريخ قبل دخول عصر الآلة قد انصب على معاقبة الطغيان السياسي والحرية السياسية ، فلأن احتكار الآلة الانتاجية ، فيما عدا الارض في الأقطاع ، لم يكن قد وصل الى الحدود التي وصل اليها بعد اختراع الآلة الحديثة بتعقيداتها المختلفة التي جعلت الحصول عليها أمراً في غاية الصعوبة لمن لا يملك امكانيات مالية ضخمة .

والواقع ان الاستعباد الذي يعانيه الانسان من الطغيان الاقتصادي في العصر الحاضر لا يقل اهمية ، ان لم يزد ، عن الاستعباد الذي يعانيه من الطغيان السياسي . بل ان تحرره السياسي نفسه لن يتحقق ولن يكتمل في ظل استعباد اقتصادي . وما لم يتحقق التحرر الاقتصادي مع التحرر السياسي في وقت معاً فان نقص احدهما يفقد الآخر صفته التحررية .

إن التحرر الاقتصادي والتحرر السياسي وجهان لمشكلة واحدة متعددة

---

١ ص ٢٥١ .

الأوجه . وإذا كان الطغيان السياسي هو حرمان الدولة للفرد من تحديد غاياته بنفسه ، فالطغيان الاقتصادي هو حرمان الثروة المذكورة ومحتكري ادوات الأنتاج للفرد من تنفيذ غاياته بنفسه ومن الاستفادة من حصيلة هذا التنفيذ .

وواضح ان القانون لا يمنع أحداً من الحصول على اي أداة من أدوات الانتاج . فحق الحصول على الأداة متاح قانونياً للجميع . ولكنه في واقع الأمر محرم من الناحية الاقتصادية . ان الانتاج الحديث بما يحتاج اليه من رأسمال ضخم ومن خبرة فنية ومن إدارة شاملة يجعل من المستحيل على الفرد العادي ان يحصل على ادوات الانتاج . فهذا انما يتيسر بالفعل لمن يملك رأس المال فحسب . وكلما تقدمت الصناعة وارتقت الآلة كلما انحصر الحق اكثر فأكثر ليصبح في يد فئة من الناس هي التي يمكن ان تملك اكثر من شركة واحدة لتعين الواحدة منهما الأخرى في ما يسمى بنظام الكارتل . وبينما تتحول هذه الفئة القليلة لتصبح هي مالكة للحياة الاقتصادية كلها ، يتحول بقية ابناء الشعب ليصبحوا عبيداً تحت سيطرة هذه الفئة ، وليس في تاريخ الحياة السياسية كلها استعباد أقوى من هذا الاستعباد .

لقد كانت الثورات السياسية الأولى ثورات سياسية وثورات اقتصادية في نفس الوقت لأنها ركزت على تحرير الفرد من استعباد نظام الاقطاع . وكان التركيز على حرية العمل والتجارة والمنافسة نوعاً من الثورة على ذلك النظام الذي امتد جبروته وطغيانه ليجعل كل عمل تابعاً له وتحت سلطانه . ولكن التطور الاقتصادي ، ولا سيما بعد دخول الآلة معترك الانتاج قد خلق أحداثاً اجتماعية لا تختلف في اسسها عن استعباد الاقطاع بل هي تتجاوزه الى حد كبير .

فكلا النظامين ، نظام الاقطاع ونظام رأس المال ، يقوم على أساس امتلاك فئة قليلة لأدوات الانتاج الكبرى . فأداة الانتاج في الزراعة هي

الأرض ، وأداة الانتاج في الصناعة هي الآلة . وكلتا الأداتين ، في النظامين ، ليستا حقاً من حقوق كل فرد بل هما في الواقع احتكار موروث لقلة من الافراد . وما على باقي الشعب الا أن يخدم هاتين الأداتين المحتكرتين لقاء ان يعيش .

وإذا كان ثمة من فرق أساسي بين النظامين ، فهو أن الاقطاع بطبيعته جامد ومحدود بحدود لا يتجاوزها بسبب طبيعته المتأخرة التقليدية. بينما لا يعرف تطور رأس المال حدوداً في تركيز الثروة وفي ازدياد القدرة على الاستعباد الا حدود الثورة على النظام نفسه بما يخلقه من تناقضات في المجتمع .

٣

إذا كانت الحرية هي تلك الأحوال الاجتماعية التي تمكن الانسان من ان يختار بفكره ، وان ينفذ ما يختاره بعمله ، وان ينال حصيلة هذا العمل ، فان النظامين الأقطاعي والرأسمالي هما عكس الحرية تماماً . لأنهما يتيحان للقلة القليلة التي تتحكم بالأرض او برأس المال ان تتمتع بالحرية وتمنعها منعاً باتاً عن بقية الناس لأنها تمنع عنهم حق الاختيار بالفكر ، وحق اختيار العمل ، وحق جني حصيلة هذا العمل .

دعك ممن يضرب الأمثال على عكس ذلك من الولايات المتحدة او من اوروبا الغربية . فالحديث عن الحرية هناك سيأتي فيما بعد . وانما يكفي ان نشير هنا الى ان تلك الأقطار لم تصل الى مستوى الحرية الذي تعيش فيه اليوم الا بعد ان تحقق لها تقدم اقتصادي هائل قام على أساسين من أسس الاستعباد الطويل العريض . أحدهما استعباد القوى العاملة في تلك الأقطار قروناً طويلة . وثانيهما استعباد شعوب آسيا وافريقيا قروناً طويلة كذلك . اما بعد أن تحقق لهذه الأقطار التقدم الاقتصادي الهائل

الذي نشهد آثاره اليوم ، وبعد ان اصبحت الحركات الاشتراكيــة في انحاء العالم قوى مؤثرة ضخمة لم يعد بامكان الرأسمالية مواجهتها صراحة ، فقد تطور النظام الرأسمالي نفسه وأخذ يفقد كثيراً من مجالات «حريته» السابقة من اجل ان يتيح للطبقات الشعبية بعض حريتها التي افتقدتها خلال سني تطور ذلك الاقتصاد . ان تلك القيود التي تفرض على النظام الرأسمالي اليوم في تلك الاقطار لا هي من طبيعة النظام الرأسمالي ، ولا هي بالقيود التي يمكن ان تفرض على رأس المال في طور نموه لأنها تعطل عمليــة النمو نفسها .

قلنا ان هذين النظامين هما تعطيل لحرية الاختيار الفكري وحريــة الاختيار العملي وحرية نيل نتائج هذين الاختيارين. ذلك ان في طبيعة كل من هذين النظامين أن يجعل من الناس طبقتين : احداهما تملك وتتمتع بالحرية ، وثانيتهما لا تملك الا ان تستجيب لقوانين هذين النظامين وأعرافهمــا وتقاليدهما .

ففي ظل النظام الاقطاعي لا يمكن للفلاح ان يكون حر الفكر . إن القانون والدستور ، حين يتوفران ، ينصان على ان له ، كبقية المواطنين ، حريته الفكرية التامة ، ولكن من اين له ، في الواقع ، ان يعرف هذه الحرية فضلاً عن أن يتمتع بها ! ان مجال حياته نفسه ، هذا المجــال الذي يرسمه له نظام الاقطاع ، لا يتيح له ان يعرف من الفكر غير ما أحاطه به النظام نفسه واورثه اياه عن آبائه وأجداده الذين عانوا نفس عبوديته . ان الحرية لا تتحقق بمجرد شعور ذاتي . وحرية الاختيار لا تكون الا حيثما كان ثمة مجال للاختيار . أي حيثما كانت مجالات الاختيار اكثر من مجال واحد على الاقل . والا فحيثما تقتصر مجالات الاختيار على واحد فليس ثمة اختيار .

والفلاح في ظل الاقطاع ، هذا الذي ينمو في الأرض ولا يكــاد يغادرها ، ويتعرف الى زملاء البيئة ولا يكاد يعرف غيرهم ، ويرث

عادات آبائه وتقاليدهم ولا يكاد يعرف ان هناك عادات وتقاليد اخرى، ويعيش في ظل علاقات اجتماعية إقطاعية ، ولا يكـــاد يتصور ان من الممكن ان تقوم علاقات اجتماعية على نمط آخر ؛ مثل هذا الفلاح لا يتمتع بحرية الاختيار الفكري ولا يمكن ان يتمتع بها . فهو يضطر الى ان يلج الباب الوحيد المفتوح أمامه ، باب الاستمرار على طريق امثالـــه كلهم ، باب الاستعباد الفكري .

ولو توفر لهذا الفلاح الاقطاعي نصيب من تعليم لتمكـــن ، على الأقل ، من أن يصل تفكيره بتفكير آخرين ، يعيشون في غير ظرفه وفي بيئات تختلف عن بيئته ، ولأتيح له ان يهاجر بفكره ان لم يهاجر بجسده . ولكن التعليم لا يكاد يصل اليه . فالمدارس لا تفتح في القرى لنشر التعليم . وسيد الاقطاع يعلم ان نشر التعليم بين الفلاحـــين مفسدة وأي مفسدة . ولقد كان في بلادنا العربية قانون الزامي للتعليم منذ العهد العثماني ، ومع ذلك فلم يتح الا للقليل القليل من اولاد الفلاحـــين ان يذهبوا الى المدرسة . وأي مدرسة ؟ حتى مدرسة القراءة والكتابـــة ومبادىء الحساب لم تتح الا للقليلين . ومثل هذه المدارس ليست هـــي التي تتكفل بتأمين الاتصال بين الفلاح وبين العالم الكائن خـــارج بيئته المحدودة ، هذا الاتصال الذي هو الشرط الأساسي لتحقق اي حريـــة فكرية . المدارس الـــتي تجـــاوزت هذا النطـــاق الضيق لا تتاح للفلاح . واذا اتيحت له من حيث قرب موقعهـــا ، فكم من الفلاحين قادر فعلاً على أن يستغني عن عمل ابنه وكسب ابنه من اجل ان يرسله لمدرسة لا يعرف من أمرها الا انها تعطل عليه بعض الكسب الذي كان يمكن ان يجنيه ؟ إن هذا النظام يضمن أن يُترك الفلاح في حـــالٍ من الفاقة تدفعه دوماً الى التركيز على هدف واحد في الحياة هو تأمين رغيف الخبز . وكل ما يمكن ان يعطل هذا الهدف او يقلل من فرص تحصيله فهو مضيعة للوقت . والحرية لا يتمتع بها الجائعون . ان مثـــل هذا

الفلاح ليس حراً في ان يرسل ابنه الى المدرسة . إنه مضطر الى منع ابنه من الدراسة بمجرد ان يتمكن من الامساك بالفأس او الاشتراك في الحصاد .

ولئن كانت المشكلة تبدو اوضح وأعم في ظل الاقطاع ، فانها هي هي لا تختلف كثيراً في ظل النظام الرأسمالي . فالعامل الذي يعيش في مدينة قد يتاح له ان يكون اكثر اتصالاً ببيئات اخرى من فلاح القرية . والمدينة ، في حد ذاتها ، تقدم من انماط الحياة ما لا تقدم القرية . ثم هو قد يكون اقرب الى المدرسة من الفلاح . ولكن ميزاته لا تتجاوز هذا الحد . فلا هو بحكم مستواه الاقتصادي قادر على أن يتجاوز بيئته تجاوزاً حقيقياً ، ولا هو قادر على التعرف العميق على أنماط الحياة المختلفة ، ولا هو بأقدر من الفلاح على ان يستغني عن جهد اولاده مدة طويلة . إنه بحكم طغيان الحاجة الى رغيف الخبز مستعبد الفكر بنظامه الرأسمالي استعباد الفلاح بنظامه الاقطاعي .

٣

وإذا كان هذان النظامان يحرمان الكثرة من الناس من حرية الفكر ، فهما يحرمانها اكثر واكثر من حرية العمل ، اي من القدرة على اختيار العمل . أولاً ، لأن الحرمان من حرية الفكر بطبيعته يعني الحرمان من كل حرية . وهل يتمتع بأي حرية مَن حرم من حرية الفكر وهي هي نفسها ليست الا القدرة على الاختيار ؟

وثانياً ، لأن امكانيات الاختيار في ذاتها محدودة امام كلٍ من الفلاح ومن العامل . اما الفلاح فلا مجال للاختيار امامه البتة . فالنظام الاقطاعي ليس فيه طبقة وسطى ولا حل وسط . فاما أن تكون سيداً للارض مالكاً لها واما أن تكون عبداً أجيراً فيها . وإذا انت كنت عبداً اجيراً

ولم تتح لك ظروف استثنائية نادرة ان تتحرر لتملك قطعة من الأرض بنفسك فليس لك اطلاقاً ان تختار نوع عملك . إنك مضطر اليه اضطراراً ومجبر عليه جبراً . وستبقى عبداً اجيراً .

ومثل الفلاح في هذه الجبرية العامل . فالعامل لا يملك حق الاختيار في عمله . فالنظام الرأسمالي ، كالنظام الاقطاعي ، يقسم الناس الى فئتين فإما فئة مالكة تملك الآلة ، واما فئة تعمل للآلة . واذا لم يكن الانسان من الفئة الأولى فليس امامه مجال إلا ان يكون من الفئة الثانية . وليس في هذا النظام كذلك طبقة وسطى الا تلك التي تنشأ من المهنيين والفنيين ببطء شديد مع تطور النظام ونموه بسبب حاجة هذا النظام نفسه الى هذه الطبقة . ومع ذلك فان هذه الطبقة الوسطى تظل قلة قليلة بالنسبة الى مجموع العمال حتى حين يبلغ التطور الاقتصادي الرأسمالي ذروته.

العامل مضطر الى أن يكون عاملاً . وقد يتاح له ان يختار بين أن يكون عاملاً في مصنع او ان يكون عاملاً في مصنع آخر . ولكنه لن يتاح له ، إلا في القليل القليل ، أن يفتتح طريقاً جديدة . إنه لا يختار ان يكون عاملاً . وهو لا يكون عاملاً لأن مؤهلاته وامكانياته تدفعه الى أن يكون عاملاً . ولكن لأن سبل الاختيار مقفلة امامه إلا باباً واحداً . هو باب العبودية لرأس المال .

ان العمال والفلاحين يشكلون طبقة شبه مغلقة على نفسها . تسمح بالدخول ولا تكاد تسمح بالخروج . فطبقة الفلاحين تتسع بما يرد اليها من فلاحين يضطرون الى بيع اراضيهم للاقطاعيين او للمرابين او التجار. وطبقة العمال تتسع بما يرد اليها من اصحاب الصناعات الصغيرة اليدوية الذين يعجزون عن منافسة الآلة النامية ، ومن الهاربين من طبقة الفلاحين حيثما امكنهم الهروب . ولكن قلما ينفذ من ابواب هاتين الطبقتين من يخرج منهما ليصبح في طبقة اخرى من المجتمع ، لأن القدرة على فتح ابواب التطور والتقدم قد اعدمها هذان النظامان .

وتنعدم هذه القدرة على الاختيار ، ونرجع مرة اخرى الى التعليم ، بسبب انعدام فرص التعليم . فاختيار العمل في المجتمع الحديث ليس مجرد اختيار ذاتي محض . وانما هو اختيار يحتاج الى تهيئة وتعليم وتثقيف وتدريب يختلف أمده وعمقه باختلاف العمل نفسه . ان فرحة الذهاب الى المدرسة متاحة لابن المدينة اكثر مما هي متاحة لابن القرية . ولكن العوائق التي تمنع ابن العامل عن متابعة دراساته في النظام الرأسمالي لا تختلف كثيراً عن العوائق التي تمنع ابن الفلاح من هذه المتابعة . انها حاجة الأسرة لعمل ابنها وكسبه . وهو مضطر الى أن ينقطع عن متابعة دراسته بسبب حاجة اسرته بغير اعتبار لمؤهلاته وامكانياته .

في المجتمع الحر لا يجوز ان يكون ثمة افراد تنعدم حريتهم في اختيار عملهم لمجرد انهم ينتمون الى طبقة معينة ، او يمتهنون مهنة خاصة. ان ميزة المجتمع الحر هي ان يقدم لكل فرد من افراده مجالات الاختيار ، وان يحقق لكل فرد من افراده القدرة على ان يختار بنفسه حسب إمكانياته ومؤهلاته التي يجب ان تفتح لها كل ابواب النمو والتطور والنضوج . في مثل هذا المجتمع لا يمتنع على ابن العامل ان يكون مهندساً ، او على ابن المحامي ان يكون مزارعاً ما دام كل فرد من الافراد المواطنين قد اعطي الفرصة كاملة لينمي مواهبه حسب قدرته وحسب امكانياته العقلية والجسدية ، لا حسب امكانياته الطبقية . ولن تتوفر مثل هذه الامكانيات في مجتمع اقطاعي ولا في مجتمع رأسمالي نامٍ .

٤

واذا كان حرمان الكادح في الاقطاع وفي الرأسمالية من حريته الفكرية ومن حريته في العمل انما نستنتجها بالاستقراء والاستنتاج ، فان حرمانه من حصيلة انتاجه لا يحتاج الى استقراء ولا استنتاج ، لأن استغلال

حصيلة هذا الانتاج واحتكاره للاقطاعي والرأسمالي هو نفسه سبب وجود هذين النظامين . فاذا ما زال الاستغلال فقد زال النظام .

إن تكوين الثروة وتجميعها له أسلوبان لا ثالث لهما . أولهما استغلال العمل ، عمل الآخرين . وثانيهما استغلال الحاجة ، حاجة الآخرين . والنظامان الاستغلاليان قائمان على استغلال الاثنين معاً .

إن استعباد الاقطاعي للفلاح قائم على حاجة الفلاح لأرض يزرعها وهو لا يملك ارضاً، وانما قد يتيح له الاقطاعي استعمال بعض ارضه مقابل استغلال عمله . واستعباد الرأسمالي للعامل في المصنع هو استعمال حاجته لايجاد عمل هو مصدر رزقه . والعمل يتاح في المصنع . والمصنع يملكه الرأسمالي . والرأسمالي يستغل عمل العامل في المصنع من اجل تكوين ثروته هو . والرأسمالي ، فوق هذا وذاك ، يملك السوق ، يملك الاستهلاك ، وهو عدا استغلاله عمل الصانع في المصنع ، يستغل حاجة الناس الى مواد استهلاكهم ؛ ليلعب بالأسعار حسب مصلحته لا مصلحة المستهلك . ولعلنا نعلم ان معظم ثروات اصحاب الثروات انما نشأت ونمت في بلادنا المتخلفة عن هذه الطريقة ولا سيما اثناء الحرب العالمية الثانية . والواقع انه كلما ازداد تخلف القطر كانت منابع الثروة في استغلال الحاجة عن طريق التجارة المحتكرة . وكلما ازداد تقدم قطرٍ ما انتقل الاستغلال من استغلال الحاجة الى المادة المستهلكة ، الى استغلال الحاجة للعمل .

لقد كان لنمو الثروات في اوروبا اسلوبان . أحدهما استغلال عمل العامل في البلاد نفسها وثانيهما استغلال موارد المستعمرات وشعوبها . وكان لنمو الثروات في امريكا اسلوبان . أحدهما استغلال عمل العامل في امريكا نفسها ، وثانيها الاستفادة من الموارد الهائلة للقارة غير المكتشفة وقيام هذه الموارد بالوظيفة التي قامت بها المستعمرات لأوروبا .

أما في بلادنا فسبيل المستعمرات سبيل مضى زمنه . وسبيل اكتشاف الموارد الهائلة سبيل غير موجود ، لأن بلادنا لم تكتشف حديثاً . فلم يبق من سبيل لتنمية أي ثروة إلا سبيل استغـــلال عمل الشعب ، وإلا سبيل سرقة ثروة الشعب حيثما اكتشف الزيت في بلاد الزيت . وتتضاعف قدرة الرأسمالي على استغلال الحاجة ، أي على الاحتكار ، حين تفرض من اجل صناعته حماية جمركية لتعينه على الوقوف على اقدامه في وجه الصناعة الأجنبية الجبارة التي هي اقدر منه بكثير على المنـــافسة ، وعلى الوصول الى المستهلك بأرخص الأسعار وأجود الأصناف معاً .

واذا كانت النقابات العمالية أقدر من الفلاحين على استعادة بعض ما يستغل من عملها ، فانها في ظل النظام الرأسمالي ، ولا ســيما في ظل الأنظمة الرأسمالية الناشئة ، لن تتمكن الا من استرجاع القليل القليـــل من حقوقها المسروقة المستغلة ، والا في ظل الاوضاع التي يشعر فيها المستغلون انهم وصلوا مستويات تمكنهم من التساهل بعض الشيء في ما يطلبه العمـــال ، ليساعدهم هذا التساهل نفسه على استطالة البقاء واستطالة الاستغلال .

٥

ليس في ظل الاقطاع إذن ولا في ظل الرأسمالية أية حرية حقيقية إلا لتلك الفئة القليلة التي تملك . أما المنتجون الكادحون فلا هم قادرون على التمتع بحريتهم الفكرية ، ولا على التمتع بحرية عملهم ، ولا على التمتع بحصيلة ذلك العمل .

حتى الحريات السياسية ، تلك التي تكاد تبدو وكأنها لا تعيش الا في ظل نظام رأسمالي ، تصبح في واقع الأمر ملكاً لأصحـــاب القوة الاقتصادية فحسب فلا يتمتع بها غيرهم . وإيـــاك ان تظن ان ذلك

خاص ببلادنا المتخلفة فحسب ، بل هو عــام في جميع البلدان حتى المتقدمة منها .

وحين نتحدث عن النظام الديموقراطي في بريطانيا ، مثلاً ، واصوله العريقة ، فان علينا ان نذكر الى جانب ذلك ان المستفيدين الحقيقيــين من هذا النظام منذ نشأ حتى وقت قريب لم يكونوا عامة الشعب من كادحين ومنتجين . بل سادته من ملاك وتجار ورأسماليين . وان حق التصويت نفسه لم يصبح حقاً عاماً من حقوق جميع المواطنين الا بعــد الحرب العالمية الأولى . وان حق التكتل النقابي وحق الأضراب للعــمال لم يكن في أوائل هذا القرن نفسه من الحقوق المعترف بها لا في بريطانيا ولا في الولايات المتحدة .

لقد كانت أحوال العمال في اواخر القرن التاسع عشر قد وصلت حدوداً من السوء والفقر والاستعباد مع التطور الآلي الضخم لم يعد يتقبلها او يرضى بها اي انسان ذي ضمير واحساس . ومع ذلك فقد عجز العمال ، في ظل النظام الديموقراطي السائد ، عن تغيير شيء من مصيرهم الى مدى طويل . والذين تولوا بعض الدفاع عنهم وعن حقوقهــم لم يكونوا منهم ، بل كانوا من المثقفين الذين اتيحت لهم سعة فكر وبعد نظر في صفوف حزب الاحرار في بريطانيا . وان أي تحسن في تمتــع العمال في بريطانيا ببعض حقوقهم لم يأتِ مباشرة عن طريق النظام البرلماني نفسه ، بقدر ما أتى عن طريق النضال العمالي الدموي الطويل الذي خاضه العمال في المصانع والشوارع بالاضرابات والمظاهرات والثورات الصغيرة المتلاحقة . وعلى رغم هذا النضال العمالي الطويل الأمد لم يتمكن العمال من نيل بعض حقوقهم الا حين نجحت الحركة العمالية في ثورتها الشيوعية في روسيا لتصبح من بعد تهديداً مستمراً وقائماً وعملياً لكل نظام رأسمالي لا يرتضي ان ينزل عن بعض استغلاله . وحين تتنــازل الرأسمالية عن امتيازاتها فهي لا تتنازل بحكم واجب الضمير ، او الشعور الانساني ،

او الايمان بالعدالة ، وانما هي تتنازل بحكم القوة او بتحسب من الغد او امتصاصاً للنقمة الشعبية ، وللحيلولة دون نسف النظام كله .

وفي الولايات المتحدة ، التي تبدو للناظر العابر وكأنها قلعة الحرية الفكرية ، وعماد الديموقراطية البرلمانية ، لا يحكم ، في الواقع ، سوى اصحاب الأموال واصحاب الشركات . بل ان الدخول الى اي مركز سياسي يقتضي من النفقات ما لا قبل لمتوسط الدخل به . واذا قلنا ان العمال قد توصلوا في بريطانيا الى ان يحكموا البلاد فترة او فترات من الزمن ، فإن العمال في الولايات المتحدة قد آمنوا بأن الحكم ليس لهم ، وانصرفوا لهدف واحد فحسب ، هو تحسين احوالهم الاقتصادية . إنهم يتمتعون بحق التصويت والانتخاب وحرية الفكر والاجتماع ، ولكن ليس لهم عملياً أن يخوضوا معارك سياسية ، او أن يحاربوا النظام الرأسمالي نفسه . والارهاب الذي يصيب من يدعو الى تغيير النظام الرأسمالي لا يختلف كثيراً عن الارهاب الذي يصيب من يدعو الى الرأسمالية في ظل النظام الشيوعي . ومعارك الحياة والموت التي خاضتها النقابات العمالية في الولايات المتحدة لا تحتاج الى تفصيل . وهي لم تنته الى نهاية معقولة الا في ظل الأزمة الاقتصادية الكبرى التي نشأت عام ١٩٣٠ واوقفت حركة الانتاج وجاءت بروز فلت صاحب مذهب « التعامل الجديد » لينقذ ما يمكن إنقاذه بالاعتراف للعمال بحق التكتل والاضراب والمفاوضة الجماعية وما الى ذلك .

لقد اتاح التقدم الاقتصادي الهائل الذي حققته أوروبا وامريكا ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية ، للأنظمة الرأسمالية في هذه البلاد ان تكون اكثر قدرة على تلبية طلبات العمال ، واكثر استعداداً لملاقاتها في منتصف الطريق . ومن هنا ما يبدو لنا الآن من مظاهر الحرية السياسية في هذه الأقطار ، والتي تلت عشرات ومئات السنين من الاضطهاد والتعذيب والتنكيل والاستغلال البشع للحاجة الانسانية ، وللعمل الانساني .

ان النظام الرأسمالي حريص على الأشكال الديموقراطية ، ما دامت هذه الأشكال تخدم أغراضه ، وما دام قادراً على السيطرة عليها وتسييرها حسب أهدافه . فاذا أحس منها خطراً على وجوده ، كان سباقاً الى ضربها والقضاء عليها وإقامة نظم دكتاتورية مكانها ، كما فعل في المانيا على يد النازي وفي اسبانيا على يد فرانكو . ذلك ان ايمان الرأسمالية بالمظاهر الديموقراطية ايمان مصلحي من اجل ان يبرر وجودها وبقاءها ، تبريراً سياسياً سليماً .

إن المظاهر الديموقراطية تقوم على أساس نظري هو ان المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات . ولكن النظام الرأسمالي ينسف هذا الأساس النظري نسفاً . ذلك ان الفرد في النظام الرأسمالي ليس مجرد مواطن ، وانما هو مواطن تختلف قوته باختلاف ما يملك او ما لا يملك ، من ثروة . لان الثروة في هذا النظام هي منبع القوة الحقيقية .

وبالاضافة الى ان علاقات المجتمع نفسها انما تقوم في ظل هذا النظام كما في النظام الاقطاعي ، على استغلال العمل والحاجة ، فان القدرة التي تتيحها الثروة لأصحاب الثروة تتعدى مجرد القدرة على الأستغلال لتصل الى القدرة على صبغ كل ما في المجتمع من نواحٍ بالصبغة الرأسمالية. ومن هنا كان تسلط الثروة يتعدى حدود العامل والفلاح ليصل الى المجتمع كله ، يطبعه بطابعه ويؤثر في حياته السياسية والاقتصادية ، والفنية والأدبية ، والاجتماعية والأخلاقية ، والدينية والدنيوية .

فالثروة قادرة على ان تشتري وسائل التعبير من صحافة وطباعة وغيرها وان توجهها الوجهة التي تريد . وهي بالتالي قادرة على ان توجه الرأي العام الوجهة التي تريد . وهي قادرة على ان تفرض نفسها على الذوق العام سواء في الموسيقى او في الأدب او في العمارة لتجعل هذا كله ممثلاً لرغباتها هي ، ولتجعل منه القدوة والمثل . وهي قادرة على ان تشتري مقاعد الحكم لها نفسها او لمن يمثلها ويدافع عنها .

هي إذن قادرة على ان تجعل المجتمع كله مجتمعها فكـــراً وعملاً وحصيلةً . وقادرة على أن تلغي من الأنظمة الديموقراطية أساسها الذي قامت عليـــه ، أساس المساواة ، وأن تبقي عليها اشكالهـــا ما دامت تخدم أغراضها .

إن انعدام الحرية الأقتصادية في ظل الانظمة الاستغلالية ، هو في نفس الوقت انعدام للحريات السياسية نفسها .

٦

الطغيان السياسي هو نتيجة لتجمع القوة في يد واحدة او أيد قليلة ، وحرمان الشعب من كل مساهمة في امتلاك هذه القوة . والطغيان الأقتصادي هو نتيجة تجمع الثروة في أيد قليلة وحرمان الشعب من المســـاهمة في امتلاك هذه الثروة . والحرية السياسية انما تتحقق حين يشارك الشعب بجماهيره في امتلاك هذه القوة ، بل حين يصبح هو مالكها . وكذلك الحرية الاقتصادية انما تتحقق حين تشارك جماهير الشعب في امتلاك الثروة بل تصبح هي مـــالكتها . ومن هنا كانت الديموقراطية هي طريق الحرية السياسية . وكانت الأشتراكية طريق الحرية الأقتصادية .

وكما ان الديموقراطية تستهدف توزيع السلطة على جماهير الشعب ، فان الأشتراكية تستهدف توزيع الثروة على هذه الجماهير . انها ضد الاحتكار ، وضد التركيز ، وضد التجمع . انها تستهدف وضع وسائل الانتاج في يد الجماهير .

واذا كان تجميع السلطة وتجميع الثروة طغياناً في كل زمان ومكان ، فانه في هذا الزمان بالذات اشد خطراً وأبلغ أثراً منه في أي زمـــان . فالسلطة لم يكن يتاح لها في السابق وسائل التسليح ، او وسائل الدعاية ، او وسائل الأتصال السريع المباشر المتاحة لها اليوم . وهي من اجل ذلك

قد تصل الى درجات من الطغيان لم يكن يتاح لها ان تحلم بها في زمان قديم . وكذلك أُتيح للثروة بواسطة احلال الآلة محل اليد العاملة قدرة على الاستغلال والتسلط لم تكن تتاح ابداً لأي غني في اي مجتمع قديم .

ولكن كما وضع العلم وسائل لاستغلال السلطة في يد اصحاب السلطة ، وكما وضع وسائل لاستغلال الثروة في يد اصحاب الثروة ، فانه وضع في يد الجماهير الوسائل التي تعينها على محاربة هذه السلطة وهذا الاستغلال بما اتاح لها من قدرة على التجمع وعلى التفاهم وعلى الوعي المشترك ، وبالتالي على الانتقاض على هذا الاستغلال والتسلط بشتى الوسائل الممكنة . وأصبح سبيل الوصول الى تحقيق الحرية الاقتصادية ممهداً امام جماهير الشعب .

وكما ان الحرية السياسية لا تعني التحلل من كل قيد ، وانما التحلل من قيود الطغيان ، كذلك الحرية الاقتصادية لا تعني التحلل من كل قيد ، وانما التحلل من قيود الاستغلال والاستعباد ضمن نظام ، اي قيد ، اشتراكي بناء تتأمن فيه الفرصة المتكافئة لكل مواطن ليختار امكانياته ، وليستغل هذه الامكانيات ، ويفيد من حصيلتها .

واساس هــذه الحرية كلها ان تكون وسائل الانتاج تحت اشراف المجتمع كله لا حفنة مالكة منه فحسب . وكما ان الحكم في السياسة حين يكون للشعب ، فهو في الواقع في يد مؤسسات تتمثل فيها ارادة الشعب ، او اراداته ، فكذلك في الاقتصاد حين يكون الانتاج تحت اشراف الشعب ، فانما يعني ان يكون تحت اشراف مؤسساته الشعبية المتفرغة لعملية الانتاج .

وهذه المؤسسات قد تتمثل في الدولة ، كما قد تتمثل في مؤسسات اصغر من الدولة كالمؤسسات الاقتصادية الشعبية ، او النقابية ، او البلدية ، او الجمعيات التعاونية ، بحيث تمتلك هي مؤسسات الانتاج ، او تشرف عليها اشرافاً كاملاً فيما يتعلق بنوعية انتاجها وكميته وشروط العمل فيه

وشروط بيعه وحصوله على المواد الخام وما الى ذلك .

على ان هذه المؤسسات لا يمكن ان تؤدي ما يفترض فيها ان تؤديه من تحرير للانسان من الاستغلال والاستعباد الا حين تتوفر فيها هي صفة الشعبية وصفة المسؤولية الجماعية . ان امتلاك دولة دكتاتورية لوسائل الانتاج ليس تحريراً للفرد وليس اشتراكية . بل هو اضافة سلطان اقتصادي وطغيان اقتصادي الى سلطان وطغيان سياسي . وهو نقل للاستعباد من يد رأس المال الى يد اخرى لها من قوة التسلط ووسائل اكبر بكثير واقوى بكثير من وسائل تسلط رأس المال . وانما تكون الدولة حين تملك وسائل الانتاج دولة اشتراكية بحق ، ومؤدية لدورها في التحرير بحق ، حين تكون هي نفسها شعبية ديموقراطية ، اي حين تكون هي مؤسسة الشعب لحكم نفسه بنفسه . هنا يصبح امتلاك الدولة لوسائل الانتاج امتلاكاً شعبياً بالمعنى الحقيقي ، ويصبح هذا الامتلاك تحريراً للعامل وبالتالي للمواطن من الاستغلال والاستعباد .

والذي ينطبق على الدولة في هذا المضمار ينطبق على بقية مؤسسات الانتاج . فاذا انعدمت الديموقراطية في تشكيل هذه المؤسسات انعدمت بالتالي وظيفتها التحررية وتحولت الى نوع من الاستعباد جديد . بل ان قيام هذه المؤسسات بدورها التحريري في ظل تشكيلها الشعبي هو نفسه ضمان لشعبية الدولة وديموقراطيتها لأنه نوع من توزيع المسؤولية . وفي ظل حكم طاغ دكتاتوري يستحيل قيام مثل هذه المؤسسات بأي دور تحريري ، لأنها هي نفسها انما تتحول بفعل طغيان الدولة الى مؤسسات وأجهزة تابعة للدولة وسلطانها ، بحيث تكون جزءاً متفرعاً منها .

ومن هنا فأن من الواجب ان يتوفر لهذه المؤسسات اسلوبها الديموقراطي في التشكيل وفي مسؤولية القيادة امام القاعدة ، وفي حرية المناقشة والدعاية . انها هي يجب ان تكون مؤسسات للحرية ، حتى تتمكن من ان تكون مؤسسات للتحرير ، فالنقابات والجمعيات التعاونية والمؤسسات

الاقتصادية والبلدية يجب ان تكون هي نفسها « ديموقراطيات » صغيرة يبنى على اساسها المجتمع الديموقراطي الكبير . ومجالس الادارة في مؤسسات الانتاج يجب ان تكون ممثلة للمنتجين الفعليين في هذه المؤسسات .

هذه المؤسسات هي التي يجب ان تحل محل الافراد الرأسماليين والاقطاعيين في ادارة وسائل الانتاج وتملكها والاشراف عليها ولتحل الملكية الجماعية محل الملكية الاستغلالية والتعاون محل المنافسة والمشاركة محل الاحتكار .

وهي انما تقوم بهذا العمل لا لتكون مجرد مؤسسات للانتاج فحسب ، بل لتكون مؤسسات لتحرير الفرد في نفس الوقت ، مستهدفة بذلك :

اولاً — زيادة امكانيات الاختيار ، بتوسيع المجال الحيوي للانتاج وتعميقه وزيادة الثروة العاملة والمستغلة .

ثانياً — تطوير الاقتصاد ، وبالتالي المجتمع كله ، بحيث يخرج من المجتمع التقليدي الى نطاق المجتمع المتطور النامي المنطلق .

ثالثاً — احلال علاقات اجتماعية جديدة محل علاقات اجتماعات سائدة قائمة على الارتباط الاستغلالي .

رابعاً — تحقيق تكافؤ الفرص امام جميع المواطنين بحيث يستفيد المواطن من كامل امكانياته دون قيد من طبقة ينتمي اليها ولا يعرف من قيودها سبيلاً الى الانطلاق .

خامساً — رفع مستوى الانتاج والاستهلاك جميعاً للخروج من حالة الفقر الى حالة السعة .

سادساً — اذكاء روح المسؤولية في نفوس المواطنين جميعاً بحيث يشعر الجميع بتبعاتهم ازاء مجتمعهم ويتحملون التضحيات في سبيلها عن طيب خاطر .

الفصل الخامس

الحرية الاجتماعية

١

في الفصلين السابقين تحدثنا عن طغيان الحكم وعن ضده الحرية السياسية كما تحدثنا عن طغيان الثروة وعن ضده الحرية الاقتصادية . وسوف نتحدث في هذا الفصل عن طغيان جديد يختلف عن الطغيانين السابقين بأنه يصعب تحديده ؛ ذلك هو طغيان المجتمع ، طغيان الرأي العام بما يتحكم فيه من عادات وتقاليد ، من قواعد خلقية متجمدة ، من استغلال ديني ، من زعامات طائفية واقطاعية ، ثم ما قد يستند اليه هذا الرأي العام من طغيان سياسي او طغيان اقتصادي .

هذا الطغيان الاجتماعي ، كما يصعب تحديده ، يصعب تحديد علاجه كذلك . فالأمر في حالتي الطغيان السياسي والاقتصادي يعتمد على انظمة وقوانين محددة معروفة المعالم . والأمر في حالة الطغيان الاجتماعي انما يعتمد على حس عام متجمد يرفض التغيير والتطور . وهو في حالة الحرية الاجتماعية انما يقوم على حس عام يقبل التغيير ويتسع صدره للأبداع ، ويتحمل اوجه الحياة المختلفة .

في الطغيان الاجتماعي يقوم المجتمع بحماية نفسه ضد اي رأي يحاول تغيير الأسس والمفاهيم التي يقوم عليها المجتمع بشتى الوسائل الممكنة . بالقانون احياناً ، بالاحتجاج بتعاليم الدين احياناً اخرى ، بالرجوع الى العادة والتقليد ، بالاتهام بالكفر ، بالعزل ، بالانحلال ، بالانحراف ، بالاشاعة ، الى آخر تلك السلسلة التي لا تنتهي . وفي المجتمع الحديث ، يتاح ، طبعاً ، من وسائل الطغيان الاجتماعي للمجتمع ما لم يكن يتاح من قبل ، من صحافة الى اذاعة الى مطبعة الى تنظيمات للمجتمع رسمية او غير رسمية .

ان الطغيان الاجتماعي يستهدف اولاً وأخيراً شيئاً واحداً هو الابقاء على المجتمع كما كان دون السماح بأي تبديل او تغيير فيه . وطبيعي ان يكون القمين بتزعم هذه المهمة اولئك المستفيدون من بقاء هذا المجتمع على حاله سواء كانوا اقطاعيين ، او متنفذين ، او زعماء طائفيين ، او رجال حكم او رجال ثروة . ومن هنا ذلك الترابط بين جميع فئات الطغيان .

وهؤلاء الطغاة يحاولون استعمال كل الوسائل المذكورة آنفاً لمنع اي صوت في المجتمع يدعو الى تغيير او تبديل ، ووقف هذا الصوت عند حده . فاذا ارتفـع صوت يقول بالسفور في مجتمع يؤمن بالحجاب ، هاج المجتمع عليه وماج ، بقيادة الرجل عامة ، ورجال الطائفية خاصة ، الذين يهددهم تحرر المرأة في المنزلة التي وضعوا انفسهم فيها طيلة قرون وقرون . واذا قال قائل بوجوب ازالة الحدود بين الطبقات المتحجرة ، كما في الهند ، ثار عليه اصحاب الطبقة العليا الذين كانوا يستفيدون من الابقاء على نظام الطبقات هذا . واذا قال غاليليو بدوران الارض حول الشمس قامت ضده الكنيسة التي قامت جميع تعاليمها على اساس ان الارض هي مركز الكون وأن الكون كله انما يدور من حولها. في الدين، في العلم ، في الاقتصاد ، في العادات ، في الأدب ، في كل مجال من

مجالات الحياة ، يحاول الطغيان الاجتماعي ان يفرض نفسه على صوت التطور ليمنعه ويخنقه وليبقي على ما كان باعتبار انه احسن ما يكون .

وطبيعي أنه ليس كل صوت يرتفع بالتغيير والتبديل هو صوت حق وصوت تطور وصوت اصلاح . ولكن من الذي يملك ميزان الحق ومعرفة التطور وقواعد الاصلاح ؟ وما لم يملك المجتمع القدرة على سماع كل الأصوات ، كل اصوات التغيير والتبديل والنقد ، فهو لن يميز بين الغث والسمين ، ولن يميز بين الاصلاح والتخريب . ان المجتمع المتحرر اجتماعياً ، المجتمع القادر على ان يحتمل في حدوده كل صوت ، هو المجتمع القادر على التطور والنمو والبناء ، والمجتمع الذي يرفض التغيير والتبديل والنقد ، هو المجتمع الآسن التقليدي الذي وقف نموه عند حد لا يتجاوزه ولا يريد ان يتجاوزه .

ان من حق المجتمع ان يدافع عن نفسه امام كل ما يعتقد انه خطر عليه . ولكن من حق الفرد كذلك ان يخالف المجتمع وان يثور عليه اذا آمن ان هذا المجتمع قد طغى عليه او على الآخرين او على الحقيقة ، او على امكانيات التقدم الانساني . وبين حق المجتمع في تقرير استقراره ، وحق الفرد في ثورته ، لا بد ان يكون ثمة سبيل الى تحقيق استقرار المجتمع وتطوره في آن واحد ؛ الى تحقيق نوع من التوازن بين ضرورات حرية الفرد ، وضرورات ان الفرد يعيش في مجتمع . فهل هناك سبيل الى ذلك ؟

ان الحضارة الانسانية لم تتوصل ، بعد ، ولا يمكن أن تتوصل الى « معادلة » تحقق هذا التوازن بغمضة عين . فسوف يكون ثمة ، دائماً ، مجتمع يحاول ان يحافظ على نفسه وعلى استقراره واستمراره ، وسيكون ثمة ، دائماً ، احرار مناضلون من اجل تغيير هذا المجتمع وتقدمه . على ان التاريخ الانساني قد علمنا ، على الأقل ، ان القوة لن تصلح عائقاً حقيقياً امام الافكار الصالحة مهما تبلغ من شدتها ، وان القوة لن

تجعل من الرأي الباطل اصلاحاً مهما لجأ اليها . وان التوازن الحقيقي انما نقترب منه حين تقتصد السلطة ، سواء كانت سلطة الدولة او اي سلطة اخرى متحكمة في المجتمع ، في استعمال القوة ضد معارضيها ، وحين يقتصد الثائر في الاعتماد على القوة في تثبيت رأيه .

فالسلطة حين تتيح للفرد ، وبالتالي للجماعة ، ان يقول رأيه وان يدعو اليه بحرية دون ان تفتعل امامه القيود ، فهي قد تركت المجال الواسع للدفاع عن ثورته دون ان يسيء الى المجتمع . وانما تبدأ اساءة الثائر للمجتمع حين يحاول ان يفرض رأيه بالقوة على مجتمع اتاح له سبل الدعوة لرأيه . فالسلطة حين تحاول ان تمنعه من الدفاع عن رأيه بحرية انما تطغى . ولكنها ، كذلك ، تفتح له ابواب اللجوء الى القوة في الدفاع عن رأيه ، وتمده باسباب الطغيان ، طغيان الثورة .

٣

السلطة في السياسة هي سبيل الطغيان وهي سبيل الحرية . والثروة في الاقتصاد هي سبيل الطغيان وهي سبيل الحرية . واما في المجتمع فالرأي العام هو الذي يتمثل فيه الطغيان او الحرية حسب انفتاحه او انغلاقه على حرية الرأي ، ومتسلحاً بالعادات والتقاليد والأخلاق والدين ، يضاف اليها في هذا العصر الحديث وسائل النشر على اختلافها ، ومدى اتاحة التعليم والثقافة لابناء الشعب .

ان امور العادات والتقاليد والاخلاق امور يمتد اثرها الى كل صغيرة وكبيرة من امور الحياة فتؤثر على طريقة لباسنا وطعامنا ومعاملاتنا وسلوكنا وتفكيرنا ، فتطبع افراد المجتمع بطابعهـا فيرتبطون بقيودها عن فكر ومنطق احياناً ، وبحكم القدوة والتقليد احياناً اخرى .

هذه الاسلحة في حقيقتها ليست قيداً على الحرية . لانها جزء من التنظيم

الاجتماعي والحضاري الذي تقبله الناس فيما بينهم لما يضيفه الى حياتهم من اسباب السعادة او الامن او الرفاء ، وبالتالي لما يفتح لهم من ابواب التقدم والامكانيات والاختيار ، او بما يهيء لهم من جو الحرية الحقيقي .

على ان هذه القيود قد تتحجر لتتحول من قيود تهيء جواً رحباً من الحرية الى قيود تخنق الحرية ، بحيث تقف عائقاً امام كل تقدم وتطور اجتماعي حين تتحول من وسيلة للحضارة وللسعادة وللأمن ، الى غاية في ذاتها دون اعتبار لمنطقها الذي وضعت من اجله .

ان المجتمعات الحضارية لم تضع قيودها الاجتماعية الا لخدمة اغراض يتلاءم مع المرحلة الحضارية والاجتماعية التي يعيشها ذلك المجتمع . وهي بالتالي متلائمة مع اغراض تلك المرحلة ، ومع النظم المسيطرة عليها . على ان اي تغيير في النظام المسيطر على المجتمع ، وفي العلائق الاجتماعية القائمة فيه لا بد ان يهز هذه القيود الاجتماعية هزاً عنيفاً وان يبدلها تبديلاً يتلاءم مع ضرورات التغيير الجديد .

ولكن المجتمع ، في تطبيقه ، لا يلين لمقتضيات هذا التغيير بسهولة . وهو اميل الى ان يدافع عن استقراره واستمراره وقصوره الذاتي . وحتى حين يرى المجتمع ضرورات التغيير في ناحية من نواحي النظام السائد فليس سهلاً عليه ان يدرك مدى التغيير الذى سيحدثه هذا التغيير في بقية نواحي الحياة .

قد يتقبل المجتمع فكرة نشر التعليم مثلاً ، ولكنه لن يتقبل ، في اول الأمر ، حق الفتاة في التعليم . وهو لا يدرك ان قبول فكرة تعليم الفتيان انما يستوجب قبول تعليم الفتيات في نفس الوقت ، وسيقاوم هذه الفكرة فترة ما . وحين تتغلب ضرورات التغيير الاجتماعي على هذه المقاومة وينتشر تعليم الفتيات ، بما في ذلك تعليم فتيات المقاومين انفسهم ، فسيقاوم المجتمع حق الفتاة في الحصول على العمل ، مع انه نتيجة

حتمية لتعليم الفتاة ، ثم سيقاوم حقها في المساواة بالرجل ، مع انه نتيجة محتمة لحصولها على العمل .

وهذه المقاومة ، لا سيما في بدايتها، لا تقتصر على طبقة دون طبقة. فباستور نفسه ، إنما حاربه العلماء الذين لم يكونوا أقل ارتباطاً بما تعلموه وحنظوه واطمأنوا اليه ، من اي مجموعة اخرى من الناس ارتبطت بما تعودت عليه ارتباطاً وثيقاً ، ولو كان هذا الارتباط ضد منطقها او ضد مصالحها .

ولكن من الطبيعي ان يقود معارك « الاستقرار » و « الاستمرار » أي معارك المحافظة على الارتباطات والعلاقات السائدة ، اولئك الذين يستفيدون من هذه الارتباطات ، والذين ترتبط مصالحهم ببقائها ارتباطاً شديداً . وهم يعتمدون في قيادتهم هذه على جميع الذين لا يهمهم التغيير ، او الذين لا يدركون معناه ، والذين تأخذهم الحياة في مجراها دون ان يبذلوا جهداً في تفهم هذا المجرى او ادراك مغزاه ، والذين يفضلون ان يسيروا في الطريق المرسوم المعروف خشية مواجهة جديد لا يدرون الى اين يصل بهم .

ولذلك فكثيراً ما كان فلاحو الاقطاع ، هم انفسهم جنود الاقطاعيين في محاربة الحركات التي تهدف الى تحريرهم ، وكانت المرأة ، في استسلامها ، عقبة في سبيل تحررها .

إن للمجتمع قوة يحاول ان يحافظ بها على نفسه ، اي على علائقه ونظمه وارتباطاته . ولكن قوى التغيير ، حين تستدعيها ضرورات التطور ، أقوى من قوى المحافظة .

٣

الاخلاق مثلاً قوة إيجابية في المجتمع تخط للافراد سبل التعامل مع

الناس ، وتضع لهذا التعامل التنظيمات والتفرعات حتى تصل في نهايتها الى كل تفصيل من تفاصيل الحياة . وهي بذلك أوسع بكثير من القوانين التي تسنها الدولة وأكثر فاعلية لأنها ليست مرتبطة بحكومة بالذات ، وليست مفروضة من الخارج باستعمال القوة ، وانما هي شيء ارتضاه الناس لأنفسهم وبنوه بالتجربة والخطأ على مر العصور، حتى أصبح جزءاً من انفسهم ، متعلقاً بما نسميه « بالضمير الانساني » .

ولكن « المقاييس الخلقية » ولا سيا في تفاصيلها ليست إلا انعكاساً لعلاقات اجتماعية يعيشها المجتمع بالفعل . فالصدق والمحبة والكرم والتعاون تبقى في كل المجتمعات وفي كل الازمان « مثلاً عليا » تسيّر المجتمع وتسيطر عليه . ولكن تطبيق هذه المثل العليا يختلف في كل مجتمع عنه في مجتمع آخر بالنسبة للارتباطات التي تقوم في هذا المجتمع .

فلا يمكن ان نتصور ان المقاييس الخلقية في مجتمع بدوي هي هي في مجتمع متحضر ولو بقيت المثل العليا الاخلاقية ثابتة لا تتغير . وفي مجتمع يسمح للرقيق بالوجود سيكون ثمة إلزامات اخلاقية تعين مدى علاقة الرقيق بالرقيق وعلاقة الرقيق بالحر ثم علاقة الحر بالحر . مثل هذه الالتزامات لا تقوم ، ولا يمكن ان تقوم ، في مجتمع لا يعترف بالرق. وفي مجتمع متجمد بطيء التطور تصبح العلاقة بين صغار السن والكبار لها قيود والتزامات لا سبيل الى الخروج منها ، كما كان الحال في الصين واليابان والسلطنة العثمانية . بينما تكاد تنعدم فوارق السن في مجتمع متغير سريع التغير ، وتصبح علاقات الناس دائمة على أسس اخرى تمت بالصلة الى اسباب هذا التغير وألوانه .

والأخلاق في المجتمعات الرأسمالية إنما تنبع من مفهوم « الفردية » التي يقوم عليها المجتمع الرأسمالي ، ومن « الأنانية » التي تطبع فلسفته. « فالواجب » في مثل هذا المجتمع هو اقل القواعد الاخلاقية قيمة . و « الفائدة » حسب رأي « بنتام » هي القاعدة الاخلاقية الأولى التي

يقوم عليها مثل هذا المجتمع .

من اجل ذلك كانت الحاجة الى اعادة النظر ، حتى في القواعد الاخلاقية ، حاجة ماسة كلما تعرض المجتمع لتغير اساسي في علاقاته ونظمه. لقد كان عيباً ، في العهد التقليدي العثماني ، ان يرنو الرجل ببصره الى امرأة غريبة . وأصبح واقعاً ، اليوم، ان يختلط الرجل بالمرأة في ميادين العمل المختلفة .

فلئن كانت المثل العليا الاخلاقية ثابتة او قريبة من الثبوت فان طريق الوصول الى تحقيق هذه المثل ليس طريقاً واحداً وإنما هو طرق كثيرة تختلف باختلاف نوع المجتمع القائم ومبلغ تطوره او تأخره ومستواه الحضاري .

والمقاييس الخلقية ، في طبيعتها ، ليست أقل قابلية للتطور من أي علاقة اجتماعية اخرى . ولذلك فالاعتداد بها لمنع اي تطور اقتصادي او سياسي تحتمه مقتضيات التطور اعتداد طاغ لا يختلف في طغيانه عن أي طغيان سياسي او اقتصادي . وكثيراً ما يكون هذا الاعتداد نفسه وسيلة لا للمحافظة على المقاييس الخلقية، ولكن للمحافظة على النظم والامتيازات التي تكون هذه المقاييس جزءاً منها .

ومثل المقاييس الخلقية في ذلك ، العادة والتقليد ، فالمقاييس الخلقية، على الأقل ، تعبر عن رغبة في الخير وتنبع منها ، ثم تتخذ تعبيراً مسلكياً معيناً ينسجم مع المجتمع الذي ينبع فيه . أما التقاليد والعادات فهي لا تنبع ، بالضرورة ، من الرغبة في الخير ، وإنما هي تنظيمات مصطلح عليها نابعة من المجتمع وطريقة حياته ومتصلة بعلاقاته وارتباطاته. ولكن ليس لها ، قداسة المقاييس الخلقية او احترامها .

ولكنها كثيراً ما تتخذ ، في الواقع ، سلاحاً ضد كل تغيير ، وآلة يراد بها ان ينسجم كل فرد في المجتمع معها وان ينتظم فيها ، ليضمن أولو النفوذ والسلطة والمنفعة في اي مجتمع بقاء مجتمعهم ومصالحهم ونفوذهم دون ان يصيب شيئاً منها اي تطور او تغيير .

ان المجتمع المتجمد المحافظ لا يسمح بخروج على العادة والعرف والتقليد بطبيعته . لأن الامكانيات المتاحة فيه للانسان محدودة في أضيق الحدود . وهو يضع لكل طبقة فيه عادات وتقاليد تختلف عن العادات والتقاليد في طبقة اخرى ، ليضمن ، اولاً ، الانسجام بين افراد كل طبقة ، ويضمن ، ثانياً ، المحافظة على نظام الطبقات .

أما المجتمع المتغير المتطور الحي والذي يعيش الحرية ، فهو مضطر الى ان يغض الطرف عن كثير من مخالفات العرف والعادة ، ما دامت المخالفة لا تمس أسس المجتمع ، وما دامت مقصورة الأثر على صاحبها وغير معتدية على حريات الآخرين .

٤

لعل أقسى ما يمكن ان تضرب به الحرية هو استعباد الفكر ، والحيلولة دون انطلاقه . ولقد كان اضطهاد الحرية الفكرية دائماً صفة من صفات الطغيان الأساسية . ولكنه في العصر الحديث قد وصل الى أقصى حدوده في الاتقان والتنظيم ، فلم يعد ليظهر نفسه بشكل اضطهاد صريح إلا حينما يصل الطغيان حدوده القصوى . بل اتبع طريقاً آخر في ظاهره الحرية وفي باطنه الطغيان ، ذلك هو طريق « التوجيه » و « الدعاية » و « النشر » .

ان الطغيان على الحرية الفكرية اليوم لم يعد ليهتم كثيراً بالقضاء على الآراء المعارضة بأسلوب سلبي ، ذلك لأن هذه الآراء ، مهما تفنن الطغاة في حملات القضاء عليها ، لا بد ان تجد طريقها بشكل او بآخر ، بعد ان اصبحت وسائل النشر والدعاية مطبوعة ومسموعة بل ومرئية ، الى اذهان كثير من الناس .

وإنما يتجه الطغيان اليوم الى ما هو أبلغ من ذلك وأفعل . إنه يحاول

ان يصنع فكر الناس صنعاً ، ويبنيه بناءً ، ويستعمل في سبيل ذلك كل وسائل الأعلام والاعلان التي وضعها العلم الحديث بين يديه ، وبأسلوب لم يعد يعتمد على الهواية وحدها ، بل على علم النفس وعلم الاجتماع الحديث ، بحيث يضمن الوصول الى النتائج التي يريد في عقول الناس وأفكارها . ولا ريب في ان هذه الطريقة افعل بكثير من محاربة الفكر المعارض بالطريقة السلبية القديمة وحدها ، وإن كانت معظم الدول الدكتاتورية تتبع الطريقتين معاً .

ولا يقتصر هذا الطغيان الفكري على الدولة فحسب، وإن كان كذلك في ظل الدول الدكتاتورية ، ولا على الفكر السياسي فحسب . وإنما يمتد في كثير من الاحيان ليكون أداة بيد مؤسسات المجتمع المختلفة وليشمل كل أوجه النشاط الانساني. فلئن كان في ظل الدول الدكتاتورية أداة محصورة في ميدان الدولة ، كما كان الحال في العهد النازي في ألمانيا ، او في العهود الشيوعية المختلفة في الاتحاد السوفييتي ، فهو في الدول الاقطاعية او الدول الرأسمالية أداة ضخمة في يد الاقطاعيين او الرأسماليين يوجهون به الفكر العام أينما شاءوا ان يوجهوا ، لا في السياسة فحسب ولكن في الأدب والعلم والفن والاخلاق والدين ، يفرضون به ارهاباً فكرياً قد لا تقود معارضته الى السجون، كما في الارهاب السياسي ، او الى الفقر كما في الطغيان الاقتصادي ، ولكن الى العزل التام عن المجتمع ، وقتل كل فكر مجدد متحرر .

في ألمانيا وفي الاتحاد السوفييتي كانت الدولة تفرض أسلوب الفكر كله في كل أوجه النشاط الانساني . فالدولة هي القائمة على الصحافة إما عن طريق التملك وإما عن طريق التوجيه الكامل لكل ما يكتب .. وهي القائمة على الاذاعة والتلفزيون وعلى طباعة الكتب وعلى توجيه الأبحاث العلمية والأدبية وعلى النشر . وهي التي تضع سياسة هذا كله وتنفذ هذه السياسة مدركة ان الطغيان الفكري هذا أساس كل طغيان.

آخر . بل لقد جعلت من هذا الطغيان علماً قائماً بذاته .

ولكن الامر في الدول الرأسمالية ، لا سيما في رأسمالية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، لم يكن ليختلف كثيراً في واقعه عن الحال في هذه الدول الدكتاتورية إلا في الشكل. فالقوى الماليةهي نفسها المسيطرة على وسائل النشر جميعاً وعلى وسائل الدعاية، وهي التي توجهها الوجهة التي تريد . فالقانون لا يمنع احداً من امتلاك صحيفة او من اقامة دار للنشر او من افتتاح محطة للراديو . ولكن الحقائق الاجتماعية التي تعيش في ظلها مثل هذه الأنظمة تحيل هذا كله حكراً في يد الطبقة المسيطرة ، طبقة اصحاب رأس المال ، وتجعل التوجيه الفكري العام ، بالتالي ، من حقهم وحدهم . وما داموا يملكون الصحيفة فهم بطبيعة الحال لا بد ان يملكوا حق التوجيه الفكري فيها . وما داموا يملكون دور النشر فهم الذين يقررون ما ينشر وما لا ينشر على الناس .

لقد تعدى امر الطغيان الفكري فيهذه البلاد حدود السياسة والاقتصاد، ليصبح طغياناً على الأدب وعلى الفن وعلى الاخلاق . ولسنا في حاجة، في مثل بلادنا العربية ، الى مثل واضح على هـــذا بعد ان عانينا من طغيان الصهيونية الفكري على العالم العربي كله . لقد جعلت من قصة اضطهاد هتلر لليهود أدباً وفناً ودعاية وسياسة واقتصاداً ، ووضعت العالم كله في حالـــة ارهاب فكري خشية الإساءة الى اليهود ، او الى اي يهودي ، واستغلت هذا كله في كسب عطف العالم على طغيانهم العدواني في فلسطين .

ومع ان التقدم العام الذي حققته دول الغرب في الاقتصاد والعلم وفي رفع مستوى المعيشة في النصف الثاني من القرن العشرين قد خفف من غلواء الطغيان الرأسمالي في توجيه الفكر ، فالواقع ان اساس حرية الفكر ما يزال أساساً رأسمالياً ، وما زالت اكثر الكتب رواجاً وأكثر الصحف قوة وتأثيراً وأقدرها على المنافسة في السوق هي أقواها رأسمالاً وبالتالي

للمواطن على تعليم أبنائه هو اعتداء على حريته ، ان هذه المعضلة قد انتهت وأنها لم تعد تستحق منا عناء البحث .

والحقيقة غير ذلك . فالتعليم حتى في كثير من البلاد المتقدمة اقتصادياً كالولايات المتحدة مثلاً ليس حقاً من حقوق المواطنين كلهم إلا بقدر محدود . وإنما التعليم ، ولا سيما في درجاته الوسطى والعليا ، سلعة لها ثمن . وهي من أجل ذلك سلعة تباع للقادر على دفع الثمن وتمنع عن العاجز . لقد نشأ التعليم في الولايات المتحدة نشأة أهلية وهو ما يزال كذلك في طابعه العام . واذا كانت الحكومات، محلية كانت او اتحادية، قد اضطرت مع تغير الظروف ومع ضغط الرأي العام الى احداث بعض التغيير سواء بتأسيس المدارس الحكومية او بتخصيص مقاعد للنابغين من الطلبة ، او بإتاحة فرصة التعلم على نفقة الدولة للمجندين في الحرب ، فان التعليم في أساسه قد بقي أهلياً وعلى مستوى السلعة وذا ثمن .

ولقد بقي التعليم في بريطانيا الى أمد قريب حقاً أرستوقراطياً محصناً لا يقترب من مراتبه العليا الا الذين أتاحت لهم ثروتهم او ألقابهم او طبقتهم الاستعداد للحصول على هذا الحق . وعلى رغم ان الحكومات المتتالية بعد الحرب العالمية الثانية قد عملت الكثير من أجل ايصال هذا الحق الى جميع المواطنين من جميع طبقات الشعب، فقد بقي ثمة تعليمان، تعليم أرستوقراطي نموذجي لأبناء الثروات وتعليم آخر لأبناء الشعب .

ومن الحق هنا ان نذكر ان البلدان الشيوعية التي ظل نمو الحريات السياسية فيها بطيئاً ، قد عملت لإيصال حق التعليم هذا لكل أبناء الشعب دون تمييز او تفريق ، فسبقت بذلك بلدان العالم كلها . وكان لهذا أثره الأكبر في تخفيف الارهاب السياسي وإتاحة بعض الحريات الفكرية للمواطنين من جهة أخرى . وبذلك كان الحصول على هذا الحد حرية في ذاته ، وباباً للوصول الى حريات اخرى في نفس الوقت . فاذا كان سهلاً ان يطغى حاكم على شعب جاهل ، فليس بنفس السهولة

طغيان الحاكم على شعب أصاب من التعلم قسطاً كبيراً .

وغني عن القول ان ارتباط التعليم بباقي الوان الحرية ارتباط وثيق . فالحرية السياسية والاقتصادية لا بد ان تتيحا الفرص للتعليم امام المواطنين. كما ان التعليم نفسه ، بما ييسر للمواطنين من انفتاح للفكر ، وتوسيع لامكانيات الاختيار ، لا بد ان يؤدي الى تحقيق ألوان الحرية الأخرى، والى تمسك المواطنين بحريتهم ونضالهم من أجلها .

الفصل السادس

ضمانات الحرية

١

«الحرية تؤخذ ولا تعطى» . تلك كلمة قيل ان قائلها هو الملك فيصل الاول ملك العراق ،وقيل بل غيره . وأياً كان قائلها فان فيها من الصدق ومن البساطة ما يلخص ازمة الحرية تلخيصاً صادقاً وأميناً وعميقاً في نفس الوقت . انها تطرح ببساطة متناهية قضية الحرية في ميدانها الصحيح لتقول ان تحقيق الحرية انما يتوقف على قوة تحققها ، كما ان الحفاظ عليها يحتاج الى قوة تحافظ عليها .

الحرية نضال مستمر وليست وصولاً ثابتاً . انها طريق غير متناهية، فليس ثمة حالة يمكن ان نقول معها ان الحرية قد تحققت وان النضال في سبيلها قد توقف . انها مثل تقدم الانسان ، ذات انطلاق مستمر ، وليست ذات هدف ثابت . قد يكون في طريق الحرية نقاط ثابتة ، واهداف مرحلية ، يشعر الأنسان المناضل في سبيل الحرية حين الوصول اليها ، بشيء من الراحة ، بالأطمئنان ، بالشعور بانه قد حقق شيئاً ،

حقق حرية حيث قامت ، من قبل ، قيود . ولكن هذه النقاط الثابتة، هذه الأهداف المرحلية ليست نهايات طريق الحرية . انها مجرد علامات تدل على مدى ما قطع الانسان في دربها ولكنها ليست دليلاً على الوصول، على نهاية الطريق .

الحرية نضال مستمر . من اجل تحقيق امكانيات اوسع للاختيار ، في الفكر ، وفي العمل ، وفي كل مجالات الحياة ومن اجل جعل هذه الإمكانيات في متناول كل الناس، فلا تقتصر على طبقة ولا على فئة ولا على حزب ولا على طائفة .

ثم هي نضال مستمر ضد كل قيد يقيد الحرية ، ضد كل احتكار للسلطة، وضد كل احتكار للثروة، وضد كل احتكار للنفوذ الاجتماعي . انها نضال مستمر ضد كل استعباد ، سواء كان الاستعباد استعباد الطبيعة، او استعباد السلطة ، او استعباد الثروة ، او استعباد التقاليد ، او استعباد الرأي .

واذا كانت الحرية نضالاً ، ونضالاً مستمراً ، ولم تكن حالة ثابتة، فانها في حاجة مستمرة الى «قوة» تستند اليها وتستمد منها، لا لتحافظ على مكاسبها فحسب ، ولكن لضمان استمرار نضالها كذلك . فاذا ذكرنا ان مكاسب الحرية نفسها انما تخلق معها قيودها ، كما ذكرنا في السابق ، ادركنا مبلغ الحاجة الى استمرار النضال ، وبالتالي الى استمرار القوة .

وكما ان توق الانسان الى الحرية توق عميق واساسي ، فان ميله الى الاستزادة من هذه الحرية لنفسه على حساب الآخرين، وميله الى الاستئثار بها دون الآخرين ، ميل ماثل الخطر باستمرار ، لا سيما عند من كان صاحب سلطة ، او صاحب مال ، او صاحب علم ، او صاحب عصبية ، اي عند من كان صاحب قدرة على هذا الاستئثار وتلك الاستزادة .

ومن اجل ذلك كانت ثمة حاجة مستمرة الى « توزيـــع » الحرية ، وحاجة مستمرة الى المحافظة على حسن «توازنها» . ولا سبيل الى ذلك الا بالاستناد الى النضال ، الى القوة .

هذه القوة ، هي وعي الشعب على مسؤوليته ، ايمانه بحقه ، وعمله الدائب المستمر في الحفاظ على حريته . وبقدر هـــذا الوعي ، وهذا الايمـــان ، وهذا العمل تكون قوة النضال من اجل الحريـــة وبالتالي تكون الحرية .

فالحرية ليست منحة . واذا كان جان جاك روسو قد جعل الحريـــة حقاً طبيعياً للإنسان – فالواقع ان هذا الحق ليس طبيعياً على الاطلاق إلا في المعنى الخلقي فحسب . وأما في الحياة ، في المجتمع ، فهو نضال مستمر . وضمان الحرية الأول، الأساسي، هو استمرار النضال في تحقيق الحرية ، واستمرار النضال في الحفاظ عليها .

ولا يمكن استمرار هذا النضال الاّ اذا توفرت ارادة الحرية وعمق معناها ، واصبح التمسك بها تمسكاً بالحياة نفسها .

هذه الإرادة تبدأ أول ما تبدأ وعياً على القيد وضيقاً به وسخطـــاً عليه ، ثم تنمو لتصبح بحثاً عن طريق التخلص منه وتصوُّر هذا الطريق، ثم تنمو نضالاً ضد القيد ونضالاً من اجل الحرية حين تتعمق هذه الارادة لتصبح قوة شاملة .

وعلى رغم ان الانسان ابتدع الاشكال والقوانين والدساتير والنظم التي توهم انها تحفظ له حريته وتضمنها، فالواقع ان هذه كلها لم تكن، ولا يمكن ان تكون ، الا الاوعية الخارجية الهيكلية لارادة الحرية نفسها . فاذا خلت من هذه الارادة ، لم تبقَ لها اي قيمة ذاتية في تحقيق الحرية او الحفاظ عليها ، وتحولت الى اشكال وادوات قد تصبح هي نفسها اعتداء على الحرية ، وهي هي التي ابتدعها الانسان للحفاظ عليها .

من اجل ذلك كانت مسؤولية ضمان الحرية مسؤولية الشعب نفسه ،

مسؤولية كل مواطن فيه . ولا سيما مسؤولية اولئك الذين يهمهم ان يتمتعوا بهذه الحرية ، مسؤولية الذين كانوا قد فقدوها ثم استرجعوها ، مسؤولية المستعبدين الذين تحرروا . ولا يمكن ان تكون مسؤولية الحفاظ على الحرية مسؤولية الذين فقدوا احتكارهم لها ، ففقدوا بذلك حرية استعبادهم للآخرين .

لا يمكن ان يكون ثمة مجتمع بلا سلطة منظمة تقوم على أمره . ولا يمكن ان يكون ثمة مجتمع تختفي فيه دوافع الاستئثار بالمال وبقوة الثروة . ولا يمكن ان تختفي من المجتمع عوامل الانانية التي يدفعها الطموح او الغرور الى تجاوز حرياتها للاعتداء على حريات الآخرين، وليس كالسلطة دافع للاستزادة من السلطة . وليس كالثروة دافع للاستئثار بالثروة ، ولذلك فلا يمكن الركون ابداً الى ان الشعب قد حقق حرية ما والاطمئنان الى هذا التحقيق . وانما على اولئك المستفيدين من هذه الحرية نفسها ، النضال المستمر من اجل الحفاظ عليها ومن اجل الحيلولة دون ان تستأثر بها فئة دون فئة .

ان تاريخ الانسان مليء بالشواهد على النضال من اجل الحرية . ولكنه كذلك ، مليء بالشواهد على الخضوع للاستعباد ، وتعود الخنوع ، سيما اذا طال امد الاستعباد وبدا وكأن التخلص منه شيء كالمستحيل . ومع ذلك فطبيعة الانسان تكره الخنوع وتأباه حتى حين نضطر اليه ، وحتى حين يصبح الخنوع عادة .

ولكن الانسان اذا ووجه بالتحدي ، ولا سيما اذا كان هذا التحدي جديداً عليه ، لم يخنع له في العادة ، فقد يوقظ فيه هذا التحدي شعوره بارادة الحرية، ويوجهه لا ضد هذا التحدي الطارىء الجديد فحسب ، ولكن ضد كل ما كبت حريته قبل هذا التحدي نفسه . وبالقدر الذي يبلغ فيه هذا التحدي ان يهز مشاعر الناس ويملأهم بسخط لم يعهدوه من قبل ، فانه يمدهم بالحوافز التي تولـــد فيهم شعور النضال ، وارادة

الحرية . فاذا وُلد هذا الشعور فليس ثمة ما يمنعه من ان يتحول الى إرادة حرية واسعة تتجاوز التحدي الطارىء لتنطلق منه الى جميع تحديات الحرية .

فشعوب آسيا وافريقيا ، هذه التي سنتحدث عنها في القسم الثاني من هذا الكتاب ، قد خنعت وطال خنوعها لحكامها الذين استعبدوها استعباداً مطلقاً حتى اصبح هذا الخنوع عادة وطبيعة فيها . ولكن ما ان قدم الاستعمار الغربي وواجه هذه الشعوب بتحدٍ جديد طارىء ، وحرك فيها شعور السخط واخرجها من سباتها الخانع ، حتى تحول انعكاس هذه الشعوب ضد استعباد الاستعمار ليصبح قوة جارفة من اجل الحرية ، لا من اجل الخلاص من الاستعمار فحسب .

وطبيعي انه كلما ازداد تحقيق الشعب للحرية وتمتعه بها ، ازداد تمسكه بها ونضاله في سبيل مزيد منها . ومن اجل ذلك كان تمسك المجتمع بحريته متوقفاً على مدى نضاله من اجل هذه الحرية ومدى ما بذله في سبيل تحقيقها .

على ان هذا الايمان بالحرية لا يمكن ان يتم في فراغ .انه لا يمكن ان يتحول الى قوة حين يقتصر على ان يبقى في الافئدة والقلوب . وانما يحتاج ، من اجل ان يتحول الى قوة ، ان يتجسد في مؤسسات اجتماعية قد تتخذ شكل الاحزاب السياسية ، او شكل التجمعات النقابية ، او شكل الجبهات الشعبية ، التي قد تتخذ الطابع الطليعي في بادىء امرها ، ثم تتطور لتصبح هي نفسها قائدة للوعي الشعبي على الحرية ، وتكون إرادة الحرية متمثلة في هذه المنظمات بشكل واضح .

فاذا كانت ارادة الشعب للحرية ضمان هذه الحرية الأول ، فان هذه المنظمات هي لسان هذا الشعب ، ككل المؤسسات الديمقراطية ، وهي المعبر عن هذه الارادة .

ومع ذلك فحين يتحقق قدر ما من الحرية للشعب ، فلا بد ان يتخذ

الشعب لهذا القدر من الحرية الذي تحقق ضمانات قانونية وإجتماعية وسياسية بجعلها معبراً عن ارادته ، ومانعاً للافتئات على هذه الحرية . هذه الضمانات ضرورية ضرورة كل مؤسسات المجتمع الديمقراطية ، ولكنها ، في ذاتها، مجرد اشكال اذا لم يتوفر لها الايمان الكافي بها ، ولم تتوفر لهـا ارادة الحرية في الشعب نفسه .

٢

إن أولى هذه الضمانات الاتفاق العام على مبادىء أساسية لحقوق الانسان ينص عليها في الدستور ، تضمن له حرية تفكيره وتعبيره ، وحريـة تكتله ، وحرمة مسكنه ، وحرية اختياره لعمله ، وحرية تمتعه بحقه في نتاج عمله ، وحريته القضائية ، بحيث لا يلقى القبض عليه ، ولا تتخذ ضده أي إجراءات قانونية اخرى إلا بشروط محدودة واضحة ، ويترك له حق الدفاع عن نفسه ، الى آخر تلك الحريات التي يختلف في تفاصيلها دستور عن دستور ، ولا يكاد يختلف في النص عليها أي دستور يستحق هذا الاسم .

هذه الحريات الأساسية التي ينص عليها في الدستور ، يجب ان يكون فيها معنى من معاني القداسة والاحترام ، فلا يباح للحكومات ان تعتدي عليها ، ولا يجوز لسلطة ان تتجاوزها ولا يحق للاكثرية البرلمانية نفسها أن تطغى عليها لكبت حرية الأقلية والمعارضة .

ومع أن أي دستور، مهما بلغت نصوصه من القوة ، لا يمكن ان يكون بمأمن من الاعتداء عليه بفضل هذه النصوص وحدها ، إلا ان النص على هذه الحقوق في الدستور ، ونشرها على أفراد الشعب ، وتدريسها في المدارس ، والكتابة عنها في الصحف ، واعتبارها لدى الناس جميعاً

مصدر الحريات وميثاقها ومرجعها ، يضفي عليها قيمة معنوية تزيد كثيراً على مجرد انها نص دستوري عادي ، وتجعلها في منزلة المبادىء المقدسة التي لا يجوز لأي سلطة الاعتداء عليها ، ويظهر الاعتداء عليها بمظهره الحقيقي ، اعتداءً على المواطن ، وجريمة في حق المجتمع .

إن كثيراً من الحكومات لا تعدم وسائلها في الاعتداء على هذه الحقوق، سيما اذا ضعفت إرادة الشعب للحرية . فهي قد تضمن هذه الحقوق ولكن «ضمن حدود القانون» الذي قد تتلاعب في نصوصه لتجعل من القانون نفسه وسيلة للقضاء على نص الدستور وروحه . ولما كانت نصوص القانون لا تحمل في ذاتها القداسة التي يتمتع بها الدستور ، ولما كان وضع القانون وإكسابه الصفة الشرعية ، لا يحتاج الى الطرق المعقدة التي يحتاج اليها تعديل أي نص من نصوص الدستور ، عادةً ، ولا يحمل نفس المعنى . فكثيراً ما تلجأ السلطات في محاولتها للتهرب من مقتضيات الحقوق الدستورية الأساسية لاستصدار مثل هذه القوانين التي قد تكون في ظاهرها محاولة لشرح المادة الدستورية وتنظيم تطبيقها ، ولكنها في حقيقتها محاولة لتعطيل تلك المادة الدستورية والاحتيال على مقتضياتها .

وقد تلجأ السلطة ، ايضاً ، الى إعلان حالة استثنائية ، كاعلان حكم عرفي أو حالة طوارىء ، او استصدار قانون يتيح لها ان تعطل بعض مواد الدستور ، في محاولة للحد من الحقوق الدستورية للمواطنين. وعلى رغم أن هذا الحق ، بشكلٍ أو بآخر ، حق للسلطة في كل دول العالم، غير أن هذا الحق يجب ان يكون مبرءاً من سوء الاستعمال. فالدولة حين تشعر ان الوطن معرض لخطر خارجي ، او حين تشعر ان النظام معرض لخطر داخلي شديد ، قد تضطر الى اتخاذ إجراءات مؤقتة تضمن لها رد هذا الخطر . وهذه الإجراءات لا بد ان يكون فيها بعض الحد من الحريات السياسية يتوقف مقدارة وتتوقف ابعاده على مدى الخطر الداهم . ولكن كثيراً من الحكومات إنما تلجأ لمثل هذه الأساليب في

غير خطر تتعرض له ، او قد تذهب في ابعاد هـــذه الاجراءات الى حدود تتجاوز كثيراً المدى الذي يمكن ان يقتضيه الخطر المتهم ، فينقلب الغرض منها من محاولة لرد الخطر عن الوطن ، او عن النظام ، ليصبح اداة في يد الدولة لكبت حرية الناس ، وللابقاء على امتيازات السلطة الحاكمة ، او اشخاصها او نفوذها بالقوة وبالضغط وبالأرهاب .

وطبيعي ان السلطة اذا شعرت بضعف ارادة الحرية ، فانها قـــد لا تشعر بالحاجة الى ما ذكرنا من وسائل تحاول اللف على نصوص الدستور وانما قد تختار ، إذ ذاك ، وقف الدستور كله ، ونسف الحريـــات كلها ، ومنح نفسها حق الاحتكار الكامل للحرية تمنحه للمواطنين وتمنعه عنهم حسب مشيئتها .

ومن الضمانات التي تحاول الامم الحديثة ان تنص عليها من اجل درء الاعتداء على حرياتهـــا ، فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية والتشريعية ، فصلاً يجعلها بمنجاة من ان تتأثر بأرهاب اي من السلطتين. فلقد خصت الانظمة الحديثة حـــق اصدار القوانين بالسلطة التشريعية المنتمية لها ، وخصت حق تنفيذها بحكومة مسؤولة امام السلطة التشريعية تمثل ، عادةً الاكثرية البرلمانية ، ولكنها احتفظت بحق تطبيق هـــذه القوانين على من يخالفونها بسلطة ثابتة منفصلة عن السلطتين — لئلا تتأثر بتغيرات الرأي العام السريعة ، كما تتأثر السلطة التشريعية ، ولئلا تتأثر باغراء السلطة كما تتأثر السلطة التنفيذية — فتضمن بذلك ان يطبق القانون على الناس جميعاً بالتساوي دون اي تأثير خارجي الا بذلك القدر الذي لا بد ان يتأثر به اي انسان ولو كان قاضياً من تجربته الشخصية الخاصة والتي لا مجال للحيلولة دونها،وان كانت الانظمة تضع دائـــماً للقاضي حدوداً وشروطاً تخفف ما امكن من نزعاته الشخصية .

والواقع ان اي نظام سياسي او اقتصادي مهما بلغ من مظاهر الحرية التي يتيحها للمواطن لا يمكن ان يشعر المواطن بهذه الحرية الا اذا ضمن له في

نفس الوقت حريته القضائية، وحدد له حقوقه تحديداً واضحاً بيّناً لا لبس فيه ولا غموض، وحدد له واجباته تحديداً بيناً واضحاً كذلك، واتاح للمواطن فرصة الاطلاع الكامل على هذا التحديد حتّى لا يؤخذ المواطن على غرة في اي امر من اموره قبل ان يعلم حق العلم انه انما اقدم على هذا الامر وهو يدرك مبلغ مخالفته للقانون ومبلغ العقوبة المترتبة عليه .

فكما لا يجوز للقوانين ان تتجاوز حدودها المعقولة لتصبح اعتداءً على حريات المواطنين فلا يجوز بالتالي للسلطة التنفيذية ان تتجاوز القوانين نفسها لتفرض على المواطنين واجبات او سلوكاً لم يطلبه منهم القانون ، او ان تؤاخذهم على تصرفات لم يعاقب عليها القانون ، او ان تستصدر قوانين او اوامر ذات اثر رجعي ، او ان تهمل في اطلاع المواطنين على القوانين التي تستصدرها وتعاقبهم ، مع ذلك ، على مخالفتهم اياها .

ان للمواطن الحق الكامل في ان يعرف حدود القانون . والحق الكامل في الوقوف امام قضاء عادل . والحق الكامل في علنية محاكمته . والحق الكامل في الدفاع عن نفسه . ولا يجوز توقيع اي عقوبة على اي انسان قبل ان تضمن له هذه الحقوق جميعاً . بل ان المجتمع الحديث ذهب الى اكثر من ذلك في ضمانات حريته ، حين اصر على ان تكون السلطة القضائيـــة حكَماً في كل خلاف ينشأ بين المواطن وبين اي سلطة من السلطات التي تحكمه والتي يعتقد انها اعتدت على حريته . بل انها جعلت السلطة القضائية حكماً في دستورية القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية او تفرضها السلطة التنفيذية .

فالسلطة ، في شخص اي مسؤول من موظفيها ، قد تنحرف في تطبيق القانون على المواطنين كما يمكن ان ينحرف اي شخص ، ما دامت السلطة ليست في يد معنوية صرف ، وانما هي في يد اشخاص عاديين قد يستقيمون وقد ينحرفــون ، وقد يخطئون وقد يصيبون . وما دام تطبيق اي قانون قد يمكن ان يخطىء وان يصيب وان يظلم بعض الناس

اذا اخطأ في غير حق .. لذلك فلا بد من ان يجد المظلوم سلطة يلجأ اليها لرفع الظلم عن نفسه . وهو لا يمكن ان يلجأ الى السلطة التنفيذية لانها هي التي اخطأت في حقه ، كما انه لا يمكن ان يلجأ الى السلطة التشريعية لانها وان كانت تملك حق الاشارة الى الظلم لا تملك الوسائل الكفيلة برفع هذا الظلم او دراسة كل ظلم شخصي دراسة عميقة ومفصلة . ومن اجل ذلك ترك امر اللجوء للسلطة القضائية لتكون رقيباً على تطبيق القانون ، ولترفع عن المواطن الحيف والظلم ، حيث تعتقد انه قد تعرض لهما .

اما حق النظر في دستورية القوانين ، فلقد تركوه للسلطة القضائية لتحول بين الاكثرية البرلمانية وبين اساءة استعمال حقها في اصدار القوانين المخالفة لروح الدستور ونصوصه، ولا سيما تلك التي تتعارض مع الحريات الاساسية المنصوص عليها في صلب الدستور .

ومع ان القاضي ، كأي انسان آخر ، معرض كذلك للخطأ ، ومعرض لأن يظلم دون ان يقصد الى ان يظلم ، فان توزيع السلطة بهذا الشكل يجعلها اقرب الى ضمان الحرية من تركيز السلطة جميعاً في هيئة او مؤسسة واحدة او شخص واحد .

٤

على ان اكبر الضمانات هي ان يكون الحكم ديموقراطياً ، لا برلمانياً فحسب ، اي ان يشارك اكبر عدد ممكن من المواطنين في مجالات الحكم ومجالات النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

ان المواطنين ، بسبب عجزهم عن الاشراف المباشر على ادارة دفة الامور ، ثم بسبب عددهم الكبير في المجتمع الحديث ، ثم بسبب اختلافهم في الاهتمام بشتى الامور وبتحمل المسؤولية ، يرسلون كل بضع سنوات عدداً من النواب ينتخبونهم ليمثلوهم في برلمان يكون له حق التشريع

وحق الاشراف على عمل الحكومة او السلطة .

على ان هؤلاء الممثلين لا يمكن ، في الواقع ، ان يسدوا مسد المواطن ابداً . فهم قد يعبرون عما يريد ويبغي في الاطار العام ، او في المسائل التي يشترك فيها المواطنون جميعاً . ولكنهم عاجزون عن ان يكونوا « كل مواطن » و « اي مواطن » . ان هؤلاء الممثلين للشعب ، يمكن ان يمثلوه في اتجاهاته العامة ، ولكن احداً منهم لا يمكن ان يحل تماماً محل مواطن آخر .

والنظام البرلماني احد اسس الديموقراطية الاساسية ، فالواقع ان اي نظام حكم لا يمكن ان يكون حراً اذا لم يكن برلمانياً، اي اذا لم يستند الى ممثلين معتمدين منتخبين من الشعب نفسه . ولكن النظام البرلماني وحده ، مهما بلغ من التقدم ، لا يمكن ان يحل محل مشاركة الناس جميعاً في ادارة شؤونهم . والبرلمان مضطر الى ان يهتم اهتماماً اساسياً بالمسائل الاساسية ، والمسائل الكبرى ، وبسن القوانين العامة ، ومناقشتها .. ولكن هذا كله ليس الا جزءاً ضئيلاً من حياة اي مواطن . واما باقي نواحي حياته فلا يمكن للسلطة المركزية ان تهتم بها وبتأمينها وبتأمين حاجاتها كما يمكن ان يهتم بها المواطن نفسه ، واولئك الذين يشاركونه في بعض نواحيه هذه .

من اجل ذلك ، وحتى يشارك اكبر عدد من المواطنين في حمل المسؤولية ولا سيما المسؤوليات التفصيلية التي تعجز الحكومات المركزية عن ان توليها اهتمامها الخاص ، فإن اكبر ضمانة للحرية هي عدم تركيز السلطة في يد الحكومة المركزية ونشر هذه السلطة بشكل او بآخر في مؤسسات تختلف باختلاف المهمات الموكولة اليها .

فهناك اولاً المؤسسات المحلية المختلفة كمجالس الولايات سيما اذا كان الحكم اتحادياً وكمجالس البلديات ومجالس القرى وما شاكل ذلك . هذه

المجالس التي تختص في صلاحياتها بادارة الشؤون المحلية لمنطقة ما يجب ان تقوم بالنسبة للتمثيل والانتخاب على الاسس التي تقوم عليها البرلمانات المركزية ، حتى تكون هي نفسها ديموقراطية ، وهي نفسها حجراً في بناء الديموقراطية . ان هذه المجالس عدا انها تحمل عن السلطة المركزية الكثير من المسؤوليات ، فهي من حيث النتيجة كذلك أصدق تمثيلاً لبلدية ما او ولاية ما ، أو قرية ما من الحكومة المركزية . وهي أقرب الى المواطنين في قلب المنطقة وألصق بهم وبشؤون حياتهم اليومية ، كما أن المواطنين أقرب اليها مكاناً واهتماماً .

والواقع ان الاكثرية العامة للمواطنين ، سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان المتخلفة اكثر اهتماماً بشؤون حياتهم اليومية التي تتعلق بطريقة سكنهم ، ومعاشهم ، وعملهم ، وحصولهم على الماء والكهرباء والوقود وطرقهم وذوهم ، ومدارس ابنائهم ومستشفياتهم — هذه التي تتولاها عادة السلطة المحلية ، منها بالشؤون العامة التي تتولاها عنهم الدولة ، والتي قد تكون أعمق وأهم ، ولكنها قد تكون أبعد عن متناول المواطن العادي .

ولأن أعمال هذه السلطات المحلية ألصق بشؤون الحياة اليومية للمواطن من اعمال السلطة المركزية ، تلك التي تتعلق عادة بأسس الحكم في الداخل والخارج ، فإنها تخلق عند المواطن العادي اهتماماً بالشؤون العامة ، وبالانتخابات وبالتمثيل ، قد يعجز عنه حصر اهتمامه بالبرلمان وبالسلطة المركزية .

هذا الاهتمام الذي تحققه المجالس المحلية عند المواطن عندما تمنح صلاحيات كافية ومسؤوليات حقيقية ، وعندما تكون مسؤولة امام الشعب الناخب بالدرجة الأولى ، هو القوة الأساسية التي تحفظ للحرية وجودها وهي المكسب الحقيقي في توزيع السلطات المركزية .

ومع ان السلطة المركزية لا بد ان يكون لها حق الاشراف والتفتيش

والتنسيق لتحقيق الانسجام بين مختلف مناطق الدولة الواحدة ، وحتى لا تتحول احدى هـذه المؤسسات الى بديل عن السلطة المركزية نفسها ، فالمسؤولية الحقيقية لهذه السلطات يجب ان تكون للشعب بالدرجة الأولى .

ومع ان السلطة المركزية قد تكون أفعل احياناً في القدرة على التنفيذ من هذه السلطات المحلية الا ان السلطات المحلية بما لها من اتصال أتم وأوثق بمناطقها لا بد ان تكون اكثر استجابة لحاجات هذه المناطق من السلطة المركزية . ويزداد هذا الفرق اتساعاً بين السلطتين طبعاً كلما ازداد اتساع الدولة .

وبالاضافة الى المؤسسات المحلية التي تختلف باختلاف المكان ، فهناك ثانياً المؤسسات التي تختلف باختلاف اغراضها كالمؤسسات المهنية والنقابية ومؤسسات الانتـاج ومؤسسات الاستهلاك والمؤسسات التي تشرف على الرياضة البدنية ، او تلك التي تشرف على اعمال البحث العلمي او الانتاج الفني والأدبي او ما شاكل ذلك .

ان من مصلحة كل من هذه المؤسسات ، ومن المصلحة العامة بالتالي ، ان تهتم كل مؤسسة منها بشؤونها الخاصة ، وهي حقيقة ان تهتم بهـا اهتماماً لا يمكن ان يطاوله اهتمام السلطة المركزية بتفاصيل هذه الشؤون . ان هذا لا يجعل عملها اكثر انتاجاً فحسب بل واكثر فائدة للعاملين في هذه الشؤون وبالتالي للشعب جميعاً .

ان من واجب السلطة المركزية ، طبعاً ، ان تكون حكماً ومشرفاً بالنسبة لهذه المؤسسات جميعاً ، ولا سيما لتمنع طغيان احدى هذه المؤسسات في انانيتها على مصالح الشعب كلّه . ومن واجبها كذلك ان تعين هذه المؤسسات على القيام بمهامها عوناً مادياً وأدبياً ، ومن واجبها ان تشاركها الرأي في كل ما يختص بها من تشاريع وقوانين ، وان تشارك كل من يمسه أي قانون أو تشريع يصدر ، فان ذلك أفضل بكثير من أن تتولى السلطة المركزية أعمال هذه المؤسسات جميعاً وأن تقوم مقامها .

وغني عن القول أن ضمانة وجود هذه المؤسسات للحرية ، لا يكمن في مجرد وجودها ، بل في مبلغ تحقيقها هي للديموقراطية الحقّة ، ومبلغ صلاحياتها التي تتحملها ومبلغ دفاعها عن حقوقها وعن تحملها لواجباتها بشكل يخرج بها من استثنائية الطبقة لتصبح مجالاً ووسيلة لخدمة الشعب بأجمعه .

فالدول الدكتاتورية كثيراً ما لجأت الى مثل هذه المؤسسات تخلقها خلقاً اذا لم توجد من قبل ولكن لا لتجعلها حصوناً للحرية والديموقراطية بل لتجعل منها وسائل لتنفيذ سياستها في الطغيان والوصول بهذه السياسة الى كل مواطن .

إن توزيع الصلاحيات هو السبيل الوحيد لتحمل المواطنين مسؤولياتهم وبالتالي لخلق الامة وخلق الشعور العـــام بالمسؤولية فيها . وان مشاركة المواطن في التشريع الذي يهمه يجعل لهذا التشريع قيمة خاصة لديـــه ، تختلف عن قيمته حين يأتيه التشريع وحياً من فوق ، من السلطة المركزية البعيدة عنه .

وهذه المشاركة تجعله يؤمن بأن هـذه الدولة منه وهو منها ، لا أن يؤمن بأن الحكومة شيء بعيد عنه ، لا همّ لها الاّ أن تصدر القوانين التي تقيده في أوجه حياته المختلفة .

ان كل قانون يصدر هـــو قيد في ذاته ، فإذا لم يتطوع المواطن بمشاركته المسؤولية في تقبل هذا القيد ، ليدرك انه قيد يرفع عنه قيوداً، أو قيد يفتح امامه امكانيات وينظم له سبل حياتـــه بشكل يجعله أقرب الى الوصول الى سعادته وراحته ، كان تأثير القيد عليه أنه مجرد قيـــد جديد ، ولو ضمن له جميع النتائج التي ذكرناها .

من اجل ذلك كانت كثير من « الاصلاحات » التي تقوم بها الدول الدكتاتورية ، اصلاحات بعيدة عن قلوب الناس ، حتى الذين يستهدف الاصلاح فائدتهم . لا لأنها لم ترتبط برأيهم ومشاركتهم ومسؤولياتهم ، فحسب بل

لأنهم فوجئوا بها كما فوجيء كل مواطن آخر من غير ترقب ولا استعداد نفسي لها ، أيضاً .

٥

ان اي فجوة من الفجوات في حرية المواطن قد تعرض حريته كلها للضياع . ان حرية المواطن السياسية لا قيمة لها اذا كـــان مستعبداً في حياته الاقتصادية . وتحرر المواطن من الاستعباد الاقتصادي لا قيمة له اذا لم يتحرر من الطغيان السياسي . فالحرية معنى متكامل . وتكامل الحرية ضمان اساسي من ضماناتها .

لقد حققت الثورات التحرريـــة السياسية في بلدان اوروبا وامريكا الحرية السياسية لشعوبها ، فتقدمت لها الدساتير وأقامت الديموقراطيات . ولكنها حين تركت حبل الاستغلال والاستعباد الاقتصادي على غاربه ، جعلت الاستمتاع بهذه الحريات السياسية رهنا بدفع الثمن ، وبالتالي حقاً مباحاً للقادرين على هذا الثمن ، محرماً على العاجزين عنه .

حرية الصحافة ممنوحة لكل مواطن ، ولكن حين تكون الصحافة ، في ظل النظام الرأسمالي ، مؤسسة رأسمالية ، فانها تتحول في الواقع لتكون لساناً ناطقاً باسم القادرين على انشاء هذه المؤسسات الرأسمالية ، او على تأمين حياتها بالاعلان او بالعون المادي ، او بالحماية المادية .

وحرية التعليم حين تباح في القانون ، ولكن تقتصر على القادرين على دفع رسوم التعليم ، أو على تحمل مصاريفه ، او على تحمل الآباء الاستغناء عن دخل ابنائهم ، تصبح حرية للقادرين على دفع الثمن .

وحرية الترشيح والانتخاب حق مباح في القانون لكل مواطن . ولكن عمليات الترشيح والانتخاب عمليات معقدة تحتاج لمصاريف واموال لا يتمكن من تحمل عبئها الا القادرون ، ومن هنا تصبح هذه الحرية ملكاً لدافع

الثمن ، محرّمة على الفقير ، ما دام امر الترشيح والانتخاب امراً يعود الى الافراد أنفسهم في مجتمع تتفاوت فيه القدرة على دفع الثمن تفاوتاً عظيماً .

ولقد حررت الثورات الاشتراكية المواطنين من الاستعباد الاقتصادي. ولكنها عجزت ، حتى الآن ، عن تحقيق الحريات السياسية للمواطنين، وتحميلهم مسؤولية الحكم ، ومسؤولية الاشراف على اشتراكيتهم بحرية وطمأنينة وسلام . بل ان الاضطهاد الذي تعرض له المواطنون في ظل هذه الثورات ، سيما في بلدان اوروبا المتقدمة نسبياً ، اضطهاد قل ان يوجد مثله في التاريخ . ولئن وجدت لنفسها عذراً في اضطهاد « اعداء الثورة » من الرجعيين والاقطاعيين والرأسماليين ، فهي لن تجد لنفسها عذراً في توقيع اكبر الاضطهاد على الثوار الاشتراكيين أنفسهم .

إن تحرير المواطن من الطغيان السياسي وتركه فريسة للاستغلال الاقتصادي يجعله عبداً اقتصادياً وسياسياً معاً ، لأن الاستعباد الاقتصادي يسلبه ما اعطاه اياه القانون من حريات سياسية . وتحرير المواطن من الاستغلال الاقتصادي في ظل طغيان سياسي يجعله عبداً سياسياً واقتصادياً معاً ، لأنه يجعله مجرد تابع من اتباع دولة طاغية تنصّب نفسها وصية على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب وللمواطن .

وإن كل تحرر سياسي لا يرتبط بتحرر اقتصادي هو تحرر مقصور على الطبقات القادرة اقتصادياً ، وكل تحرر اقتصادي لا يرتبط بتحرر سياسي، هو تحرر للطبقة الحاكمة ، المشرفة على الدولة وعلى الانتاج معاً.

ولن تكون الحرية حرية حقيقية ، وللشعب جميعاً ، وللمواطنين جميعاً ، إلا اذا تكاملت الحرية ، واغلقت الفجوات ، وتفاعل التحرر السياسي والتحرر الاقتصادي في آن معاً .

وضمانة توفر اي حرية من الحريات انما تكمن في توفر الحريات الاخرى.

القسم الثاني

أزمة الحرية في البلدان المتخلفة

الفصل الأول

الحرية في الواقع

١

في كل حديثنا السابق لم نتحدث عن واقع الحرية في أي بلد من بلدان العالم ، وإنما اقتصر حديثنا على الحرية كما استهدفها وصورها تقدم الفكر السياسي العالمي الحديث ، والحركات التحررية الحديثة . وبمعنى آخر فقد صورنا مظاهر الحرية في إطارها الستاتيكي الثابت ولم نصورها في حياتها التطبيقية الديناميكية .

فواقع الأمر ان الحرية كأي مظهر اجتماعي ، معنى حي ومتطور يعيش وينمو ويتقدم ، ثم ينتكس ويتجاوب مع الظروف الاجتماعية الاخرى المرتبطة به أشد الارتباط ، ومع القوى الاجتماعية العاملة في أي مجتمع .

ذلك انها ليست منحة من الطبيعة كالهواء والماء، لا بد من وجودها، وإنما هي كما أسلفنا طلب مستمر ونضال متواصل ، لا يتحقق وجوده إلا بالعمل على وجوده ، وبالعمل على الحفاظ عليه ، وبالعمل على تنميته وتطويره وتعميق جذوره .

من اجل ذلك كان البحث في اي واقع للحرية ، وهو غير البحث في معناها ، لا يمكن ان يكتمل إلا اذا ارتبط بالواقع الاجتماعي والقوى الاجتماعية المسيطرة على المجتمع . واذا أراد مجتمع ان يتمتع بالحرية وأن يطبقها فلا يكفي ان يعرف معناها لتتمهد لها الطريق . فان تطبيق الحرية لا يعتمد على المعرفة ، بقدر ما يعتمد على القوى المتصارعة في المجتمع وعلى مدى استعداد هذه القوى للنضال من اجل هذه الحرية . فاذا كان العلم بمعنى الحرية لا يقتضي اكثر من الاطلاع على تجارب الانسان في الماضي والاطلاع على ما وصل اليه هـذا الانسان في تقدمه من فهم وتطبيق لهذا المعنى ، فان تطبيق الحرية إنمـا يعتمد على نوعية القوى الاجتماعية واتجاهاتها وتكوينها . والقوى الاجتماعية المسيطرة في مجتمع ما في اي وقت ما ، هي التي تقرر لون الحرية وحدودها المطبقة في هذا المجتمع . بحيث تعكس مصالح هذه القوى الفكرية والمادية معاً .

بل ان التطلع الى الحرية والنضال في سبيلها نفسه، لن يتمكن من تحقيق اهدافه إلا بالقدر الذي تتيحه الظروف الموضوعية التي يجري التطلع والنضال في ظلها ، ونوعية القوى المتصارعة في المعركة ، ومقدار وعيها عـلى هذه الظروف .

٢

إن الحرية بالشكل الستاتيكي الذي عالجنـاه في الفصول السابقة هي نتاج غربي بالدرجة الأولى، أي نتاج تاريخ الغرب في تطوره ونضاله خلال القرون الأخيرة ولا سيما في القرنين الاخيرين . وهي بهذا المعنى الستاتيكي نتاج عالمي ايضاً ، بمعنى ان القيمة التي تضمنها هـذا المعنى للحرية لم تعد مرتبطة بتجربة بالذات ، او ببلد بعينه ، فقـد استعلت على التجربة وعلى النضال الذي حققها وتحولت الى قيمة يستهدف التوصل

اليها كل مجتمع انساني . وهي بهذا المعنى انسانية عامة .

ولكن طريق التوصل اليها ليس بالضرورة إنسانياً عامـــاً . اي ان طريق تحقيق هذه الحرية في بلدان أخرى لم تمر بنفس التجربة ليس هو نفسه الطريق الذي خلقها وأبدعها للمرة الأولى ، بـــل يكاد يكون من المستحيل التوصل اليها عن نفس الطريق ، لأنه يكاد يكون من المستحيل ان تعود نفس الظروف الذي هيأت لخلقه وإبداعه في اي بلد من بلدان الدنيـــا .

فاذا كان الهدف واحداً في جميع أنحاء العالم فان ذلك لا يعني أن طريق الوصول واحدة ، سيما وأن ظروف المناضلين اليوم تختلف تماماً عن ظروف الرواد الأوّلين الذين خاضوا معـــارك الحرية في أوروبا من قبل . ولعل أول وأهم اختلاف في الظرف يبدأ من ان كل المجتمعات التي تخوض معارك الحرية اليوم ، تتمتع بالاستفادة من تاريخ طويل من النضال الانساني ، فهي ليست مضطرة الى ان تكشف طريقها في الظلام الدامس كما فعل اولئك الرواد ؛ فأمامها اهداف انسانية واضحة بينة ، وأمامها تجارب الانسان السابقة تتعلم منها لا لتعيدها ، ولكن لتقتبس منها.

٣

لقد كانت ثورات الحرية في الغرب نتيجةً للتطور التاريخي الهائـــل الذي بعثه في المجتمع الغربـي عصر النهضة ، فزعزع أسس النظـــام الاقطاعي الذي خلقته القرون الوسطى ، وبدأ في خلق علاقات اجتّماعية جديدة ، وطبقات اجتماعية جديدة ، لم يكن لها وجود من قبل . لاسيما بعد الحروب الصليبية التي خرج بها الغرب من عزلته التامة الى العالم ، فاتصل بالمشرق واتصل بالتاريخ ، واتصل بالفكر اليوناني الأصيـــل ، والحضارة العربية الاسلامية . وكان نشوء المدن التجارية من اول مظاهر

هذا التغير . ثم تلا ذلك تقوية سلطة الملوك على الاقطاعين من جهة ، وعلى الكنيسة من جهة أخرى ، وما رافق ذلك من ثقافة جديدة بدأت تحل محل الثقافة التقليدية السابقة ، ومن حركات الاصلاح الديني ، والحروب الدينية ، ثم اتساع التجارة العالمية والاكتشافات الجغرافية ، ثم نشوء الطبقة الوسطى قوية بثروتها ضعيفة بسلطتها السياسية .

هذه التطورات التي تحققت في خلال قرون من الزمن لم تكن مجرد تطورات سلمية في مجتمع هادىء . وإنما كانت سلسلة من الحروب ، ومن الثورات ، ومن المؤامرات رافقها جميعاً سفك دماء واضطهاد وتعذيب . فمن الحروب الصليبية الى حروب داخلية بين سلطات أوروبا نفسها ، الى الحروب الدينية التي تلت حركة الاصلاح الديني ، الى المذابح والاضطهادات التي تخللتها، ثم الى ثورات التحرر القومي والحركات القومية ، ثم الى ثورات البورجوازية ضد الاقطاع وضد سلطات الملوك. كل هذا التاريخ المليء أنتج مفهوم الحرية السياسية الحديث ، كما عبرت عنه الثورة الفرنسية ، وكما عبر عنه ميثاق حقوق الانسان نتيجة الثورة الامريكية ، وكما عبر عنه جون ستيوارت ميل في كتاباته .

ولم تكن فلسفة الحرية السياسية إلا خطوة في طريق الحرية . فقد تلتها مباشرة الحركات العمالية ، وكانت النتيجة الحتمية للثورة الصناعية بعد تحرر المجتمع من سلطة الاقطاع . وبدأت معاني الحرية الاقتصادية تتبلور من جديد بعد ان تبلورت معاني الحرية السياسية والدينية من قبل، وظهرت معالم الحركة الاشتراكية بفلسفتها القائمة على المساواة الاقتصادية، لا مجرد المساواة أمام القانون . ورافق هذه الحركة ، كما رافق الحركات السابقة كذلك ، سفك دم واضطهاد وثورات وحروب ، حتى قام أول حكم اشتراكي بعد ثورة دامية عنيفة في روسيا عام ١٩١٧ .

إن مفهوم الحرية الستاتيكي الذي شرحناه سابقاً لم يكن إذن نتيجة عملية منطقية محض في عقل من العقول ، او في مجموعة عقول ، وإنما

كان نتيجة نضال وتجربة وخبرات ، وتطاحن قوى اجتماعية مختلفة . ثم ارتفع هذا المفهوم فوق مستوى الأحداث التي خلقته ، ليصبح في ذاته هدفاً وقيمةً تسعى الى تحقيقها الانسانية. لقد خلقت بعض مفهومها التجربة البورجوازية . ثم خلقت بعض مفهومهـا الآخر التجربة الاشتراكية . ولكنها ، بعد خلقها ، أصبحت وجوداً قائماً بذاته لا يرتبط بالتجارب التي خلقته بالضرورة ، لأنها تحولت تراثاً انسانياً خالداً ، ملكاً للتراث الانساني لا لتجربة البورجوازية ولا لتجربة الاشتراكية .

٤

على ان هذا المفهوم وإن أضحى مفهوماً انسانياً عاماً، ومطلباً انسانياً عاماً ، فهو ما يزال بعيداً ، في مجال التطبيق ، عن ان يكون تجربةً واحدة في جميع البلدان ، فضلاً عن انـه لم يطبق في جميع صوره ونواحيه في أي بلد من بلدان العالم .

لقد اقتربت أقطار الى تطبيق بعض صوره اكثر من بعضها الاخرى. واقتربت اقطار اخرى الى صور اخرى دون صور . ولكن الانسانية لم تعرف عهداً او قطراً اجتمع لها فيه ان تطبق كل صور الحرية ومظاهرها آناً واحداً .

والدول الرأسمالية المتقدمة اقتصاديـاً حققت جانبـاً كبيراً من مظاهر الحرية السياسية وكل ما يرتبط بها من حرية فكر وتعبير وقضاء وتمثيل سياسي وتكتل ولكن .. على حساب المساواة الاقتصادية والتحرر الاقتصادي للمواطن . فأصبح التمتع بالحرية ذاته متناسباً مع القـدرة المادية التي يملكها أي مواطن . ليس ذلك فحسب ، بل ان هذه الحرية السياسية نفسها لم تتحقق بمجرد اعلان الدستور والنص على هذه الحريات في صلب الدستور والقوانين المتفرعة عنه . ذلك ان معظم هذه الحريات

كانت نتيجة الثورات البورجوازية المتعددة سواء في أوروبا أو في امريكا. ومن اجل ذلك كانت مظاهر الحرية منسجمة مع الاحداث التاريخية التي خلقتها بل وموضوعة من أجل خدمتها . فقد كان المواطنون متساوين أمام القانون ، متساوين في الحقوق ، متساوين في الواجبات حسب نصوص أي دستور غربي متقدم . على ان هذه المساواة في الواقع لم يكن يستفيد منها إلاّ القادر على شرائها . لقد ولدت هذه الحريات مع ولادة الرأسمالية . وكان شعارها الاقتصادي حرية التعامل الاقتصادي . ولعل الذين وضعوا هذا الشعار وعملوا له لم يكونوا يقدرون أن حرية التعامل الاقتصادي هذه هي نفسها حرية الاستقلال الاقتصادي ، استغلال الرأسماليين للعمال المنتجين . ولعلهم كانوا يتصورون أن القيود الاقطاعية والسلطات الملكية الموروثة هي وحدها التي تقوم عائقاً أمام التقدم الرأسمالي الحر . وأن إزالة هذه القيود وترك كل انسان يفتح طريقه بنفسه حسب قدرته وإمكانياته ومؤهلاته هو السبيل الوحيد لتحقيق الحرية من جهة ، وهو السبيل الوحيد لتحقيق التقدم الانساني الرأسمالي من جهة أخرى . ومن هنا نشأ مذهب الفردية والنفعية الذي كان « بنتام » من اهم دعاته ، والذي انتهى الى ان يقلل من سلطان الدولة ما أمكنه ذلك ، وأن يحصر هذا السلطان في وظائف ثلاث فحسب هي حفظ الحدود وحفظ الأمن وحفظ الملكية الخاصة .

ولقد كان ممكناً ان يكون ذلك كذلك لو ان الناس كانوا يبدأون حياتهم فعلاً من منطلق واحد ، في فرص متكافئة أو متماثلة . أما والناس لا يبدأون كذلك في نظام رأسمالي متفاوت المنطلقات ، متفاوت الفرص ، فليس صحيحاً أن مثل هذا المجتمع يترك لافراده حرية التنافس المطلقة حسب إمكانيات كل واحد منهم وحسب طاقاته وكفاءاته . وإنما كان العكس هو الصحيح حين منح القادر على شراء الفرص كل الفرص الممكنة للاستفادة من الحياة ومن الحرية ومن الثروة ، وحرم كل

محروم من الاستفادة من الحياة ومن الحرية ومن الثروة معاً . ولقد هيأ هذا التفاوت لقدرة القادر فرص التضاعف والزيادة ، كما هيأ لعجز العاجز أن تتقلص قدرته وتنكمش إمكانياته .

لقد كان التعليم مباحاً للجميع . ولكن فرص الاستفادة منه لم تكن تتاح في الواقع إلاّ للقادر على دفع مصاريفه . ولم يكن الطب والعلاج ممنوعاً عن احد ، ولكنه في الواقع لم يكن يتاح الا لمن يملك ثمن الطب والعلاج. وحرية التعبير حقٌ ضمنه الدستور لكل مواطن . ولكن من أين لأي مواطن أن يفيد من حقه هذا اذا كانت وسائل التعبير نفسها ، كالصحف مثلاً ، ملكاً لاصحاب رأس المال وحدهم . ومنح كل مواطن حق تمثيل مواطنيه في البرلمان . ولكن من أين لأي مواطن لا يملك وسائل الدعاية لنفسه ان يقدم نفسه للانتخاب ، منافساً أولئك الذين يملكون كل وسائل الدعاية الى جانب ملكيتهم لأشياء أخرى ، إلاّ إذا جعل من نفسه مطيةً لأولئك الذين يدفعون عنه هذه المصاريف ؟

من اجل ذلك ولأن هذه الحريات لم تكن تتاح بالفعل والواقع إلاّ لمن يملك ثمنها ، مثلها في ذلك مثل أي سلعة تباع وتشرى في ظل النظام الرأسمالي ، فقد كان الحكم والبرلمان والقوانين والمحاكم نفسها أداة في يد الطبقة القادرة المالكة تستعملها في فرض سلطانها لحفظ استغلالها للطبقات العاملة المحرومة باسم القانون وباسم الحرية نفسها .

ولقد كان كفاح العمال والمحرومين من اجل حقوقهم وحرياتهم في النصف الثاني من القرن الماضي وأوائل هذا القرن الحاضر كفاحاً مريراً دامياً . فلم يكن يتاح للعمال حق التصويت ، ثم لم يتح لهم حق الإضراب وحق التظاهر وحق التكتل النقابي إلاّ بعد لأي ، وإلاّ بعد نضال طويل الامد . وكانت السلطات تحارب حقوقهم هذه باسم الحرية نفسها .

لقد شهد نصف القرن الأخير تغيراً كبيراً في هذا المضمار . واصبحت الحريات أقرب الى متناول الشعب وطبقاته الكادحة في انحاء العالم الغربي

مما كانت قبل ذلك . على أن هذا التغير إنما يرجع أولاً الى اشتداد ضراوة النضال العمالي ، ويرجع ثانياً الى خشية الرأسماليين من آثار نجاح الثورة الشيوعية في روسيا ، ويرجع ثالثاً الى تطور القدرة الانتاجية في هذه البلاد وتقدمها تقدماً هائلاً كان لا بد أن يطبع بطابعه المجتمع كله وأن يرفع من مستوى الطبقات الكادحة تعلماً وثقافة ، بل وان يرفع من قدرتها على دفع الثمن لشراء بعض حرياتهـا وحقوقها . فكان أن تنازل رأس المال عن بعض استغلاله وأطماعه مقابل أن تنازلت الحركات العمالية عن ثوريتها وحصل التقاء في بعض الطريق اتاح للكثير من هـذه الطبقات ان تستمتع ببعض الحقوق والحريات التي كانت مباحة لها في القانون وإن لم تتح لها في الواقع .

هذا الحل ، الذي توصلت اليه الرأسمالية الغربية ، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية ، ليس حلاً ، في الواقع ، لمشكلة التناقض بين النظـام الرأسمالي وبين المساواة في الحرية بين الناس . فمـا زال مقدار التمتع بالحرية يعتمد على القدرة على شراء هذه الحرية بالثمن . وكل ما حققه هذا الحل هو تحسين قدرة الطبقات العاملة على هذا الشراء ، مع بقـاء أسس النظام وتناقضاته قائمة كما كانت .

ومع ذلك فاضطهاد الزنوج في الولايات المتحدة ما يزال على اشده . وموقف الرأسمالية من الحركات العمالية العنيفة لم يلن ولم يضعف . بـل إن محاولاته للحيلولة دون هذه الحركات ودون استعمال حقها في الاضراب أو في التظاهر أو في الدعاية الواسعة النطاق لم تنقطع . فاذا ما آنست الرأسمالية من هذه الحركات خطراً على وجودها فسرعان ما تتنادى للقضاء عليها بأشد الوسائل قسوة ، كما حصل في عهد النازي في المانيا ، وعلى يد فرانكو في إسبانيا خـلال الحرب الاهلية ، وعلى يد لجنة مكارثي الشهيرة في الولايات المتحدة .

ومع ذلك كله ، فلا بد من الاعتراف بأن الحرية السياسية المتاحة ،

اليوم ، في هـــذه البلاد الغربية ، على رغم ما يشوبها من نقائص حرية واسعة ، وأنها في سبيلها الى اتساع وإلى عمق لم تصل الى مثله ، اي بلد آخر من بلدان العالم .

[أما في الدول الشيوعية فالامر مختلفٌ جد الاختلاف . فلقد قامت الثورة في روسيا عام ١٩١٧ على حكم رجعي استبدادي اقطاعي رأسمالي. واختلفت هذه الثورة عن أية ثورة كبيرةٍ في الغرب سبقتها بأنها جاءت وقد بلغت الحركات الاشتراكية في العالم الغربي وفي روسيا ذاتهـــا مبلغاً كبيراً من القوة ، بينما كانت الرأسمالية في روسيا في بدء نموها ، وكانت بذلك عـــاجزة عن ان تستجيب للمطالب الملحّة للشعب الجائع ، لا سيما بعد حرب طاحنة تعرضت فيها البلاد للدمار والهزيمة . كما كانت هذه الرأسمالية نفسها ملكاً للأجانب في معظمها . فلم تقتصر الثورة عـلى أن تكون ثورة من أجل التحرر من الاستعباد السياسي فحسب ، بــل ومن الاستعباد الاقتصادي كذلك . وعلى رغم أن بعض القوى الثائرة نفسها لم تكن تستهدف من ثورتها إلاّ التحرر السياسي فقد طغى اللون الاشتراكي عـــلى الثورة ولا سيما بعد الثورة الثانية في تشرين الثاني عام ١٩١٧ التي قادها ونظمها الحزب الشيوعي ولكن ما لبثت الدكتاتوريـــة الشيوعية أن حلت محل الدكتاتوريـــة القيصرية الرجعية ، وانتشر حكم الارهاب والطغيان باسم الحرية الاقتصادية ، بل وباسم الحرية السياسية كذلك .

[ويكاد يكون مؤكداً أن كارل ماركس لم يكن يقصد إلى مثل هذا الطغيان حين فكر في حتمية الثورة الاشتراكية وفي دكتاتورية البروليتاريا. ومن المؤكد أن كتاباته لم تشر الى احتمال قيام مثل هذا الطغيان . لقد وقف كارل ماركس موقف المستهزىء من الحريات السياسية التي حققتها الثورات التحررية البورجوازية والتقدم الديمقراطي البريطاني ، واعتبر هذه الحريات مجرد أدوات جديدة في يد الرأسمالية المسيطرة تستعملها لخدمة

اغراضها في فرض سيطرتها ونفوذها على الطبقة الكادحة ، وفي حماية مصالحها وامتيازاتها . واعتبر أن التحرر الاقتصادي للطبقات الكادحة هو السبيل الوحيد لتحررها السياسي . ولكنه لم يقل ان التحرر الاقتصادي سيكون سبيلاً للطغيان السياسي وتمهيداً له ، على رغم انه قال بدكتاتورية البروليتاريا .

ويؤكد هذا المعنى عند ماركس نظرته الطبقية الى الحركة الاشتراكية، تلك الحركة التي لم يرض لها ابداً أن تتخذ شكل الحزب ، وإنما أرادها حركة طبقة ، حركة بروليتاريا كاملة . وعلى رغم أنه وضع لهذه الحركة أسساً عقائدية صارمة ، لم يكن يحتمل فيها الخلاف والجدال باعتبارها قوانين طبيعية لا تقبل التغيير والتبديل ، فقد كان يعتقد ان حتمية هذه القوانين ستجعل العمال جميعاً في صف هذه العقيدة وهذه الحركة الثورية، وأنه ليس ثمة من حاجة الى اختلاق حزب يتحدث باسم هذه الطبقة ويسمي طليعتها . وطبيعي ، والحالة هذه ، أن لا يتصور شيئاً كالذي حدث في روسيا من دكتاتورية الحزب الشيوعي على العمال بالإضافة الى غيرهم من الطبقات ثم من دكتاتورية فرد واحد على الحزب الشيوعي نفسه ، وبالتالي طغيانه على البلاد كلها . إن الايمان بالطبقة يستدعي الايمان بحرية هذه الطبقة في تقرير مصيرها ، وبالتالي حريتها السياسية الى جانب حريتها الاقتصادية .

ويؤكد هذا المعنى كذلك نظرته الى الدولة التي تنبأ لها بالزوال المحتم بعد الثورة . وطبيعي أنه حين تنبأ بزوال الدولة إنما قصد زوال قوتها البوليسية الرادعة التي تستند اليها في القيام بواجباتها . ولا يمكن ان تزول القوة البوليسية في ظل طغيان ، وإنما تزول في ظل الحرية المطلقة .

ولكن لئن كان كارل ماركس هو صانع النظرية الشيوعية ، فانه ليس صانع الثورة الروسية . لقد قاد « لينين » هذه الثورة ، ولكن هذه الثورة لم تكن ، ولم يكن ممكناً ان تكون ، بنت النظرية بقدر ما كانت

بنت الاوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية السائدة ، وبنت الظروف المرحلية التي ولدت فيها ، كما كانت الى جانب ذلك بنت التعديلات الاساسية التي ادخلها لينين على النظريـة الماركسية استجابةً لمقتضيات الواقع الحياتي الذي عاش فيه ، والتي نقلت الحركة العماليـة الاشتراكية من مستوى الطبقة الى مستوى الحزب ، ونقلت دكتاتوريـة البروليتاريا من الضرورة المرحلية الى مستوى العقيدة والتطبيق الدائم ، والتي اصطبغت في عهد ستالين بصبغة الطغيان الفردي .

بدأت الثورة الروسية ثورة على الطغيان القيصري وعـلى الاستغلال الاجنبي الرأسمالي . ثم تحولت الى ثورة عمالية اشتراكية تستند الى قوى العمال في المصانع والفلاحين في الارض والجنود في الجبهة لتحقيق نظام اشتراكي ديموقراطي . ثم تحولت الى ثـورة شيوعية تستند الى كوادر الحزب وتنظيماته وتستند الى القوى العاملة التي التفت حول هذا الحزب في مجالس السوفييت . ثم تحولت الثورة لتكون حكماً شيوعياً خالصاً ، ولكن في قليل من الحريات المتاحة لأعضاء الحزب على الاقل إن لم تتح لكل الطبقات الثائرة . ثم ما لبثت هذه الحريات نفسها ان قضي عليها في زمن ستالين واصبحت السلطة في البلاد كلها في يد ستالين وحده.

ان الحرية السياسية التي توقع ماركس ان تكون صنواً مرافقاً للتحرر الاقتصادي تحولت في ظل الواقع الاجتماعي والمرحلة التاريخية التي تحققت فيها اول ثورة شيوعية الى طغيان سياسي واقتصادي واجـتماعي وثقافي الغى كل معاني الحرية من النظام الاشتراكي الذي طبقه الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي ، على رغم ان الدستور الذي اعلنه ستالين عـام ١٩٣٦ يكاد يكون مثالياً في الدساتير وفيما نص عليه من حريـات وحقوق .

فلا النظرية التي بنيت عليها الثورة ، ولا البرامج التي وضعت مـن قبل لتطبيقها ، كان لها اثر كبير في اعطاء الصورة الحقيقية للثـورة

ألوانها النهائية . بل الواقع الروسي ، والوضع الحربي في الجبهة ، ونوعية القوى المتصارعة في المجتمع ، ومدى التقدم الاقتصادي في البلاد هو الذي اعطى هذه الثورة الوانها النهائية .

على ان تغير الكثير من هذه الظروف بعد استتباب امور الثورة ، لا سيما بعد موت ستالين الذي ارتبط باسمه عهد الطغيان ، قد ادى الى تغير في مدى الحريات المتاحة للشعب السوفييتي والى تخفيف كثير من قيود الطغيان .

فانتشار التعليم في الشعب كله من جهة ، وارتفاع مستواه الحضاري، وتقدمه في سبل العلم الواسعة ، ونشوء طبقات جديدة من المتعلمين لم تشارك في الثورة الشيوعية مشاركة فعلية ولم تخض ، بالتالي معارك من أجلها ، وانتفاء خطر الهجوم المباغت والتهديد المستمر ، وتطور الاقتصاد السوفييتي ومستوى الانتاج تطوراً جعله في عداد الدول الكبرى المنتجة، كل ذلك جعل استمرار الحكم الستاليني مستحيلاً وفرض نوعاً جديداً من الحياة السياسية لم يعرف من قبل .

في هذا الدور الجديد لم يمنح الشعب السوفييتي حريات اساسية جديدة. وإنما رفع عنه سيف الارهاب المصلت على فكره وعلى لسانه وعلى عمله . فلم تعد الوشاية الصغيرة تودي بآلاف الناس ، ولم تعد رغبة الحاكم وحده تسيطر على مصائر الناس جميعاً ، ولم يعد القتل والتشريد والسجن يجري بحساب وبدون حساب . فلقد اصبح الحاكم مسؤولاً امام اللجنة المركزية للحزب وامام مكتبها التنفيذي . واصبح للفرد ان ينتقد وان يخرج في كثير من الاحيان عن الخطوط المقررة في تصرفاته واعماله دون ان يخشى انتقاماً رهيباً ، واصبحت الصحف تنشر رسائل للقراء يبدون فيها آراءهم في تطبيق النظام وفي نواحي الحياة المختلفة .

ولكن هذا لا يعني ان الحريات العامة قد عادت للشعب وللأفراد ، او حتى للحزب الشيوعي نفسه . فما زال الحاكم ، المسؤول امام اللجنة

المركزية ، قادراً على احداث تغييرات كبيرة في تشكيل هذه اللجنة ، وما زال الفرد عاجزاً عن ان ينتقد أسس النظـام نفسه او الخطوط الكبرى التي يقررها الحكم في أي وجه من وجوه الحياة ، وما زالت الصحف مقيدة تقييداً كبيراً ، ومـا زالت وظيفتها الاساسية تشجيع خط الحكم والدفاع عنه ، تنشر ما يريد الحكم لها ان تنشر ، وتمتنع عما تريد الحكومة ان تمتنع عن نشره .

٥

لقد كانت الحرية ، دائماً ، أمل الانسان في نضاله الطويل . وكانت فكرة الحرية ، دائماً ، اكبر وأوسع واعمق من الحرية المتحققة فعلاً ، ما دامت هذه الحرية خاضعة للقوى العاملة في المجتمع ، منفعلة مع هذه القوى ، فاعلة معها . ومهما اختلفت هـذه العوامل في الماضي السحيق فأنها في العصر الحديث تركزت ، في الدرجة الأولى ، حول الاوضاع الاقتصادية والعلاقات الانتاجية المسيطرة على المجتمع ، فأثرت فيها وتأثرت بها الى قدر كبير جداً يجعل تاريخ الحرية في القرون الحديثة ، هو تاريخ تطور العلاقات الانتاجية والوضع الاقتصادي .

واذا لم يكن للاوضاع الاقتصادية اثر كبير في تطور الحرية قبـل العصور الحديثة فلأنه لم يكن ثمة تطور اقتصادي بالمعنى المعروف . فلقد كانت وسائل الانتاج مقصورة على الصيد والرعي والزراعة ثم الصناعـة اليدوية وقليل من التجارة . ولم يطرأ على وسائل الانتاج هذه تغير كبير منذ بدء الحضارة حتى النهضة الاوروبية الحديثة . كان النشاط الاقتصادي ينتقل من منطقة الى منطقة من مناطق العالم ، فيغير وجـه المنطقة التي ينتقل اليها ، ولكنه قلما يغير وسائل الانتاج نفسها .

ولكن أهمية التغيير الاساسي الذي احدثه التطور خلال القرون الحديثة

في الحضارة كلها إنما تقوم على التغيير في وسائل الانتاج وعلى تغيير كل من كمية الانتاج برفعه رفعاً متواصلاً مستمراً متسارعاً ، ومن العلاقات الاجتماعية المبنية على وسائل الانتاج . ومن هنا كان ارتباط تطور الحرية، فكراً وتطبيقاً ، ستاتيكياً وديناميكياً ، بتطور وسائـــل الانتاج وتطور العلاقات الاجتماعية ارتباطاً متيناً .

لقد كان كل تطور في وسائل الانتاج يؤدي الى تطور في مفهوم الحريه وفي تطبيقها . كما كان كل تطور في مفهوم الحرية او في تطبيقها عاملاً فعالاً في تطوير وسائل الانتاج أو تغيير شكل العلاقات الاجتماعية ومداها .

وإذا كان مدى الحرية المتحققة يتناسب مع مدى تنوع الامكانيات التي يخلقها المجتمع لاختيار افراده ، سواء في الفكر او في العمـــل ، وعلى مدى اتساع إمكانيات الافراد من الاستفادة من هـــذا التنوع في الاختيار ، فالذي لا شك فيه ان العصور الحديثة ، بما رافقها من ثورة علمية وثورة صناعية ، وزيادة في كمية الانتاج والثروة ، ثم من ارتفاع في مستوى معيشة الانسان عامة — قد دفعت قضية الحرية للانسان دفعاً لم يسبق له مثيل في تاريخ الانسان ، ووضعت هذه القضية في مستوى لم يكن للانسان به من عهد .

لم يكن « العهد الأكبر » او « الماجنا كارتا » الذي اصدره الملك « جون » ملك انجلترا في القرن الثالث عشر إلا عهداً بين الملك وبين رجال الاقطاع يحدد فيه نوع العلاقات بينه وبينهم ، على رغم ان هذا العهد هو اول وثيقة في العصر الحديث تحدد سلطات الملك ونوع علاقاته بهذا الشكل ، وبالتالي فهو اول ميثاق حديث للحرية . ولكن هذا العهد حافظ في عصر الاقطاع السائد ، على علاقات الاقطاع ، لم يغير منها شيئاً ، بل لعله اعطاها قـــوة وسنداً حين حدد سلطات الملك على الاقطاعيين .

على ان نشوء طبقة التجار ورجال المال في أوروبا بعد الحروب الصليبية ، ثم بعد الاكتشافات الجغرافية قد وضع مسألة الحرية على مستوى جديد . فقد كانت الامتيازات التي يتمتع بها النبلاء ورجال الاقطاع قيداً على نشاط الطبقة الجديدة وعلى فعاليتها ، فكان لا بد ان تزول هذه الامتيازات بشكل او بآخر . ففي ايطاليا قامت حكومات « المدن » التي كان يحكمها تجارها واثرياؤها ، واما في انجلترا فقد قوي نفوذ مجلس العموم مرة بالتعاون مع الملك ضد رجال الاقطاع ، ومرة بالثورة ضد الملك نفسه إذا اراد الحد من سلطات هذا المجلس . فكان ذلك خطوة هامة في طريق الحرية وجدت صداها الواسع العميق في فكر احرار فرنسا كفولتير وديدرو ومونتسيكيو في القرن الثامن عشر ، ووصلت ذروتها في كل من الثورة الاميركية وميثاق حقوق الانسان الذي تبنته ، والثورة الفرنسية والمبادىء التي نادت بها .

وكانت هاتان الثورتان بدء انفتاح الطريق الواسع لتحقيق الحريات السياسية والمساواة القانونية في المجتمع الغربي ، كما كانتا ذروة انتصار الرأسمالية البورجوازية على أنظمة الاقطاع القديمة البالية . ومع ان فكرة الحرية والمساواة كانت قد ولدت وترعرعت في احضان البورجوازية النامية قبل هاتين الثورتين ، فقد بلغت اوجها في منتصف القرن التاسع عشر كما عبر عنها تعبيراً واضحاً « جون ستيوارت مل » فيلسوف الحرية الحديث في كتابه « عن الحرية » .

ولدت فكرة الحرية الحديثة والمساواة في احضان البورجوازية النامية. ولكنها ، شأنها في ذلك شأن كل فكرة ، لم تعد حكراً وملكاً للبورجوازيين . وانما اصبحت ملكاً شائعاً للناس اجمعين . وحين قامت الثورة الفرنسية لم يكن البورجوازيون هم الذين قاموا بها على رغم انهم تبنوها ثم قادوها ، وإنما قام بها وكان وقودها كل المعذبين في الارض ، وكل المتطلعين الى الحرية من سكان مدن جائعين ، الى مثقفين ، الى

فلاحين يتطلعون الى التخلص من نير الاقطاع ، الى جانب البورجوازيين الذين تطلعوا الى ازالة القيود عن نشاطهم وعن فعاليتهم .

على انه كان لا بد من مرور بعض الوقت ليدرك هؤلاء « المعذبون في الأرض» ان الحرية التي قاتلوا من اجلها ، لم يجنوا هم ثمارها ، وانها في واقعها لم تكن الا مطية للبورجوازيين والرأسماليين لخدمة اغراضهم وتحرير نشاطهم من ربقة قيود الاقطاع . وان هذه « المساواة » التي ضمنها لهم الدستور لم تكن الا مساواة اسمية قانونية فحسب ، خلت من أي مساواة في حظوظ الحياة المرسومة لهم .

فكان لا بد لهذه الطبقات الكادحة ، ولا سيما الطبقة العمالية الناشئة النامية في ظل البورجوازية الجديدة المتحررة من القيود البائدة ، وقد تبنت فلسفة الحرية وناضلت من أجلها ، ان تدفع بهذه الفلسفة الى نتائجها الطبيعية من المساواة التامة ، بما في ذلك ، المساواة الاقتصادية . وأن ترفض الاقتصار على المساواة القانونية فحسب . ولما لم يكن ذلك ممكناً إلا بالغاء الملكية الخاصة ، فقد ولدت الافكار الاشتراكية المطالبة بالغاء هذه الملكية للتوصل الى الحرية ، هذه الافكار التي عبر عنها أحسن تعبير وانطلق منها «برودون» المفكر الاشتراكي في النصف الأول من القرن التاسع عشر . وهكذا ولد الفكر الاشتراكي في ظل معركة النضال في سبيل الحرية .

من هنا كان لا بد ان يقوم التناقض بين مفهوم الحرية البورجوزاي وبين مفهوم الحرية الاشتراكي .فلم يكن من الممكن ان يتقبل البورجوازيون فكرة المساواة الاقتصادية محتجين بأن المساواة القانونية والسياسية التي تتيحها لجميع ابناء الشعب الدساتير والقوانين وحق الانتخاب والترشيح هي ضمان الحرية الحقيقي ، وأن أي التجاء من العمال وأمثالهم الى الاضراب او التظاهر او التكتل هو ضرب من محاولة فرض الرأي عن غير الطريق الديمقراطي ، وان للسلطات ، بل على السلطات ، ان تمنعهم من ذلك

بشتى الوسائل ، باسم الحرية وحفاظاً عليها .

ولم يكن من الممكن ان يتقبل العمال هذا الادعاء وهم الذين يعانون مشقة الحرمان وذل الاستغلال والخضوع ، وهم الذين يدركون انهم لم يستفيدوا شيئاً من هذه الحريات التي يتحدث عنهـــا البورجوازيون ، ما دامت الحرية نفسها ووسائل التعبير عنها سلعة او كالسلعة لا يمكن الحصول عليها الا بالثمن .

وكان لا بد ان يقوم الصراع بين مفهومي الحرية ممثلاً في هـــاتين الطبقتين . وقامت فعلاً ثورات عام ١٨٤٨ في انحاء اوروبا . ثم قامت ثورة «كومون باريس» عام ١٨٧١ . ثم ثورة روسيا عام ١٩٠٥ . ولكن هذه الحركات جميعها انتهت الى الفشل والى انتصار الرأسمالية. حتى عام ١٩١٧ حين انتصرت الثورة العمالية بقيادة الحزب الشيوعي في روسيا للمرة الأولى في تاريخ العالم .

وعلى رغم فشل الثورات الاشتراكية السابقة فقد كان على الرأسمالية مع ذلك ان تحسب حساباً لهذه القوة العمالية الناميـــة باستمرار والمهددة لوجودها ولامتيازاتها . لقد كان سهلاً عليها ان تقضي على الثورة المسلحة وهي التي تملك المال والسلاح ووسائل الانتاج والنفوذ الاجتماعي . ولكن لم يكن لها ان تقضي على الطبقة العمالية نفسها . فقد كان وجودها جزءاً من وجود النظام الرأسمالي نفسه . لذا كان عليها ان تخفف من أسباب سخطها وثورتها . ولم يكن ذلك سهلاً عليها ، متمشياً مع فلسفتهـــا الرأسمالية ، وايمانها بالفردية ، واطماعها التي لا تعرف حدوداً . ومع ذلك فقد تمكنت ، في الاقطار التي ساعدها الاستعمار على تحقيق تقدم اقتصادي وإنتاجي عظيم ، وعلى زيادة ثروتها زيادة عظيمة ، من ان تمتص كثيراً من السخط الثوري بمنح العمال امتيازاً بعد امتياز ، وحقاً بعد حق ، وحرية بعد حرية ، كلما شعرت ان نضال العمال قد وصل الى حد يهدد مصالحها او يهدد بقاءها . وتمكنت بذلك من تجنب ثورة العمال.

وبدأ تحول الرأسمالية من ذلك النظام الاستغلالي القاسي العنيف الذي عرفه العالم في القرن التاسع عشر الى نظام «دولة الخدمات «Welfare State» المعروف اليوم والقائم على اسس النظـام الرأسمالي في الملكيـة ، وعلى أهداف النظام الاشتراكي في الخدمـات وفي رفع مستوى الشعب المعـاشي .

في ظل هذا النظام المتطور عن النظام الرأسمالي الصرف بقيت أسس الحرية كما كانت في عهد النظام الرأسمالي القديم . وإنما اختلف تطبيق هذه الأسس بالمقدار الذي اختلف فيه المستوى المعاشي والتعليمي للطبقات العاملة بحيث أتاح لها ان تستفيد من فرص الحرية الممنوحة قانوناً ، وأن تحسن هذه الفرص وتنميها . إن الحرية ليست في متناول الجميع بعد . وستظل فرص الاستفادة من الحرية متفاوتة تفاوت الدخل والقدرة على شراء هذه الفرص . ولكنها مع ذلك أقـرب منالاً مما كانت عليه في الماضي .

وأما في الأقطار التي تخلفت في نموها الاقتصادي ، ولا سيما تلك التي عجزت عن دخول معركة الاستعمار في الوقت المناسب لهذا النمو ، فلقد عجزت الرأسمـالية عن تلبية حاجـات العمال المتزايدة . وكان امامها طريق واحد لا خيار لها في غيره ، طريق الصـراع الدموي الذي قد ينتهي بالنصر المطلق على الحركات العمالية بإقامة حكم دكتاتوري عسكري يلغي الحريات الديمقراطية كلها كما حدث في ايطاليا الفاشية والمانيا النازية وفي اسبانيا والبرتغال وبولونيا والمجر ومعظم دول أوروبا الشرقية قبل الحرب العالمية الثانية ، وقد ينتهي هذا الصراع الدموي بانتصار الثورة العمالية والقضاء على الرأسمالية قضاءً تاماً مع إقامة حكم دكتاتوري شيوعي يلغي ، كذلك ، الحريات الديمقراطية كما حدث في روسيا عام ١٩١٧ .

على ان التقدم الاقتصادي الذي تحقق في هذه البلدان نفسها بعد ذلك حيثما تحقق ، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية ، كان عاملاً اساسياً في

العودة الى الحرية . فانضمت المانيا وايطاليا الى ركب الدول الغربيــة الرأسمالية التملك ، الاشتراكية الخدمات ؛ بينما اتجه الاتحاد السوفييتي نحو مزيد من الحرية لجماهير الشعب خارج الحزب وداخل صفوفه .

وهكذا نجد ان الحرية مرتبطة أشد الارتباط ، في تحققها الفعلي ، بنوعية العلاقات الاجتماعية السائدة ، ولا سيما بمقدار التقدم الاقتصادي المتحقق . ومن أصعب الأمور ان تجتمع الحرية الى الفقر . وانما تمهّد طريق الحرية بالازدهار .

الفصل الثاني

الاستعمار والبلدان المتخلفة

١

في الفصل السابق تحدثنا عن مفهوم الحرية في الغرب وكيف توصل الغرب الى هذا المفهوم بتطوره الخاص وتجاربه الخاصة ، وكيف انتج تجربتين منفصلتين إحداهما بنت الأخرى ، ولكنها ، مع ذلك ، مناقضة لها . تجربة انتهت الى الديمقراطيات الغربية ، وتجربة في شرق اوروبا انتهت الى الحكم السوفييتي . وقد كان لكل من التجربتين ظروفها التي أحاطت بها ، فخلقت منها ما خلقت .

في بلدان آسيا وافريقيا ولدت ، وما تزال تولد ، تجربة نضال جديدة من اجل الحرية . تجربة نضال قد لا تختلف في أهدافها عن أهداف أي نضال من اجل الحرية والتي تتلخص في تحرير الانسان سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من القيود التي تكبل تقدمه وتحول دون مشاركته واشتراكه في جميع ما حققه ويحققه الانسان في تقدمه الحضاري. ولكنها مختلفة ، حتماً ، في طريقة تحقيق هذه الأهداف ، وفي العوامل

التي تحركها ، وفي نوعية القوى المشتركة فيها .

لقد لازم حركة النضال التحرري في الغرب نضال طبقي كان هو نفسه منطلق النضال من اجل الحرية ووعاء هذا النضال ، بل واساسه ، سواء في تجربته البورجوازية أو في تجربته الشيوعية .

وأما نضال الحرية في أقطار آسيا وافريقيا ، فعلى رغم أن الصراع الطبقي لا بد أن يؤثر فيه ويطبعه بطابعه ، فمنطلقه ووعاؤه واساسه هو نضاله القومي ضد الاستعمار . لقد ولد هذا النضال من خلال النضال القومي ، وترعرع في ظله ، وكان جزءاً منه بل وصنواً له . لم يكن مختلفاً عنه ولا منفصلاً . واذا كان للصراع الطبقي أثره في هذا النضال فلأن الموقف الطبقي من الحركة القومية نفسها كان موقفاً يتأثر بهـذا الصراع الى حد ليس بالقليل .

إن محاولة نقل الصورة الكاملة للنضال من اجل الحرية في الغرب ، بكل ما فيها من اسس الصراع الطبقي ، وفرضها على بلدان آسيا وافريقيا محاولة فاشلة ، لأنها تتناسى تناسياً كلياً أهمية الصراع القومي الذي خاضته هذه البلدان ، ولأنها تفترض في هذه البلدان وجود عوامل اقتصادية من التناقض الطبقي لم توجد فيها في الواقع إلا بقدر ضئيل وثانوي ولم يكن لها من الأثر الا اقل من القليل .

إن الصراع الطبقي الذي يحاولون به تفسير كل مظاهر النضال من أجل الحرية يفترض وجود تقدم انتاجي واقتصادي يخلق تناقضاً طبقياً يكون هو نفسه العامل الأساسي في عوامل النضال . والواقع عكس هذا تماماً ، لأن بلدان آسيا وافريقيا ، جميعها ، بلدان متخلفة وان ارادوا تأدباً تسميتها بالبلدان « النامية » . والبلدان المتخلفة ، وإن كان فيها اقطاعيون ورأسماليون وعمال وفلاحون ، بلدان متخلفة اقتصادياً ، كما انها متخلفة في كل ميدان آخر من ميادين التعليم والتنظيم والخبرة والوعي السياسي وانظمة الحكم والصحة والنظم الاجتماعية وغيرها . وقد يكون

فيها رأسماليون ولكن ليس فيها رأسمال طاغٍ ، إلا من خلال تعاونه مع الاستعمار ، أي معارضته لاتجاه الحركة القومية ، وقد يكون فيها طبقة عمالية ولكن قوتها أضعف من أن تقود حركة نضال إلا من خلال النضال القومي .

ان حركة التحرر القومي هي نفسها منطلق كل حركة تقدمية في هذه الاقطار التي كانت معاناتها للاستعمار مبعث كل حيويتها التي ملأت أسماع الدنيا اليوم . فالنضال الاشتراكي نفسه ، لا النضال من أجـل الحرية فحسب ، إنما انطلق من طبيعة حركة التحرر القومي ، ولم ينطلق من تصارع طبقي محض ، على رغم أن التصارع الطبقي لا بد أن يطبعه بطابعه .

إن ثورة الحرية في هذه الأقطار ثورة قومية . ومن هنا فهي تختلف تماماً ، في طريقها ، عن طريق ثورات الحرية في اوربا وإن اتصلت معها في اهدافها التي تحولت لتكون أهدافاً إنسانية عامة .

نشأت ثورة الحرية في هذه الأقطار من خلال النضال ضد الاستعمار . هذا النضال الذي بدأت معالمه مع قدوم الاستعمار مباشرة ، ولكن المعالم مـا لبثت أن تطورت ونمت ونضجت وارتفعت من مستوى رد الفعل البدائي الانعكاسي إلى مستوى الحركة الواعية الأصيلة التقدمية ، وأصبح لهـا أهداف مختلفة لكل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وكانت الحرية ، بمعناها الحديث الشامل ، احدى هـذه الأهداف الأساسية .

ولم يكن غريباً أن تتبنى هذه الثورة القومية في إحدى مراحل نموها الشكل الغربي للحرية المتمثل بالنظام الديموقراطي البورجوازي ، وأن تتوهم أن كل ما تحتاجه من أجل تنفيذ هذا النظام دستور تكتبه ، وقوانين انتخاب تنفذها ، وحكومات ديموقراطية تقيمها . لم يكن هذا غريباً بعد أن تعرضت شعوب هذه الأقطار للاستعمار الغربي زمناً طويلاً أو قصيراً ،

وعايشت المجتمع الغربي بأفكاره ونظمه وتعاليمه ، واتصلت به اتصالاً وثيقاً عن طريق اللغة والتعليم وعن طريق الاقتداء به ، وبعد أن أدركت أن الصلة قد انقطعت بينها وبين الأنظمة الاتوقراطية القديمة التقليدية التي ورثتها عن عهود ما قبل الاستعمار .

ولذلك فقد رافقت حركةُ المطالبة بالدستور وبالحرية في معظم هذه الأقطار حركةَ المطالبة بالاستقلال ، وكان النضال من أجل هذه نضالاً من أجل تلك في نفس الوقت . ولذلك ، أيضاً ، بدأ الاستقلال في معظم هذه الأقطار إن لم يكن فيها كلها ، باتخاذ نظام ديموقراطي للحكم على الأسلوب الغربي .

ولكن هذا النظام ما لبث أن تهاوى في هذه الأقطار قطراً بعد قطر ، وحلّت محله انظمة اخرى ، عسكرية أحياناً ، مدنية أحياناً اخرى ، مكشوفة الدكتاتورية أحياناً ، مستورة أحياناً اخرى ، محتفظة بأشكال الديموقراطية ، أو ضاربة بها عرض الحائط ، متجاوبة مع الشعب واطماعه في التقدم أو خانقة لهذه الأطماع كابتة رغبات الشعب . وهكذا ولدت « أزمة الحرية » في هذه الأقطار .

٢

ولكن قبل ان ندخل في تفاصيل هذه الأزمة وأسبابها لا بد أن نقف وقفة قصيرة نتبين فيها هذه الأقطار التي نتحدث عنها والتي تضم معظم أقطار آسيا وافريقيا ان لم نقل كل هـــذه الأقطار . فهذه الأقطار ، بالاضافة الى وحدتها القارية ، تجمعهـــا صفتان اساسيتان كان لها الأثر الأكبر في تقرير مصيرها وخلق الظروف المؤثرة في هذا المصير . أولاهما صفة التخلف ، والثانية صفة التعرض للاستعمار .

اما التخلف ، فعلى رغم انه ليس له تعريف قاطع ، فقد استعمل

للدلالة على جميع الأقطار التي ما تزال تتبّع الطرق التقليدية في انتاجها ، سواء من ناحية نوعية الانتاج أو كيفيته ، أو تلك التي بدأت في تطوير انتاجها نحو أساليب الانتاج الحديثة ولكنها لم تتمكن بعد من الخروج من نطاق طابعها التقليدي الموروث الذي ما يزال يطبع انتاجها بطابعه .

هـــذه البلدان جميعها تعيش في مستوى اقتصادي منخفض [1] . وأساليب انتاجها أساليب تقليدية غير قادرة على النمو . وعلاقات انتاجها علاقات في معظمها اقطاعية أو عشائرية ، تحتل الزراعة فيهــا النسبة الكبرى من قطاعات الانتاج .

وهي ، مع ذلك كله ، تنمو في عدد سكانها نمواً متزايداً يقصر عنه تزايد الانتاج الناتج عن الاتجاه نحو الأساليب الحديثة . وعلى رغم تدني المستوى الصحي والغذائي فالعناية الحديثة بصحة الاطفال تزيد من امكانيات هذا التزايد بشكل كبير .

ثم هي بلدان ما يزال التعليم فيها قاصراً عن أن يمتد الى كل طبقات الشعب . والطبقة المتعلمة الصغيرة الناشئة فيها حديثاً ، قليلة العدد ، مفتقرة الى الخبرة والتجربة والاختصاص لضآلة التعليم التقني وضآلة الفرص المتاحة لتنمية أي خبرة او اكتسابها .

ثم هي بلدان تواجه علاقاتها الاجتماعية أزمة واسعة عميقة ، من حيث ان اسس المجتمع القديم ، سواء في علاقاته الاقتصادية أو الطائفية او الاجتماعية ، ما تزال راسخة الأركان في الأرياف ، بينما تتعرض بعض أركان هذا المجتمع ، ولا سيما في المدن ، لموجة عارمة من امكانيات المدينة الحديثة بكل ما يمكن أن تقدمه من وسائل حياة ، وعلاقات مجتمع ، وصور فكر حديث .

---

١ على رغم أن بلداناً رافقتها ظروف خاصة ، كالكويت ذات المورد البترولي الضخم ، ولا يمكن اعتبارها بلداناً ذات مستوى منخفض اقتصادياً ، فمجتمعها مجتمع متخلف كذلك ، لأن الثروة التي غيرت من مستوى اقتصادها ثروة طارئة لا علاقة لها بتنفيذ أساليب المجتمع الانتاجية .

أما الاستعمار فقد تعرضت له جميع هذه الأقطار بشكل أو بآخر لم يكد ينجو منه قطر . بعض هذه الأقطار ما يزال يرزح تحت نير الاستعمار حتى اليوم . وبعضها الآخر رزح تحت نير الاستعمار بشكل مباشر أو شبه مباشر فـترة من الزمن ثم حقق استقلاله حديثاً بعد أن تمكن ، بتحدّيه للاستعمار ، من خلق قوة شعبية كانت الدافع الأساسي لكل محاولة تقدم سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي . وهذا البعض يضم الكثرة العظمى لأقطار آسيا وافريقيا . وثمة اقطار اخرى لم يطأ الاستعمار المباشر أرضها بشكل طويل الأمد ، ولكنها عانت من تدخله ونفوذه وامتيازاته ، فاستمر فيها الحكم التقليدي مع تعديلات بسيطة في انظمته واشكاله ، اقتضتها ظروف التقدم العالمية كما في إيران وأفغانستان وتركيا العثمانية .

ان مجموعة الأقطار التي ما تزال تعيش في ظل الاستعمار لها ، من حيث الحرية ، مشكلة واحدة هي تحقق الحرية القومية ، حرية مجتمعها من استعباد المجتمع الغريب . اما مجموعة الاقطار التي استقلت بعد طول استعمار فهـي التي ينصب عليها بحثنا الاساسي في الفصول القادمة لأنها هي التي تعطي وجه آسيا وأفريقيا الحقيقي . اما مجموعة الدول التي لم تواجه الاستعمار مواجهة مباشرة فقد افتقدت في كثير من الحالات ، عنصر التحدي المباشر الذي كان المحرك الاول لقوى الشعب في المستعمرات ، فافتقدت بذلك كثيراً من خصائص القوة الشعبية التي طبعت النضال القومي في تلك الاقطار ، فكان لها بذلك مصير غير مصير هذه الاقطار .

٣

هذه المجموعة الثالثة التي تمتد من يابان القرن التاسع عشر حتى يـمن ما قبل الثورة ، تعرضت لتيارات مماثلة من الضغط الاستعماري الغربي بشكل أو بآخر . ولكن دون ان يمتد هذا الاستعمار ليقلب الحكم التقليدي

القائم في البلاد او ليُحل سلطته مباشرة فوق سلطة البلاد .

جميع هذه البلاد ، كمثيلتها في كل اقطار آسيا وافريقيا ، كانت تعيش في ظل حكم تقليدي شرقي يقوم على أساس اسرة مالكة حاكمة تتبعها اسر واقطاعيات شبه حاكمة في مناطقها حكماً مطلقاً فردياً اقطاعياً يقوم على الحقوق التاريخية ، ومن أهمها حق الفتح ، أو حق الزعامة الموروثة ، ولا تتعدى وظيفة الدولة فيها صيانة الحدود وحفظ الأمن وجباية الضرائب البدائية . اما من الناحية الاقتصادية فقد قامت مجتمعاتها على أساس الزراعة التقليدية في ظل نظام اقطاعي هرمي لا تتعدى الصناعة فيه حدود الحرفة اليدوية ، ولا تتعدى التجارة حدود الحاجات المحلية والتبادل التجاري الضيق مع الاقطار الأخرى . اما من الناحية الاجتماعية فقد رافق هذا النظام الاقتصادي والسياسي نظام اجتماعي وأخلاقي منسجم معها يقوم على طبقية ضيقة الحدود صلبة ، وجبرية لا فكاك منها ، ويستند الى تقاليد دينية متحجرة فقدت مرونتها وحيويتها على مدى الزمن .

هذا المجتمع التقليدي واجه تحدياً طارئاً من الغرب في صورة مجتمع متقدم حضارياً لم يكن له عهد به من قبل . وكان لا بد من ردة فعل لهذا التحدي الذي لم تعتد هذه المجتمعات على مثله . وكان لا بد لأول ردة فعل أن تتخذ صورة الاصرار على المجتمع التقليدي والدفاع عنه وعن كل ما يرتبط به من انظمة سياسية واقتصادية واجتماعية . هكذا فعلت الصين واليابان والامبراطورية العثمانية في أول عهدها بهذا التحدي .

ولكن هذا الاصرار لم يكن بالاصرار المجدي لمقاومة هذه الموجة العارمة من القوة الحضارية المتقدمة . فاتجهت بعض هذه الاقطار لأعادة النظر في الموقف كله ومحاولة مواجهة هذا التحدي التقدمي بخطوات تقدمية شبيهة به ، لأنها هي وحدها التي تحمل عنصر القوة معها . لقد ثبت لهذه المجتمعات التقليدية ، عن طريق الهزيمة المتوالية في الحرب عجزها

الناضح عن مقاومة القوة المتحدية الضخمة اذا استمرت على تقليديتها . فكان لا بد لها من تغيير أساسي في تفكيرها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، أي لا بد لها من تغيير حضاري يخرجها من القوقعة التي دفنت نفسها فيها ، الى حيز الحياة العالمية والدولية التي وجدت نفسها ، مضطرة ، تدور في خلالها .

وتمكنت بعض هذه المجتمعات من ان تجد في حكامها واقطاعييها وتجارها أو في ضباط جيشها القدرة على رؤية الصورة المعتمة المقبلة عليها ، والقدرة على التصميم على رد هـذا الأذى الخطير . فبدأ هؤلاء انفسهم عملية التطوير والاتجاه نحو الحضارة الجديدة الطارئة اتجاهاً يستهدف اول مـا يستهدف التطوير العسكري والتطوير الاقتصادي ثم التطوير العلمي والسياسي والاجتماعي . ونجحت هذه الخطة في رد الأذى حيثما تركت القوى الغربية المجال لها لكي تنجح كما حصل في اليابان في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر ، وفشلت هذه الخطة حيثما كانت اطماع الدول الغربية أقوى من أن تسمح لمحاولات التطوير بالبقاء والنماء ، وتدخلت لتقتل هذه المحاولات في مهدها ، كما حصل لمحمد علي باشا في مصر ، ثم للسلطنة العثمانية بعد اعلان الدستور فيها .

في مثل هذه البلاد التي تمكنت فيها السلطة الحاكمة من ان تسبق جماهير الشعب في تطوير البلاد من المجتمع التقليدي المتحجر الى المجتمع العصري الحي ، كما في اليابان وكما في تركيا الحديثة بعد عام ١٩٢٣ ، لم تنشأ قوى شعبية كبيرة ذات شأن ، لأن المجتمع المتطور من أعـلى كان يمتص كل قوة من هذا القبيل يمكن ان يقدّر لها ان تنشأ ، أو كانت تلك السلطة قادرة على ضربها وخنقها في مهدها قبل ان تتاح لها فرص النمو والبقاء . وهي تتمكن من ذلك بمساعدة عاملين اثنين أحدهما قدرتها على مداومة التطور السباق بحيث تضطر القوى الشعبية الى اللهاث وراءها ، وثانيهما اعتمادها على السلطة الدكتاتورية التي تمنحها لنفسها ، وعلى تغذية

الروح الوطنية المتطرفة التي تصل حد العنصرية المقيتة ، واتخاذها هذه الروح أداةً لتجميع قوى الشعب وراءهـا والهاءها بذلك عن مطاليبها الاجتماعية .

لذلك كان اتجاه هذه الدول ، عادةً ، اتجاهاً عنصرياً عدوانياً ، واتجاهاً عسكرياً دكتاتورياً ، على خلاف الاقطار التي عانت من الاستعمار المباشر . وبقيت قضية الحرية فيها قضية ثانوية لم تكد تطرح فيها على بساط البحث الجدي الا بعد وصولها مرحلة النضوج حيث اتخذت اتجاهاً اقرب مـا يكون الى اتجاه الديمقراطيات الغربية . ولعل اليابان أبلغ مثل على ذلك .

ولكن كان ثمة مجتمعات مماثلة ، تعرضت لمثل هذه التيارات والتحديات التي تعرضت لها اليابان وتركيا ، ولكنها عجزت عن ان يكون لها في حكامها التقليديين القدرة على مواجهة التحدي الطارىء بفهم عميق لعوامله وحقائقه الاساسية . فقعد هؤلاء الحكام عن الأخذ بأسباب هذه الحضارة الطارئة عليهم ، بل وقاوموها ، مكتفين في كثير من الاحيان بمسايرة دول الاستعمار والخضوع لتوجيهاتها ، ومنحها الامتيازات وحق التدخل في شؤون البلاد ، محافظين على كل ما ورثوه من مظاهر نفوذ وحكم من العصور الغابرة ، كارهين لكل أسباب التغيير والتبديل فيها ، مبررين هذا الجمود كله بالمحافظة على التراث ، أو على الدين ، أو على القومية .

غير أن القوى الشعبية التي بدأ يطلقها رد الفعل للتحدي الاستعماري ، وعجز الدولة عن القيام بواجباتها ، كان لا بد لها ان تولد ، وكان لا بد لها ان تتجه ضد هذا التحدي من جهة ، ثم ضد هـذا النظام التقليدي الموروث الذي فضل ان يتعاون مع قوى الاستعمار ، مسلماً اياها حقاً بعد حق وامتيازاً بعد امتياز ، عـلى أن يغير في اساليب حكمه شيئاً ، من جهة أخرى . فكان في اتجاه هذه القوى الشعبية الناشئة ضد حكامها الضعفاء ، اتجاه في نفس الوقت ضد كل مـا يمكن أن يمثله هؤلاء الحكام ويتسلحون به في موقفهم من تراث ومن دين ومن تاريخ

ومن قومية ومن نفوذ . وبذلك لم تجد امامها إلا التيار الفكري الشيوعي الكافر بكل القيم الموروثة يمدها بقيم جديدة مادية تصلح منطلقاً لهـا في حربها في الاستعمار ومع النظام الرجعي في آن معاً . فكان اتجاهها هذا، كذلك ، مخالفاً لاتجاه الأقطار التي عانت مـن الاستعمار والتي جعلت الروح القومية سندها في نضالها . وحيثما انتصرت هذه القوى ، كما حدث في الصين ، لم تعد مشكلة الحرية تختلف في صورتها عن صورتها في الاتحاد السوفييتي نفسه الذي كان لها القدوة والمثل .

وبقيت بعض هذه الأقطار ، ممن لم تتعرض للاستعمار المباشر ، في انكماشها الأول أمام هذا الاستعمار الطارىء واختارت العيش في قوقعة القرون الوسطى ، كما حدث في الأفغان واليمن ، فتفادت بذلك ولادة قضية الحرية من الاساس . فلا حكام هذه الاقطار أثاروها ولا القوى الشعبية كانت موجودة لأثارتها . ولكن لم يكن من الممكن أن يمتد هذا التقوقع الى الأبد ، فلم يلبث شعب اليمن ، مثلاً ، ان كسر هـذه القوقعة ليرى النور ، ولينضم الى ركب الشعوب المناضلة من اجل الحرية.

وإنما بدأنا بوصف التطور في هذه الاقطار ، هذا التطور الذي اتخذ صوراً مختلفة اختلاف ظروف كل قطر وطريقة معالجـة الاستعمار له ومعالجته للاستعمار ، لنخلص الى معالجة الوضع في الاقطار التي استقلت من بعد استعمار ، والتي يضمها جميعاً مصير متشابه أنهاها اليه طبيعـة الحركة التحررية القومية التي كان لا بد لها أن تولد في ظل الاستعمار ، ومواجهة تحديه .

٤

هذه الأقطار التي عانت الاستعمار مباشرة مـدة طويلة أو قصيرة ، وناضلت ضد هذا الاستعمار فخلق لها نضالها قوة شعبية حققت الاستقلال

وفرضت وجودها الى حد ما على الحكومات التي تكونت بعد الاستقلال، وهي التي تمثل الكتلة الكبرى لدول آسيا وافريقيا ، هي التي تمثل وجه هاتين القارتين الحقيقي .

إن طبيعة القوى الفعالة في مثل هذه الأقطار مختلفة أشد الاختلاف عن طبيعة القوى الفعالة في الاقطار التي سبق ذكرها في المقطع السابق، نتيجة تجربة هذه الأقطار الخاصة واختلاف ظروفها وطبيعة تكوينها . فلقد وُلدت هذه القوى في ظل الاستعمار نتيجة تحديه للمجتمع التقليدي الذي طرأ عليه ، وانعكاساً لهذا التحدي . ولذلك فقد انطبعت بالطابع النضالي الموجه ضد الاستعمار وضد كل ما يلازم الاستعمار من معاني الاحتلال والتبعية والاستغلال والكبت ووأد الروح القومية .

فالاستعمار ، أولاً ، هدم النظام السياسي التقليدي القديم إما هدماً كاملاً وإما هدماً يحفظ عليه مجرد الشكل ويفقده كل معاني السلطة . وكان اختفاء النظام التقليدي من الوجود السياسي على يد القوى الطارئة الغريبة تحدياً كبيراً للشعب دفعه الى نوع من الحنين العاطفي والارتباط الروحي بالماضي الذي كان قبل قدوم التحدي . فكان سبباً لأثارة الروح القومية في الشعب وربطها بماضي البلد بكل ما يمثله هذا الماضي من معان سامية وتراث حضاري دون ان تكون ثمة حاجة للارتباط بقيود ذلك الماضي وتقاليده،مـا دام هذا الماضي لم يعد موجوداً ليفرض نفسه وعلائقه على الشعب . ولذلك كان هـذا الماضي ، التقليدي ، نفسه حافزاً مهماً للنضال وأساساً مـن أسس تكوين الروح القومية النضالية الجديدة لدى الشعب . فلم يكن الماضي عقبة ، ولم يكن ، في نفس الوقت ، قائداً ، وانما اصبح ملهماً وخالقاً وأساساً روحياً للمجتمع الجديد . لذلك فقد امتازت هذه القوى باتجاهها القومي .

ثم ان اختفاء النظام التقليدي قد فرض على الاستعمار ان يباشر حكم البلاد بنفسه أو بواسطة اعوان يأتمرون بأمره . فكان عليه ان يقيم جهازاً

للحكم اقرب ما يكون في تنظيماته وإدارته الى النظم الغربية لتأمين مصالحه وسيطرته ، فكان من حيث لا يقصد يدفع الشعب الى تعود هذه النظم الغربية التقدمية وتقبلها واحلالها محل النظم التقليدية الزائلة . وقد اعتمد في قيام هذا الجهاز بواجباته على فئة من اهل البلاد كان لا بد له ان يعلمها في مدارس تسير على الاسلوب الغربي لكي تخرج له موظفين يعتمد عليهم في ادارة الحكم في البلاد : فنشر التعليم والثقافة الغربية من اجل خدمة نفسه . ولكن كان لا بد ان يكون لهذا التعليم والثقافة اثرهما كذلك في خلق طبقة مثقفة ثقافة عصرية غربية متجهة بحكم الضرورة نحو الاهداف والاسس التي يقوم عليها المجتمع الغربي ، ومتأثرة بها أشد التأثر ، مما كان له أكبر الأثر فيما بعد في ايقاظ وعي الشعب ورسم اهدافه التقدمية . ولذلك فقد اتجهت هذه القوى الشعبية اتجاهاً تقدمياً .

وكان لاختفاء النظام التقليدي أثر آخر مهم في الحركة الوطنية . فقد جعلها وجهاً لوجه امام قوى الاستعمار : تصارعها دون ان يكون لها مركز للتجمع التقليدي الذي كثيراً ما اعتمد عليه النفوذ الاستعماري في الاقطار الاخرى لضرب الحركات الوطنية ، او لتوجيهها وجهة غير وجهتها الحقيقية معتمداً – على رواسب النظام التقليدي في نفوس الناس وولائهم المعتاد لهذا النظام . ولذلك فقد اتيح لهذه القوى الشعبية ان تتجمع على نطاق واسع ضد هذا الاستعمار الدخيل بعد ان افقدها الاستعمار روابطها التقليدية وولاءها القديم . فلم يعد لها ولاء الا للحركة النضالية الجديدة ، مما اتاح للقوى الوطنية المنطلقة قاعدة أكبر للعمل دون تدخل من بقايا ماضٍ كان عقبة في الأقطار الأخرى التي بقي لها نظامها التقليدي . ولذلك فقد اكتسبت هذه القوى الطابع الشعبي .

على أن الاستعمار الذي حاول تغيير نظم المجتمع التقليدية بالقدر الذي يؤمن له مصالحه ، قد أبقى على نظم الاستغلال الاقتصادي التقليدية في كل ما لا يتعارض مع استغلاله هو لموارد البلاد . فهو في نفس الوقت

الذي عمل فيه على هدم النظام السياسي القديم ، أبقى على النظام الاقتصادي الاقطاعي ، بل لقد عمل على تثبيت دعائم هذا الاقطاع ، وتوصل بواسطة النظم الجديدة لتسجيل الأراضي والأملاك الى تحويله من معناه العشائري القديم القائم على المسؤولية المشتركة ، والذي ميزه عن الاقطاع الأوربي المعهود – الى مغنى التملك الفردي والاستعباد على أبشع صوره . وكان يرمي بذلك الى اهداف عديدة من أهمها محاولة كسب طبقة الاقطاعيين الى جانب الاستعمار ، والقضاء على قدرة الفلاحين على المقاومة ، والتخفيف من واجبات جهاز الحكم بالاعتماد على رجال الاقطاع وتعامله معهم مباشرة بدل التعامل مع جماهير الفلاحين ، ثم امكانية توجيه الاقطاعيين الى العناية بالمنتجات التي تهم الاستعمار بدل العناية بالمنتجات التي تهم سكان البلاد في الدرجة الأولى .

واضاف الاستعمار الى النظام التقليدي القديم في الاستغلال ، بعد ان زاده بشاعة وظلماً ، استغلاله هو لموارد البلاد كلها ولاقتصادها ، وتوجيه هذا الاقتصاد بحيث يؤمن المواد الخام للبلد المستعمر بأرخص الأسعار ، وليخلق في نفس الوقت مجالاً لبضائعه المصنوعة يحتكر سوقها ويضمن تصريفها ، ثم ليضمن استغلالاً طيباً لرؤوس امواله التي أتى بها لتوظيفها في هذه المستعمرات .

وكان من أثر ذلك كله خلق الشعور بالحرمان وبالاستعباد في جماهير الشعب الكادحة التي فقدت ارتباطها بنظامها السياسي السابق ، وتوجيه هذا الشعور ضد الاستعمار الذي مثّل ، امام جماهير الشعب ، ذروة الاستغلال بوجهه الاستعماري المباشر وبوجه الحامي لاستغلال الاقطاع – هذا النظام الذي افاقت الجماهير على بشاعته بما بعث فيها تحدي الاستعمار من وعي جديد ، وبما بعثه التعليم العصري من تعاليم جديدة ومفاهيم جديدة ، وبما خلق من مجتمع اقتصادي جديد زعزع اركان النظام الطبقي القديم ، وخلق طبقة جديدة من سكان المدن المرتبطين بهذا المجتمع الجديد

ومعظمهم من مهاجري الأرياف الذين هجروا ريفهم نتيجة شعورهم بالحرمان الشديد في ظل الانظمة التي عاشوا فيها ، وطمعهم في ان يجدوا حياة افضل في المدن .

هذا الشعور بالاستغلال الاقتصادي والحرمان جاء متأخراً ، بطبيعة الحال ، عن الشعور بالتحكم السياسي . لأن هذا الاخير تتضح معالمه منذ تطأ أرجل المستعمر أرض الوطن ، بينما يحتاج الاستغلال الى مدى من الزمن حتى تتضح آثاره . وكان طبيعياً كذلك ان يتجه العداء للاستغلال ضد الاستعمار والاستغلال الأجنبي أولاً ، ثم ما يلبث ان يتجه العداء نحو الاستغلال المحلي كذلك ، سيما بعد انتشار الثقافة الغربية والمفاهيم الغربية. وسيما بعد نشوء طبقة العمال الجديدة ، وسيما بعد ان طلع الاتحاد السوفييتي على العالم عام ١٩١٧ بنظرياته الاشتراكية واقعاً ملموساً بدلاً من افكار أو تحركات بسيطة عديمة الاثر في العالم الأسيوي والافريقي . فاذا أضفنا الى ذلك ان الاتحاد السوفييتي نفسه ، زعيم الحركات الاشتراكية في العالم،قد وقف من كثير من الحركات الوطنية موقف الحليف المشجع ، ولا سيما حين كانت علاقاته تسوء مع الدول الغربية المستعمرة ، تجمعت لدينا الاسباب التي دفعت هذه الحركات الوطنية المناضلة الى الاتجاه اتجاها اشتراكياً ، ولا سيما تلك الحركات التي امتد نضالها الى مدى طويل .

وفي نفس الوقت فلقد أثار الاستعمار ، بما يعني من استعباد مطلق لمصير المجتمع كله ، وبالتالي لمصير المواطن فيه ، الوعي العميق على ضياع الحرية . ان تاريخ هذه الاقطار جميعاً لم يكن فيه مثل مستديم للحرية الديموقراطية . لقد كان الحكم الاوتوقراطي المطلق هو طابع الحكم فيها جميعاً وعلى مدى الازمان . وعلى رغم ان التاريخ لا يخلو من شواهد وامثلة على الحرية يتمتع بها شعب ما في ظل حاكم ما ، فان نظام الحكم نفسه لم يكن فيه من الضوابط والاجهزة والمؤسسات ما يضمن بقاء مثل هذه الحرية الى امد طويل .

لم يكن للشعب اذن في هذه الاقطار ، في اندفاعه نحو الحرية ، ان ينظر الى وراء ، أو يستمد من تراث ، وانما كان يستند ، أولاً ، الى انعكاس طبيعي لفعل الاستعمار في كبت حرية المجتمع ككل، وكبت حريات الافراد والجماعات . وكان يستند ، ثانياً ، الى الانفتاح الذي ادى اليه اختلاط الحضارة الغربيـة بالمجتمع الشرقي والى الفلسفات الديموقراطية التي تقوم عليها هذه الحضارة .

وعلى رغم ان المجتمع الشرقي لم يعرف الحرية بمعناها الحديث سابقاً، فلقد كان استعباده ، مع ذلك ، على يد حكامه شيئاً آخر لم يدعه الى الثورة الجماعية من اجل الحرية كما فعل حين استعبده الاستعمار الغربي . وهو ، في ثوراته ضد طغيان الحكام في التاريخ كـان يكتفي بتغيير الحاكم الظالم دون ان يتطلع الى تغيير نظام الحكم . والواقـع أن الفرق كبير بين استعباد أي حاكم اوتوقراطي شرقي وبين استعباد هذا الاستعمار الطارىء . فالحاكم في الشرق ، على رغم سلطاته التي لا يحدها حد ، إنما كان يحكم حكماً تقليدياً في مجتمع تقليدي ، لا تتعدى واجبات الدولة فيه جمع الضرائب وحماية الحكم والحدود . فطبيعة الحكم ليس فيها تدخل مباشر من الحاكم في شؤون الرعية ، واجهزة الدولة مقصورة على القليل القليل منها . فلم يكن المواطن العادي ليشعر بضغط الدولة على مصيره وشؤون حياته اليومية ، والمواطن نفسه . في مثل هذا المجتمع ، مواطنٌ مجالات التغيير والطموح في حياته محـدودة ، لا تتعلق كثيراً بسياسة الدولة ولا بوجودها ولا بنوع حكامهـا . ولكن الاستعمار ، بقوانينه الجديدة وبحاجته الى تنظيم مجتمع يتناسب مع غاياته العسكريـة والسياسية والاقتصادية بدأ يتدخل في شؤون الناس أكثر فأكثر لينظم لهـم اشياء في حياتهم لم يكن من شأن الحكام السابقين ان ينظموهـا . واتسعت أجهزة الحكم ووظائفه وتكاليفه التي يدفعهـا الناس ، وفُرضت عليهم قيود وقوانين لم يكن لهم بها من عهد من قبل . فكان هـذا التدخل

شيئاً جديداً في حياة الناس لم يألفوه . وكرهوه ، وشعروا انه ضغط على حريتهم التي ألفوها وتعودوا عليها .

ومن ناحية اخرى فلقد كان « الاستعباد » السابق جزءاً من نظام كامل تطور على مر السنين ليلائم الاوضاع التي كانت تعيش فيها شعوب هذه الاقطار . كان جزءاً من نظام تربى عليه الناس لا جيلاً ولا جيلين ولكن مئات من السنين . كان الناس جزءاً من هذا النظام وكان النظام جزءاً من حياة الناس ، ولم يكن ثمة شعور عميق بالتناقض ، ولا تساؤل كبير عن حكمة هذا النظام . ولم يكن العالم الذي يتصلون به ليقدم لهم قدوة اخرى ، ونوعاً آخر من انظمة الحكم يتطلعون الى تحقيقه . ولكن الاستعمار حين جاء ليهدم النظام القديم كله ، بأسسه ونظرياته ووسائله واجهزته ، أفقد الاستعباد القديم مرتكزه الاساسي ، وكان لا بد للشعب وللمواطنين من ان يفتقدوا الحرية التي لم يفتقدوها طيلة بقاء النظام التقليدي القديم .

ومن ناحية ثالثة فالاستعمار حكم هجين غريب أجنبي . وعلى رغم ان اقطار الشرق لم تعرف حرية المواطنين في أنظمة ديموقراطية ، فقد عرفت ، دائماً ، الثورات القومية على الحكم الأجنبي . حتى الاسلام ، بقوته الموحدة الضخمة ودعوته الى المساواة والاخاء ، لم يتمكن من أن يذيب العناصر القوية التي ضمها تحت لوائه في بوتقة واحدة . وظل الفرس ، مثلاً ، يقومون بالثورة اثر الثورة ، يلبسونها مرة شكلاً دينياً ، ويلبسونها مرة شكلاً سياسياً ، حتى استتب لهم السلطان داخل الدولة الأسلامية الكبيرة الجامعة أولاً ، ثم انتهوا بالانفصال عن سائر الاقطار الأسلامية الأخرى لاسيما الاقطار العربية . ولقد كانت هذه الثورات تحدث حتى حين يكون الحكم الغريب قريباً في حضارته أو عنصره او جغرافيته من المحكومين ، فكيف بها حين يكون الحكم الجديد ممثلاً لمجتمع جديد كل الجدة لا صلة له بالمجتمع القديم ، لا من الناحية الحضارية ولا التاريخية

ولا الجغرافية ؟

أضف الى ذلك كله أن الاستعمار كان مضطراً الى ان يحافظ على نفسه وعلى مصالحه بكبت كل ما من شأنه ان يهدد هذه المصالح ، وباستعمال ألوان القسوة والشدة من نفي وسجن وتعذيب وقتل ، وبمنع كل تكتل معارض وحركة مناوئة سواء تمثلت بعريضة أو بحزب او بمظاهرة أو باضراب أو بثورة . ولذلك فقد اخترع قوانين وانظمة تكبت حق المواطنين في إبداء رأيهم . وكان لا بد للشعب مقابل ذلك أن يثور على هذه الاجراءات مطالباً بالحرية .

وعلى رغم ان الاستعمار يمثل هذه القوة الغاشمة التي تتحكم في البلاد فانه ، الى جانب ذلك ، يمثل مجتمعاً غربياً ذا حضارة قامت على اسس مبادىء الحرية ، وعلى اسس النظام الديموقراطي . وكان الشعب المحكوم، بسبب تعرفه على هذا المجتمع الجديد اختلاطاً وتعليماً وأسفاراً الى مصادر حضارته ، وبما اضطر إليه الاستعمار من نشر للثقافة ، ولو على نطاق محدود ، وتعليم لغته وثقافته ، وبالتالي إتاحة الفرصة لعدد كبير من الناس للاتصال بمصادر هذه الحضارة – كان هذا الشعب قد فتحت له أبواب الاتصال بمذاهب الحرية والديمقراطية في العالم . فلم يعد غريباً عن الاهداف الكبيرة التي نادى بها وحققها المجتمع الغربي الحديث ، ولم يعد بحاجة لأن يفكر في شكل جديد لهذا الهدف ، هدف الحرية ، فاتخذ المطالبة بالحرية وبشكلها الديمقراطي ، على الاخص ، هدفاً له لم يقل اهمية ووزناً ، في جميع هذه الاقطار ، عن المطالبة بالاستقلال وبالوحده القومية . بل كانت المطالبة بأحدهما مرادفة للمطالبة بالآخر .

وهكذا امتازت جميع الحركات الاستقلالية في هذه الاقطار بانها جعلت المطالبة بدستور يمثل الشعب جزءاً لا يتجزأ من حركة المطالبة بالاستقلال . وكان طبيعياً أن يشتد ايمان الشعب بهذا الهدف وتعلقه به كلما اشتدت مقاومة الاستعمار لتحقيقه ، أو كلما حاول الاستعمار تزييف

إرادة الشعب ، وان ينتقل هذا الهدف تدريجياً من طبقة متعلمة مثقفة نادت به اول الأمر ليصبح مطلباً شعبياً عاماً تنادي به جميع الطبقات الشعبية وليصبح جزءاً من نضالها ومن مفهومها التقدمي .

٥

أولئك الذين يردون اسباب فشل النظام الديموقراطي في بلدان آسيا وأفريقيا بعد الاستقلال الى عدم تمرس الشعب في هذه الأقطار بالديموقراطية إذن واهمون . فكثير من شعوب الأرض لم تتمرس بالاستقلال ولا بالاشتراكية ولا بالديموقراطية ، ولكنها مع ذلك ليست اقل تمسكاً بها من غيرها ، لأنها دفعت ثمن النضال من اجلها . والشعوب التي تتمتع بالديموقراطية او بالاشتراكية اليوم لم تتمرس بها الا بعد أن ناضلت في سبيلها . ان التطلع الى الحرية والكفاح من اجل الحرية هو ضمان الوصول اليها وتحقيقها . والشعوب التي تبدو اليوم عميقة الجذور في ديموقراطيتها ليست في الواقع عميقة الجذور بسبب تمرسها بها وإنما بطول نضالها من أجلها . إن بريطانيا ، وهي التي تبدو أعمق الأمم جذوراً في ديموقراطيتها ، لم يمارس شعبها حق الانتخاب العام إلا عام ١٨٨٨ ، ولم تمارس نساؤها هذا الحق الا عام ١٩١٩ . وكما أن « تمرس » الشعب بالاقطاع ، كما هو في بلدان آسيا وأفريقيا ، لا يعني أن الشعب سيحرص على بقاء الاقطاع : فكذلك عدم تمرسه بالحرية في الماضي لا يعني عدم تطلعه اليها . ان التطلع الى الحرية إنما تتقرر مدى اصالته بمدى أصالة النضال وعمقه .

ولقد كان الاستعمار هو التحدي الاكبر للمجتمعات الشرقية ، التحدي الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ . ومن اجل ذلك كانت القوى التي خلقها انعكاس هذا التحدي من اكبر قوى التاريخ كذلك . ومن اجل

ذلك ، ايضاً ، كانت هذه القوى ، وان اتفقت في اتجاهها العام في كل البلدان التي تعرضت للاستعمار المباشر ، متفاوتة في زخمها واندفاعها تفاوت الاستعمار في مبلغ تحديه لمجتمعات هـذه البلدان طولاً وعرضاً وعمقاً . ففي الهند ، التي قضى الاستعمار قضاءً مبرماً على حكمها التقليدي السابق ، باستثناء بعض الولايات التي احتفظ لها بالشكل دون الجوهر ، والتي طال فيها أمد بقاء الاستعمار الكامل الشامل اكثر من قرنين من الزمان ، هذا إذا لم نحسب حساباً « لوجود » الاستعمار قبل ذلك ، والتي تغلغل الاستعمار في مجتمعها ليشمل بأثره كل لون من ألوان الحياة ، والتي امعن فيها استغلالاً اقتصادياً بشعاً مئات من السنين ، والتي استعمل في حكمه فيها كـل انواع الأرهاب والخديعة والدس والتفريق ، ولجأ لجميع وسائل الكبت والضغط غير مستثن وسيلة مهـما بلغت من الشدة والصرامة ، — الهند هذه ، لا غرابة اذن في ان تنطلق منها اكبر قوة قومية شعبية اشتراكية مؤمنة بالحرية في الشرق كله ، بل لقد كانت استاذاً ومعلماً وقائداً لغيرها من الشعوب في آسيا وافريقيا.

والجزائر ، هذا القطر العربي الذي تعرض لأطول استعمار في الوطن العربي ، والذي بلغ تحدي الاستعمار فيه للمجتمع القديم حد الغاء هـذا المجتمع لا بكيانه السياسي والاقتصادي فحسب ، بـل وبتاريخه ولغته ودينه ايضاً ، وكان يبدو له انه نجح في مهمته هذه نجاحاً لم يسبق له نظير حتى إنه اعتبر الجزائر جزءاً من فرنسا نفسها — هذا القطر ، هو نفسه الذي خلق اكبر قوة معادية للاستعمار في افريقيا كلها ، لا في الحجم ولا في طول المقاومة ، ولكن في الشمول ، بكل مـا يمكن أن تضم كلمة الشمول من معنى . الشمول الافقي ، بمعنى انها ضمت جميع طبقات الشعب وعزلت الخونة المتفرنسين ، والشمول العمودي ، بمعنى انهـا لم تكن مجرد ثورة مسلحة ، بل كانت أكبر الثورات الآسيوية الأفريقية عمقاً وفهماً وتخطيطاً ، وأكثرها تمثيلاً لحقيقة خصائص القوى القومية في

هاتين القارتين واصالتها .

ومع ذلك ، فلئن اختلفت هذه البلاد في عمق حركاتها القومية ، فهي لا تختلف في اتجاهها العام . ففي بورما وغانا وكينيا ، وفي مصر وسوريا والعراق ، وفي كل بلدان آسيا وافريقيا التي تعرضت للاستعمار المباشر حركات في نفس الاتجاه وان لم تتساو في العمق وفي الاصالة . وفي بعض هذه الاقطار ، حيث كان عمق التحدي سطحياً سواء في طوله او في مدى أثره ، كما في سوريا وكما في مصر وكما في بعض بلدان أفريقيا التي « منحتها » بريطانيا وفرنسا استقلالها قبل ان تبلغ الحركة القومية فيها درجة النضوج المحتمة ، لم تأخذ الحركات القومية الأصيلة المعبرة عن ردة فعل الاستعمار سماتها الأصيلة ، وخصائصها الشاملة ، الا بعد زوال الاستعمار المباشر .

في أقطار آسيا وافريقيا ، اذن، تمركزت القوى المطالبة بالحرية في الحركة القومية ذاتها . فكانت هي هي نفسها المطالبة بالاستقلال ، وهي نفسها المطالبة بالحرية ، وهي نفسها ، حيثما أتيح لها النضوج ، المطالبة بالاشتراكية . وكانت بذلك تختلف أساسياً في تكوينها عن تكوين القوى التي حققت الديموقراطية في الغرب ، وهي قوى الطبقة البورجوازية ، وعن تكوين القوى التي حققت الاشتراكية في روسيا ، وهي قوى العمل ممثلة في الحزب الشيوعي . فالقوى القومية في هذه الاقطار قوى شعبية عامة تضم معظم فئات الشعب وطبقاته ، بل وكثيراً من اقطاعييه ورأسمالييه ، الذين لم يتحالفوا مع الاستعمار ومع أجهزته المختلفة .

فهذه القوى القومية كانت تطالب بالدستور وبالحريات كما تطالب بالاستقلال نفسه وفي نفس الوقت . بل كانت تعتبر حصولها على الدستور الذي تريد قمة حركتها الاستقلالية . ولم تكن مطالبتها بالدستور مجرد غطاء لمطالبتها بالاستقلال واعطاء هذا الاستقلال وجهه الشرعي حسب المفهوم الغربي . بل كانت ايماناً من هذه القوى بأن طريق الحرية هو

طريق الكرامة وطريق المستقبل وطريق التقدم .

إن ارتفاع مستوى النضال القومي من مستوى ردة الفعل البدائية التي تقتصر على طلب إخراج الغاصب ، الى مستوى المطالبة بالاستقلال بمعناه الحديث، الى مستوى المطالبة بالحريـات السياسية للمواطن ، إلى مستوى التحرير الاقتصادي للمجتمع وللمواطن من كل صنوف الاستغلال — هو نفسه تاريخ نضال هذه الأقطار القومي، وهو نفسه تاريخ نضالها من اجل الحرية .

الفصل الثالث

أسباب الأزمة

١

عندما حققت أقطار آسية وأفريقيا استقلالها بعد نضالها المرير اتجهت جميعها نحو النظام البرلماني الديموقراطي، تعبيراً عن ايمانها بالحرية وتقديساً لها . ومع أن القوى الشعبية التي حققت هذا الاستقلال كانت انعكاساً لتحدي الاستعمار ، وكانت مناقضة لكل مساوئه ، فقد كانت منفتحة على ما في المجتمع الغربي من ثروات فكرية وعلمية واجتماعية . فلم تنغلق عليها ، بل تبنتها وحولتها تراثاً انسانياً بعد ان كانت تراثاً غربياً صرفاً .

ولكن هذه الأقطار ما لبثت أن فقدت نظامها البرلماني الديموقراطي ، إما شكلاً وموضوعاً ، وإما موضوعاً فحسب مع احتفاظها بالشكل .

١ نستثني الهند ، ولها ظروفها الخاصة بها والتي سيأتي ذكرها ، ونستثني بعض الأقطار الافريقية التي لم يمض على حصولها على استقلالها إلا زمن قصير ، وما تزال في بدء تجربتها .

وحل محل هذا النظام أنظمة مختلفة من الحكم الفردي قد تتفاوت في الشدة والعنف ، وقد تختلف في طريقة الحكم وغاياته ، ولكنها لا تختلف في أسلوبها الدكتاتوري العام .

فمن اندونيسيا في أقصى الشرق الى فيتنام الى بورما فباكستان فسيلان، الى معظم الأقطار العربية ، ثم الى غانا وغينيا والتوغو والداهومي ، امتدت الانقلابات واحداً بعد آخر بشكل أو بآخر لتطيح بالنظام البرلماني، ولتطيح بالحريات السياسية العامة، ولتقيم محلها انظمة عسكرية مكشوفة ، أو انظمة مدنية تخفي جهازاً عسكرياً حاكماً ، وتستمد سلطاتها في الواقع من القوى المسلحة التي تعتمد عليها .

فاذا أضفنا إلى هذه المجموعة مجموعة الدول التي لم يطأ أرضها الاستعمار أو تلك التي مر عليها مروراً خفيفاً كالحبشة وإيران وسيام ، وأضفنا مجموعة الدول التي اتجهت في ثورتها الاتجاه الشيوعي ، وأضفنا مجموعة الدول التي جنحت نحو الدكتاتورية خوفاً من الانقلابات والثورات، كانت الحصيلة أزمة عامة في الحرية تصيب كل اقطار آسيا وافريقيا تقريباً .

فلماذا نشأت هذه الظاهرة ؟ ما هو تفسيرها التاريخي ؟ إنها ، بالتأكيد، ليست صدفة عابرة ، وإلا لما عمت جميع هذه الاقطار . ولئن كان في كل قطر ميل محلي لاتهام شخص أو فئة بحب السلطة وحب الذات فواضح ان هذه الظاهرة أعم واشمل من أن يفسرها مجرد طمع شخصي ينبعث في كل هذه الاقطار دفعة واحدة أو في فترة وجيزة لا تكاد تتعدى عشر سنوات . ولا بد أن نبحث عن تفسير هذه الظاهرة فيما هو أعمق من الصدفة ، وأعمق من الانحراف الشخصي أو الحزبي او العسكري .

إن انعدام الحرية في بلد كالحبشة وسيام وإيران لا يصعب تفسيره، لأن هذه الأقطار لم تواجه الاستعمار العميق مدة طويلة ، فلم تواجه التحدي الذي أطلق فى غيرها القوة الشعبية القومية القوية الهادفة الى الحرية .

إنها تنتظر التطور البطيء التدريجي الذي يمهد له الجهاز الحاكم كما جرى في اليابان ، أو تنتظر نمو القوة الشعبية الداخلية متأثرة بجيرانها ومقتدية بهم .

ولا يصعب تفسير انعدام الحرية في بلاد اتجهت الوجهة الشيوعية . فلقد وضعها نزاعها مع الاستعمار من جهة ومع نظامها التقليدي الموروث المتعاون مع الاستعمار من جهة أخرى ، في موضع يكاد يفرض عليها هذا الاتجاه . والاتجاه الشيوعي معروف الرأي في قضية الحريات السياسية.

ولكن المشكلة إنما تظهر في وجهها الحقيقي في تلك الأقطار التي تعرضت للاستعمار المباشر تعرضاً أساسياً، سواء من حيث المدة أو من حيث العمق والتي أتيح لها أن تخلق قوى شعبية نضالية تمكنت في خلال تكوينها وتطورها من استهداف الاستقلال والحرية في آن معاً . أهي ، فعلاً ، كانت ذات تعلق سطحي بالحرية ، زال وزالت آثاره بمجرد زوال الاستعمار والحصول على الاستقلال ؟

هنـاك ، طبعاً ، أولئك الذين يكتفون بالنظرة السطحية العابرة ليجيبوا عن هذا السؤال بالأيجاب ، وليقولوا إن هـذه القوى الشعبية المناضلة لم تكن تناضل إلا من اجل الاستقلال وحده ، وأن أي ادعاء بأنها كانت تناضل من أجل الحرية ، أو من اجل العدالة ، أو من أجل أي هدف آخر غير هدف الاستقلال إنما يحمّل هذه القوى ما لم تحمل هي نفسها في اي وقت من الاوقات .

ولكن تحليل هذه الحركات ، في تاريخها ونشوئها وطريقة نضالها واستهدافها محاربة الكبت الاستعماري، وفي وقوفها ضد كل ما من شأنه ان يحد من حريتها في العمل والتكتل وابداء الرأي وحق التظاهر والاضراب، وشهادة الارواح التي بذلت والدماء التي سالت في هـذا السبيل ، لا يمكن أن تستريح الى هذا الاستنتاج . ولا بـد من البحث عن أسباب أخرى سهلت لهذه الأزمة ان تنشأ فتنتصر على إرادة الحرية التي خلقتها

الحركات النضالية .

ولا بد لنا في البحث عن أسباب هذه الظاهرة ان نتجاوز الأسباب المحلية التي تقتصر على قطر فلا تتعداه ، لنبحث عن الأسباب العامة التي تشترك فيها كل هذه الأقطار ، ما دامت الظاهرة عامة وشاملة . وهنا لا بد أن يبرز أمامنا عاملان مهمان مشتركان بين هذه الاقطار جميعاً . الأول هو حصول هذه الأقطار على استقلالها منذ امد قصير . والثاني هو تخلف هذه الأقطار تخلفاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً . ومن دراسة آثار هذين العاملين تتضح جذور الأزمة وأسبابها .

٢

في جميع هذه الاقطار قامت بعد الاستقلال حكومات وطنية ذات أنظمة برلمانية ديموقراطية استندت في تشكيلها الى أركان الحركات القومية التي قادت النضال الشعبي ضد الاستعمار . وكان حرياً بالحكومات الوطنية هذه ، وهي المرتبطة بالنضال الشعبي ، أن تمضي في تمثيل الشعب في الحكم ، وأن تحقق له أهدافه . هذه الأهداف التي انطلقت من منطلق بسيط يطلب الاستقلال ، ثم نمت ونضجت وتعدت مطالبها مجرد الاستقلال لتشمل تحقيق الحرية السياسية ، ثم لتشمل تحقيق الحرية الاقتصادية .

ولقد التف الشعب ، فعلاً ، حول هذه الحكومات ومنحها ثقته وتأييده الجامع بشكل لا يتاح لحكومات أتت عن غير طريق النصر الثوري . فلقد اعتبر الشعب تولي هذه الحكومات للحكم نصراً ثورياً له ولنضاله الطويل ، وتعويضاً عن دماء الشهداء التي أريقت ، والحريات والكرامات التي هدرت ، والأموال التي ضاعت . لقد وضع الشعب كله آماله في الحرية وفي التقدم في هذه الحكومات الوطنية .

على ان هذه الحكومات ما لبثت ان اظهرت عجزها عن ان تكون

في مستوى هذه الآمال التي وضعها الشعب فيها . وما لبثت ان فقدت ثقة الشعب فيها وتأييده الجامع لها وظهرت تناقضاتها مع طبيعة النضال الشعبي بشكل كانت حمى الحركة الوطنية تخفيها .

فالحركات الوطنية في هذه الاقطار المتخلفة انما تزعمها في معظم الاحيان زعماء البلاد التقليديون ، من اقطاعيين وعشائريين واصحاب زعامات موروثة من المرحلة التقليدية السابقة ممن أضر بهم وبمصالحهم وبنفوذهم هذا الاستعمار الطارىء الغريب ، وممن لم يرضوا بان يربطوا مصيرهم كاملاً بمصير الاستعمار كما فعل زملاء لهم . كما تزعمها كذلك ، اصحاب رأس المال الجديد الذي تكون بعد قدوم الاستعمار بسبب التغيير الأساسي الذي أدخله هذا الاستعمار في حياة البلاد الاقتصادية ، وبالاخص اولئك الذين رأوا اقتراب رايات النصر من الحركة القومية ووجدوا ان من مصلحتهم ان يتلونوا بلونها ، أو اولئك الذين شعروا بأن زوال الاستعمار سيعطيهم الفرصة لتنمية ثرواتهم بشكل لم يكن يتاح لهم ما دام رأس المال الاستعماري مسيطراً على مقدراتهم . تزعمها هؤلاء جميعاً ، وبينهم من لم يكن يتطلع الى اكثر من مصلحة يحققها عن طريق هذه الزعامة ، وبينهم من سيطرت عليهم فعلاً كراهية الاستعمار واخذهم النضال الوطني القومي في تياره القوي الجارف .

ولقد كان هؤلاء ، بما تمتعوا به من نفوذ او مال او ثقافة في قطر متأخر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، هم المؤهلين لهذه القيادة والزعامة ، وهم الذين تولوا امور الحكم بعد الاستقلال ، وكان عليهم ان ينفذوا رغبات التيار الشعبي وان يتمثلوا آماله واهدافه . ولم يكن ثمة ضير من توليهم قيادة الحركات النضالية القومية اثناء النضال ، فان من طبيعة هذه الحركات أن تجمع قوى الشعب في جميع طبقاته . فالاستعمار ليس عدواً لطبقة واحدة ، بل هو عدو للمصالح الوطنية كلها وطبقات الشعب كله .

وإنما انكشف التناقض وظهر الضير حين نجحت الحركة الاستقلالية في

تحقيق الاستقلال وفي تولي زعمائها الحكم ، وظهر ان الروح القومية التي كانت تدفع معظم هؤلاء الزعماء الى قيادة النضال لم تكن كلها روحاً قومية خالصة لوجه القومية ولوجه الشعب ، وانما داخلها ، ايضاً وبنفس الوقت ، روح الدفاع عن المصالح التي اوذيت ، او عن المصالح التي وقف الاستعمار حائلاً دون تنميتها واستغلالها اوسع استغلال .

فتولى الحاكمون الجدد الحكم على أساس من الحرية السياسية والنظام البرلماني الذي ضمن لهم سنداً برلمانياً وشعبياً رائعاً . وتطلع الشعب اليهم ينتظر على أيديهم ذلك التغيير الاساسي الذي طمح اليه خلال نضاله ، وتوهم انه سيكون ملك يديه ساعة تحقيق الاستقلال .

ولكن الحكام الجدد انشغلوا بالحكم من جهة ، وبتأمين مصالحهم التي اصابها الضر خلال النضال من جهة اخرى ، انشغالاً صرفهم عن تحقيق اهداف الشعب التي تربى عليها خلال خوضه لمعارك النضال . بل لقد انصرفوا الى تقوية مصالحهم الاستغلالية التي تمثلت في حمايتهم لنظام الاقطاع المهترىء وحمايتهم لقوى رأس المال الناشئة ، مبررين سياستهم هذه باطلاق اسم « تشجيع الاقتصاد الوطني » عليها . والتف حول هذا الحكم جميع قوى الاستغلال في البلاد ، وتساوى في هـذا الالتفاف الانتهازي من شارك في النضال الوطني ومن شارك الاستعمار في ضرب النضال الوطني . وتحول الحكم من ممثل للشعب وآماله ، الى ممثل لقوى الاستغلال واصحاب المصالح .

لقد ورثت المجتمعات التقليدية المتخلفة نظام الاقطاع من عصورها المتخلفة . ولكن الاستعمار الطارىء لم يغير من هذا النظام كما غير وبدل في كثير من نواحي الحياة في المجتمع ، بل حافظ عليه وحوله من نظام اجتماعي فيه معنى المسؤولية المشتركة الى نظام استغلالي صرف ، بعد ان افقده معناه الاجتماعي الذي كان يقوم به في العهد التقليدي البائد . وكان على الحكم الوطني الجديد ان يزيل هذا التناقض القائم بين هذا النظام

وبين مقتضيات التقدم المطلوب . ولكن مصالحه كانت تأبى عليه ذلك ، وأركانه إنما يتصلون بشكل أو بآخر بالمصالح الاقطاعية الموروثة .

كذلك كان واجب الحكم الوطني ، وقد ازيلت عقبات الحكم الاجنبي ، ان يتعهد التنمية الاقتصادية العامة ورفع مستوى معيشة الطبقات الكادحة ، وأن يتولى أمر تطوير المجتمع كله مستهدفاً تخليصه من عوامل التأخر والتخلف ، وتخليصه من عوامل الاستغلال والاستعباد . ولكنه ، بدلاً من ذلك ، ترك لأصحاب رأس المال الحبل على غاربه ينمّون رأسمالهم هم ، ويتسلطون على الحكم ، ويفرضون ارادتهم عليه مستعملين كل اساليب القانون ، واساليب الاحتيال على القانون ، لضمان مصالحهم وللإبقاء على استغلالهم .

بل ان الاستغلال الطارىء وزوال كثير من القيود امام التنمية الرأسمالية قد فتح الابواب على مصاريعها امام هذه التنمية ، وجعل امكانيات تكوين الثروات وتركيزها ، في سنوات قليلة ، هائلة ومدهشة . وما عتمت الاطماع ان ظهرت بشكل مفضوح ، فلم يقتصر عمل الحكام على حماية الاقطاع ورأس المال ، بل عمدوا هم انفسهم الى الاثراء السريع عن طريق الرشوة والفساد والمحسوبية بشكل لم يكن موجوداً ايام الاستعمار المباشر نفسه ، الذي كان من مصلحته ان يحافظ على شكل نظيف من الحكم لحماية مصالحه نفسها .

ولم يكن بد من ان يتكشف للشعب ، مع الوقت ، هذا التناقض القائم بين مصالحه ومصالح حكامه الذين وضع فيهم ثقته كاملة بعد الاستقلال . لم يكن سهلاً عليه ان يصدق هذا التناقض . فكان يكتفي بأن يلوم مجموعة دون مجموعة من هؤلاء الحكام ، فينزع ثقته من بعضهم ليوليها لآخرين ، ليكتشف آخر الامر ، انهم جميعاً تجمعهم مصالح واحدة ورابطة واحدة ، وانهم ابعد ما يكونون عن تمثيل مصالحه وأهدافه وآماله .

ونشأت بين الحاكم والمحكوم هوة ، بين زعماء الحركة الوطنية ومن التف حولهم من اصحاب المصالح ، وبين قاعدتها الشعبية الواسعة ، أخذت تزداد عمقاً واتساعاً كلما ازداد الحكام في طغيانهم وانانيتهم ، وكلما ازداد الشعب وعياً على حرمانه من ثمرات الاستقلال ومن آماله التي بناها ايام الحركة الاستقلالية . ولما بدأت اصوات التململ تظهر ببطء وخفوت لم تكن هذه الاصوات لتبعث الحكام على اعادة النظر في سياستهم الانانية الطاغية ، بل لقد كانت باعثاً لهم على العمل على اخفات هذه الاصوات بالاغراء او بالارهاب ان لم يفلح الاغراء .

وكلما اشتدت هذه الاحداث ارتفاعاً واتساعاً ، وظهر لها من بينها قيادات شعبية جديدة ، وكلما شعر الحكام بالتهديد ، ازدادوا عنفاً وجرأة على هذه الاصوات ، حتى اضطروا بعد زمن قليل جداً الى تزوير الانتخابات وكبت الحريات ومراقبة الصحف وملء السجون وحل الاحزاب الى آخر تلك السلسلة التي كان يعمد اليها الاستعمار نفسه ، لحماية انفسهم ، ولاعطاء حكمهم الشرعية التي كان لا بد ان يفقدها اذا استمر الحال على هذا المنوال .

واذا بالحكم البرلماني الدستوري الذي كان يطمح اليه الشعب ليعبر عن ارادته يتحول ليفقد معناه وليحتفظ فقط بشكله الخارجي ، وليصبح هو نفسه اداة من ادوات الضغط على الشعب وكبت حرياته ووأد آماله في العدالة والتقدمية .

عندما قامت هذه الحكومات الوطنية ، إذن ، لم تكن تؤمن ، منذ البدء ، بالحرية الاقتصادية . وكان يبدو ، مع ذلك ، انها تعمل على أساس من الحرية السياسية ما دام الشعب كله معها . ولكن ما ان شعرت بأن هذا الشعب قد بدأ يحس بالتناقض بين مصالحه ومصالحها ، وان هذه الحرية السياسية قد تنقلب وبالاً عليها ، حتى وقفت من هذه الحرية موقف المزور والمفسد والطاغي ، لتصبح هذه الحرية السياسية

نفسها بأشكالها البرلمانية مجرد غطاء لمصالح ، لا أداة من ادوات التعبير الشعبي .

وبمعنى آخر ، فان التناقض بين الحرية السياسة الممنوحة ، والحرية الاقتصادية الممنوعة ، كان لا بد ان يؤدي الى تقويض اسس الحريـة السياسية نفسها . فالحرية السياسية تبقى مجردة من معانيها الحقيقية اذا لم تكن تعبيراً عن حرية اقتصادية وحرية اجتماعية ترافقها . فكيف بها اذا تحولت على يد القائمين عليها الى اداة للضغط والتزوير ، والضغط على الشعب وتزوير ارادة الشعب ؟

كل خطوة نحو الحرية انما تتخذ معناها وقيمتها بما تفتح من مجالات نحو خطوات اوسع واشمل واعمق . فلو ان القائمين على الحرية السياسية كانوا صادقين مع هذه الحرية نفسها ، ومخلصين للنظام الديموقراطي الذي قاموا حراساً عليه وامناء على تطبيقه بما عاهدوا الشعب عليه أيام النضال الشعبي ، وتركوا للقوى الجديدة النابعة بعد الاستقلال والمتطلعة الى مستقبل غير المستقبل الذي تطلع اليه هؤلاء الزعماء والحكام ، مجال العمل السلمي الحر ، لحفظوا للحرية السياسية معناها وجدواها ، ولجعلوا التطور نحـو الحرية الأوسع والاشمل والاعمق عن هذا الطريق نفسه الذي قاموا حراساً عليه . ولكنهم ما لبثوا ، وقد تغلبت طبقيتهم وامتيازاتهم ومصالحهم على شعورهم القومي نفسه ، ان انقلبوا على هـذا الطريق السوي ، واستعملوه هو نفسه اداة ضغط على الحرية بدلاً من ان يكون تعبيراً عنها ، وسدوا الطريق بدل ان يحرسوها ، ووأدوا الحرية قبل ان تئدها الانقلابات التي توالت بعد ذلك على هذه الاقطار . فهذه الانقلابات لم تئد الحرية وانما وأدت بقية مظاهرها الفارغة التي بقيت لها ، بعد امتصاص كل معنى من معانيها .

ومع ذلك فلعلنا نتجنى على حتميات التاريخ حين « نتمنى » لو سلك هؤلاء الحكام غير السبيل الذي سلكوا . فما كان لأصحاب الامتيازات

ان يتنازلوا عن امتيازاتهم ، ولا لأصحاب المصالح ان يتنازلـــوا عن مصالحهم الا اذا أُخذت منهم اخذاً .

ولعل الشعوب توهمت ان هؤلاء الذين شاركوا في الثورة الشعبية ، والذين قادوها بحكم نفوذهم ووجاهتهم ، او بحـــكم ثقافتهم ، والذين ساهموا في حمل لواء النضال ، لا بد ان تصهرهم الثورة في اعماقها ، فتقوي من شعورهم القومي الانساني على حساب شعورهم الطبقي واطماعهم الآنية ، لتجعل منهم زعماء الحكم البنّاء كما كانوا زعماء الحركة النضالية . بل لقد فعل بعضهم ذلك ، كما فعل زعماء الهند ، فتفادوا بالفعل هذا المصير الذي ألم بكل الأقطار الأخرى . ولكن الكثرة الغالبة في معظم الاقطار لم ترتفع الى المستوى المأمول وبقيت مشدودة الى مصالحها الآنية ، فكانت المعول الاول في هدم صرح الحرية .

٣

ولم يقتصر هذا التناقض الاجتماعي على القوى الوطنية الداخلية المتصارعة في كل قطر من هـــذه الاقطار . بل لقد تدخلت فيه قوى خارجية حولت الصراع من صراع داخلي محض الى صراع خارجي تتدخل فيه قوى دولية ضخمة ، فتنقل المعركة الى صعيد الحرب العالمية الباردة .

فلقد انتهت معركة النضال من اجل الاستقلال في هـــذه الاقطار باضطرار القوى الاستعمارية الى الانسحاب وتسليم الحكم الى القوى الوطنية أو الى زعماء القوى الوطنية . ولكن هذا الانسحاب لم يكن في ذاته نهاية مصالح هذه القوى في هذه الاقطار . فلقد تركت معظم الدول الاستعمارية وراءها مصالح اقتصادية وسياسية وعسكرية لم يكن من السهل عليها ان تنفض يدها منها راضية راغبة . فلئن اضطرت بفعل قوة النضال الوطني ، وبفعل تطور الرأي العام العالمي ، وبفعل اشتداد الحرب الباردة ، الى

أن تسحب استعمارها المكشوف ، فلقد حاولت دائماً ان تبتدع الوسائل للمحافظة على مصالحها بشتى الطرق .

لقد احتفظت في بعض الاحيان بقواعد عسكرية محـــدودة او غير محدودة بزمان أو مكان أو عدد وعـــدة . وعقدت في احيان اخرى معاهدات تحالف غير متكافئة تحفظ لنفسها بها بعض الامتيازات . أو عمدت عن طريق المساعدات المالية التي تعهدت بتقديمها الى الضغط على حكومات هذه الاقطار المحتاجة الى هـــذه المساعدات ضغطاً حولها من حكومات وطنية الى حكومات تابعة . أو استعملت نفوذها أو مالها أو عملاءها أو تهديدها أو رعايتها أو حربها المسلحة العلنية للحفاظ على مصالحها ولاقامة حكم يحفظ لها هذه المصالح . فأحلت بذلك « الاستعمار الجديد » محل الاستعمار القديم .

وطبيعي أن تتناقض المصالح الاستعمارية مع أهداف الحركة الشعبية التقدمية في بلد متخلف اقتصادياً واجتماعياً ، وطامع في أن يتغلب على تخلفه الذي تكون هذه المصالح الاستعمارية والامتيازات الاجنبية ركناً من أركانه . ولذلك كان من الطبيعي أن تقف الدول الاستعمارية التي فقدت استعمارها المباشر ولم تفقد مصالحها موقف المناوىء والمعارض لكل حركة تقدمية تهدف فيما تهدف الى القضاء على هـــذه المصالح ، سواء كانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية ، والتي تقف حجر عثرة أمام هـــذا التقدم المأمول .

ان الحركة الشعبية التي تعتبر الحياد الايجابي في ميدان الحرب الباردة جزءاً من استقلالها نفسه ودعامة من دعاماته ، والتي لا ترضى بأن تعتبر نفسها طرفاً في هذه الحرب المشتعلة بالاطماع من الجانبين ، والتي تعتبر المحالفات والمعاهدات والقواعد العسكرية مناقضة لمفهوم الحياد ، وبالتالي لمفهوم الاستقلال ذاته ، لا بد أن تكون حجر عثرة أمام مصالح الدول الاستعمارية التي تشكل طرفاً في هذه الحرب والتي لا ترعوي عن استعمال

أي وسيلة ممكنة في سبيل ضمان فوزها في الحرب الباردة او الساخنة ، ولو كان ذلك بالتدخل المباشر السافر ، وبالقوة إذا لزم الأمر ، في شؤون الاقطار التي اضطرت الى الانسحاب منها .

والحركة الشعبية التي تريد ان تبني اقتصادها الوطني مضطرة لأن تحارب الاستغلال الاجنبي سواء تمثل في سيطرته على البنوك وسوق المال ، أو في سيطرته على التجارة تصديراً واستيراداً ، أو في سيطرته على الزراعة تملكاً واقطاعاً ، أو في سيطرته على الصناعة أو على طرق المواصلات . وان تحارب بالتالي هذه المصالح التي جاء الاستعمار المباشر من اجل اقامتها وحمايتها والمحافظة عليها . ومن أجل ذلك كانت القوى الاستعمارية مضطرة الى أن تقف امام هذه الحركة الشعبية لتمنعها من تحقيق أهدافها وللمحافظة على هذه المصالح أطول مدة ممكنة .

والحركة الشعبية التي تريد ان تحقق العدالة الاجتماعية عن طريق منهاجها الاشتراكي مضطرة الى مواجهة المصالح الاحتكارية التي حصلت عليها هذه القوى الاستعمارية خلال مدة استعمارها المباشر والتي لم تتنازل عنها حين تنازلت عن مباشرة استعمارها بنفسها . وهي بذلك لا بد ان تصطدم بهذه القوى وأن تلاقي منها عنتاً وتآمراً صريحاً أو مستوراً عليها .

والحركة الشعبية الطامعة في الحرية للقوى الشعبية من أجل أن تحقق أهدافها المذكورة آنفاً ، لن تجد عوناً من دول الاستعمار الديموقراطية ، بل ستواجه منها حرباً شعواء تخوضها بما تملك من مال ونفوذ ودعاية وعملاء ، لتمنع هذه الحركة من الوصول الى غاياتها .

ان التناقض بين القوى الاستعمارية وبين القوى الوطنية لم ينته ، إذن ، بانتهاء الاستعمار المباشر وحصول البلاد على استقلالها ، بل تحول ليأخذ شكلاً آخر أقل وضوحاً ولكن اكثر عمقاً .

ولم يكن من السهل على الاستعمار حين كان مباشراً ان يجد من الشعب أعواناً له يسهلون له مهمة الاستغلال والاستعباد . فقد كان الأمر مكشوفاً

وطاغياً بحيث لا يسمح ، حتى للذين تلتقي مصالحهم بمصالح الاستعمار ، بأن يخوضوا حرباً علنية ضد مصالح قومهم . وكان يستعيض عن هؤلاء العملاء بما يملك من قوة الحكم المباشر ، وبما يملك من القوة البوليسية والعسكرية يستند إليها حين تدعو الحاجة .

أما وقد اختفى الاستعمار ، وانتفت قدرته على سن القوانين ، وأصبح اعتماده على القوة العسكرية ذا شأن دولي له من التعقيدات ما له ، فقد أصبحت حاجته الى الحلفاء من داخل الدولة نفسها ، ومن داخل الحركة الوطنية إذا أمكن ، حاجة قصوى وأساسية . وكان طبيعياً أن نجد مثل هؤلاء الأعوان والحلفاء بين الذين لا بد ان تتعرض مصالحهم للخطر اذا ما تحققت أهداف الحركة الشعبية في الحرية وفي الاشتراكية ، أو في الذين تلتقي مصالحهم مع مصالح الاستعمار الحديث المستغل ، سواء كانوا في الحكم ، كما حصل في كثير من الاقطار ، أو في خارج الحكم ، كما في أقطار أخرى .

وهكذا التقت مصالح الاستعمار بهذه المصالح المحلية الناشئة او الموروثة ، على ارض مشتركة واحدة هي محاربة الحركة الشعبية الهادفة الى الحرية والى الاشتراكية الى جانب اهدافها القومية .

بل لقد سهل زوال الاستعمار لمصالح الطرفين ان تلتقي . فاذا لم يكن سهلاً على المصالح المحلية الكبرى أن تكشف عن التقائها بالاستعمار حين كان الاستعمار مباشراً ، فقد اصبح سهلاً عليها ان تتخذ نفس سبيل الاستعمار بعد الاستقلال ، وأن تقود المعركة ضد الحركة الشعبية باسم الحركة الوطنية نفسها تارةً ، وباسم الحرية والدستور تارة أخرى ، وباسم حرية الاقتصاد تارة ثالثة ، مدعية دائماً بأنها إنما تحارب الشيوعية ، أو الحركات الالحادية أو ما شاكل ذلك . كما اصبح سهلاً على الاستعمار ان يحافظ على مصالحه دون ان يتخذ لنفسه شكل الاستعمار المعروف ، وان يعمل ، فقط ، على ان يسند الانظمة والحكومات القائمة اذا التقت مع مصالحه ، وان يتآمر عليها إذا لم تلتق مع هذه المصالح .

ويجب أن لا ننسى أن « التقاء » المصالح قد يكون في أول امره مجرد التقاء . ولكن كلما قويت الحركة الشعبية لتثبت نفسها ووجودها ، وكلما ازداد شعور القوى الرجعية المحافظة بالخطر الداهم المهدد لمصالحها، ادركت هذه القوى حاجتها للسند والدعم ، وتقدم التقاء الصدفة ليتحول الى التقاء عامد ، ثم الى تحالف مكشوف ، تطلق فيه للقوى الاستعمارية يد طولى في شؤون البلاد الداخلية والخارجية ، ويستعان بها، بمالها وبنفوذها وبسلاحها ، في الملمات للابقاء على الأوضاع السائدة ولمحاربة القوى التقدمية .

ومن الناحية الأخرى فالقوى التقدمية التي بدأت تدرك تناقضها مع المصالح الحاكمة على رغم انسجامها معها ايام النضال ضد الاستعمار ، وبدأت تشعر بأن هذه المصالح تقف هي نفسها حجر عثرة في سبيل تحقيق أهداف الحركة كما ارتسمت ايام النضال ، أو كما نضجت بعد الاستقلال ، لم تكن ترى بداً من الدخول مع هذه المصالح في معركة. وكان لا بد أن يكون اعتمادها في هذه المعركة على القاعدة الشعبية الكبرى المحرومة والهادفة بطبيعة مصالحها الى الأهداف التقدمية التي اصطبغت بها الحركة الوطنية . ولكن هذه القاعدة الشعبية ، على اتساع عددها ورقعتها ، هي القاعدة المحرومة من الخبز ومن الحرية ومن العلم ومن التحرر الاقتصادي والاجتماعي ، وهي هي نفسها التي سارت وراء زعمائها الذين تحولوا حكاماً . فكان ثمة ، في معظم الاحيان ، قاعدة بلا زعماء . وكان في الجانب الآخر زعماء بلا قاعدة ، ولكن بمال ونفوذ وجاه وسلطان .

على أن استمرار التناقض من جهة ، وانحراف الحكام نحو السند الاستعماري رويداً رويداً ، وكشف هذا الانحراف للشعب ، ثم انتشار التعليم والوعي الذي كان لا بد أن يلي عهد الاستقلال ، كان لا بد ان يزيد في قوة هذه القاعدة الشعبية ، وأن يخلق لها زعماء من بين أوساطها

غير أولئك الزعماء التقليديين ، وكان لا بد أن يجعلها في موقف يزداد خطره على المصالح الحاكمة يوماً بعد يوم . وكلما اشتد وعي القاعدة وخطرها اشتد معه تدخل الحكم في حريات الشعب ، وازداد كبت الحريات ؛ واضطر الحكم الى التزوير في الانتخابات والى رشوة الصحف لتزوير الرأي العام ، ثم الى استعمال انواع القوانين التي يستصدرها ، والى البوليس والحكم العرفي من اجل حماية نفسه ؛ وازداد اعتماده على الاستعماريين واحتماؤه بهم وارتماؤه في أحضانهم مما زاد في الشقة خلفاً .

وكما وجدت القوى الاستعمارية العالمية أن مصالحها تفرض عليها ان ان تساند القوى الرجعية الحاكمة ، فقد وجدت القوى الشيوعية الدولية فرصتها السانحة في هذا الصراع لضرب القوى الاستعمارية في اوسع قارتين فجعلت من نفسها حليفاً ونصيراً للقوى التقدمية . ولئن اقتصرت نصرة الشيوعية الدولية أيام ستالين على القوى الشيوعية المحلية وحدها ، فقد انفتحت بعد وفاته على جميع الحركات التحررية التقدمية فتبنت قضاياها وشجعتها وساندتها ولو على حساب الاحزاب الشيوعية المحلية ، مستبدلة بهدفها الأساسي من إقامة أنظمة شيوعية في هذه الاقطار هدفاً أعظم أهمية وأقرب متناولاً في حربها الباردة مع الدول الغربية ، وهو زحزحة النفوذ الاستعماري من هذه الأقطار .

وساعد جو الحرية البرلمانية ، على ما فيه من ثغرات ، على إذكاء روح المعركة التي تحولت من المستوى المحلي الى المستوى الدولي ، وكثرت المؤامرات والتدخلات ، وبذلت الاموال من كل الاطراف ، ففقدت الحرية معناها الطوعي القائم على القناعة ونضوج الوعي العام ، وأصبح لكل طرف من أطراف المعركة المحلية قوة هي في الواقع أقوى من قوة أجهزته وتنظيماته . ولم يكن من السهل أن تعيش الحرية في جو محموم من الصراع الداخلي الدولي في آن معاً . فما عتمت ان انهارت في معظم هذه الأقطار .

في بعض هذه الأقطار قامت أنظمة دكتاتورية بدعوى القضاء على الخطر الشيوعي . وفي بعضها الآخر قامت انظمة دكتاتورية من أجل القضاء على النفوذ الاستعماري . وفي بعضها قامت أنظمة دكتاتورية من أجل القضاء على الخطرين معاً . وسواء فشلت أو نجحت هذه الانظمة في القضاء على ما تريد القضاء عليه ، فقد نجحت ، حتماً ، في القضاء على الحرية .

٤

أما العامل الثالث في نشوء أزمة الحرية فهو حتميات التخلف الاقتصادي ومقتضيات التنمية السريعة .

فأقطار آسيا وافريقيا التي نتحدث عنها أقطار حصلت على الحرية البرلمانية حين حصلت على الاستقلال ، ولكنها ورثت عن العهد الاستعماري نظامه الرأسمالي في قطاعات الاقتصاد الحديثة ، وورثت عن العهد التقليدي نظامه الاقطاعي في قطاعات الاقتصاد التقليدية ، وورثت عن العهدين معاً تخلفاً اقتصادياً ضخماً لم يعد يتلاءم مع الحياة في العصر الحديث . وكان على حكومات الاستقلال ان تعالج موضوع هذا التخلف معالجة أساسية لأنه كان واجبها الأول بعد الاستقلال ، سيما وقد كان هذا التخلف نفسه هو سلاحها في معركتها الفكرية ضد الاستعمار ، وهو نفسه تبرير هذه المعركة . فكان لا بد للدولة الجديدة أن تطلق جميع القوى من عقالها لبناء الاقتصاد الحديث المتنامي .

ولم يكن تحقيق هذا الأمر بالسهل اليسير . فالانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع اقتصادي تقدمي ثورة حقيقية وعميقة ، تحتاج من اجل نجاحها الى الثورة في كل وجه من وجوه الحياة ، لا في وجهها

الاقتصادي فحسب . وهي حين حصلت في البلدان الغربية سميت بالثورة الصناعية ، على رغم انها ، من حيث عدد السنوات على الأقل ، لم تكن ثورة ، وإنما كانت تطوراً بطيئاً غاية البطء امتد الى عشرات بل ومئات من السنين ؛ ولم يكن لها من دافع سوى دافع الربح السريع المستفيد من الاكتشافات العلمية الحديثة ؛ كما لم يكن لها قدوة تقتدي بها ، بل كانت فتحاً جديداً في عالم مجهول .

أما في اقطار آسيا وافريقيا فالحاجة لمثل هذه الثورة اكثر إلحاحاً . فالتخلف شديد وقاس ، في الوقت الذي يتقدم فيه العالم بسرعة وتسارع هائلين ، وفي الوقت الذي وحدت فيه المواصلات الحديثة ووسائل الأعلام انحاء العالم لتجعل منها عالماً واحداً ، ولتجعل من تقدم الغرب قدوة تدفع المتخلفين الى الاسراع في ثورتهم الانتاجية . اضف الى ذلك الوعي القلق الذي خلقه النضال الوطني في نفوس القواعد الشعبية ، والذي دفع آمالها الى ابعد من امكانياتها ، فلم تعد تحتمل الصبر والتأني والتريث ، وانما تريد السرعة في التطوير وفي البناء لتغير من وجه حياتها التعسة ، ولتدخل ابواب الحياة الناعمة التي ترى من آثارها الغربية كل يوم ما ترى .

وعلى رغم أن صعوبات التطوير السريع كانت ضخمة في ذاتها ، من تأخر في المجتمع نفسه علماً وخبرة وثقافة ، ومن ندرة في رأس المال المتوفر القابل للاستثمار ، ومن تزايد في عدد السكان متصاعد ، ومن سيطرة لأنظمة العهود التقليدية وعقليتها ، فقد اضافت الحكومات الاستقلالية الحديثة صعوبات على صعوبات ، حين شجعت البناء الاقتصادي الحر لحمايته وإقراضه ، وتركت لعامل الربح وحده ، دون عامل التخطيط والتوجيه ، ميدان السيطرة على الاقتصاد ، وسمحت لثروات قليلة أن تتضاعف في سنوات قليلة ، بينما تركت سواد الشعب ، الذي هو القاعدة الشعبية لثورة الاستقلال ، في حالة من الضنك والبؤس ،

دون أن تبذل إلا أقل من القليل في سبيل التخفيف عنها وحل مشاكلها.

ولعل هذه الحكومات كانت مضطرة أول الأمر الى تبني هذا الأسلوب في الحياة الاقتصادية ، لأنه هو الأقرب الى الأسلوب الغربي الذي عرفته هذه الأقطار في بلادها عن طريق الاستعمار ، والذي كان دليلها الى تقدم الغرب وارتفاع مستوى مجتمعه ، ولأنه هو الأسلوب الذي لن ترضى الدول الاستعمارية المنسحبة بديلاً عنه ما دامت تملك في البلاد مصالح اقتصادية لها عندها اهميتها وقيمتها ، وما دامت تملك الوسيلة لفرضه .

ولكن هذا النظام ، في الحقيقة ، لم يكن هو النظام القادر على هذا التطوير السريع وعلى رفع مستوى معيشة الطبقات العاملة في نفس الوقت.

لقد كان النظام الرأسمالي هو الذي تكفل بتطوير وسائل الانتاج في الغرب وتطوير الثروة القومية . ولكن مدى هذا التطوير قد امتد إلى مئات من السنين ، ولم يكن له من قوة دافعة سوى الرغبة في الربح ، وكان له ثمن هائل من الشقاء الأنساني دفعته القوى العاملة طيلة مدة النمو الرأسمالي ، لم تتخلص منه بعض التخلص إلا منذ امد قريب ، بنضوج هذا النظام وتمكن القدرة الانتاجية من مواجهة المطالب الملحة .

ثم إن هذا النمو نفسه لم يكن من الممكن أن يستمر على نهجه الذي عرفناه لولا أنه اعتمد على الاستعمار والمستعمرات فجعلها مصدراً لمواده الأولية وخاماته يحصل عليها بأرخص الاسعار ، وجعلها سوقاً لاستهلاك مواده المصنوعة وبيع سلعه ، وجعلها منطلقاً لاستثمار أمواله ، وجعلها مهجراً لكل من ضاقت عليه سبل الحياة في موطنه . فكان الاستعمار موئل هذا النظام الرأسمالي وملجأه ومنقذه من الانهيار الكامل . وفي الحالات القليلة — كالولايات المتحدة والسويد — التي استغنى فيها التطور الرأسمالي عن المستعمرات الأجنبية ، حلت المناطق الواسعة غير المسكونة محل هذه المستعمرات في القيام بوظيفتها .

ومع ذلك كله ، فقد تعرض النظام الرأسمالي للخطر الشديد ، وأقبل على الانهيار على يد القوى العاملة التي لم تعد تطيق الصبر على حالها من الشقاء ، على رغم أن وعي هذه القوى وثوريتهـا لم يكن الا انعكاساً لتقدم النظام الرأسمالي ومتأخراً عنه . فحيثما كان التقدم الاقتصادي قادراً على مواجهة هذا الانعكاس ، سيما في البلدان الاستعمارية ، تمكن مـن امتصاص بعض السخط بمواجهة مطالب العمال المتزايـدة . وحيثما قصر هذا التقدم في قدرته على مواجهة هذه المطالب كان عليه إما أن يتغلب عليها بالقوة والطغيان ، كما في المانيا وايطاليا واسبانيا ، واما ان يواجه الثورة الطاحنة كما في روسيا .

فالنظام الرأسمالي الذي زرع الاستعمار الغربي بـذوره في الاقطار المتخلفة جرياً وراء مصالحه ، والذي استمر عماداً للنظام الاقتصادي بعد الاستقلال ، لم يكن قادراً على مواجهة مطالب التقدم السريعة في هـذه البلاد . وكان حرياً أن يفشل .

أولاً لأنه نظام بطيء الأثر . ولئن كانت شعوب الغرب قد احتملت بطأه في عهد نموه فلأنها لم تكن تعرف نظاماً غيره ، ولم يكن لها قدوة اخرى تتبعها ، ولم يكن لها خيار في انتخاب طريق بديل . وإن اعتماد التقدم في ظل هذا النظام على دوافع الربح وحدها يجعل هذا التقدم رهناً بإمكانيات الربح ، لا بحاجات البلاد نفسها .

وثانياً لأن أوان الاستعمار قد فات . ولئن وجدت الدول الغربية — كما وجدت اليابان ايضاً — ملجأ لها في مستعمراتها تمد نظامها الرأسمالي بالحياة فتنقذها من ازماتها المحتمة ريثما يتم لها النضوج ، فمن اين للدول الآسيوية الافريقية ما يمد انظمتها الرأسمالية الناشئة بالحياة ، وهي نفسها التي امتص الاستعمار حياتها وإمكانياتها ؟ إنها إذن مضطرة الى الاعتماد على مواردها وحدها وعلى ما تكسبه من استغـلال بؤس شعبها لتنمية رأسمالها .

وثالثاً لأن هذه الرأسمالية الناشئة تواجه بحكم حداثة تكوينها وبحكم ضعفها منافسة عالمية من الدول المتقدمة لم تكن تواجه مثلها تلك الدول حين بدأت نموها الرأسمالي فقد كانت هي السباقة في هذا النمو. ولذلك كانت رأسمالية الاقطار المتخلفة من أنصار الحماية دائماً مع ان الرأسمالية الدولية كانت ، عادةً ، حليف التجارة الحرة .

ورابعاً ، وهنا بيت القصد ، فلأن الوعي الشعبي على حقوق الشعب وعلى مطالبه وعلى حاجاته أقوى بكثير من قدرة رأس المال على مواجهة هذه الحقوق والمطالب والحاجات مع الاستمرار على نموه . لقد كان الوعي الشعبي على حقوق القوى العاملة في الغرب انعكاساً للتقدم الاقتصادي نفسه . فكان بذلك وعياً طبقياً من جهة ، وكان وعياً متأخراً عن التقدم الاقتصادي ولاحقاً له . ولكنه في الاقطار المتخلفة لم يكن انعكاساً للتقدم الاقتصادي الرأسمالي وإنما كان جزءاً من النضال الشعبي القومي واستمراراً له . فكان بذلك سابقاً للتقدم الاقتصادي المأمول. فلم يكن ممكناً ان تتقبل القوى العاملة ، ولا غيرها من القوى ، ولا سيما المثقفين ، الشقاء القاسي الطويل الذي تقبلته القوى العاملة في الغرب مدى طويلاً بالرغم منها . وكان طبيعياً ان يعجز رأس المال الناشيء عن مواجهة هذا الوعي ومطالبيه ، وأن يقع الصدام عاجلاً او آجلاً . واذا كان الغرب قد تمكن ، بعد نضوج تقدمه ، من مواجهة هذه المطالب. فان كل امتياز يمنحه رأس المال في البلدان المتخلفة للقوى العاملة هو عقبة في سبيل نمو رأس المال وتطوير الاقتصاد .

لذلك كله فقد كان رأس المال في هذه الاقطار عاجزاً عن تثبيت أقدامه ، عاجزاً عن الثقة بنفسه ، عاجزاً عن القيام بمهمته في تطوير الانتاج وفي رفع مستوى المعيشة .

إن هذا لا يعني ان رأس المال لم يقم بأي تطوير في الانتاج . فالواقع أنه سار في عملية التطوير منذ البداية . ويمكن للمدافع عن وظيفة رأس المال



في المجتمع أن يشير الى ما حققه رأس المال في ميادين الانتاج الصناعي وميادين البناء والاسكان وميادين الزراعة الآلية الحديثة . كما يمكن ان يشير الى مـــا حققته انظمة الحكم من تقدم في ميادين الخدمات العامة ولا سيما في التعليم والصحة والمواصلات .

ولكن حالة التخلف الشديد التي انطلق منها رأس المال لم يكن يكفي للقضاء عليها والتخفيف من آثارها هذا التقدم البطيء الذي يعتمد على دوافع الربح وحدها وأحوال السوق وحدها . إن من طبيعة رأس المال أن تترك له عوامل الانتاج ، من نقد ومن خبرة ومن يد عاملة ، حرة في السوق ، سلعة من السلع ، يأخذ منها ما يريد ويدع ما يريد ، دون أن يتحكم في هذا الاخذ والترك أي عامل إلا عامل تقدير الربح وحـــده .

والمقارنة ، في هذا الباب ، بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي ، مقارنة بين أن تترك عوامل الانتاج القليلة التي تملكها هذه البلدان المتخلفة ، من نقد قليل ، ومن خبرة نادرة ، ومن يد عاملة متعطشة الى العمل والانتاج ، الى ظروف السوق والمنافسة الدولية تتحكم فيها ما ارادت التحكم ، وبين أن يأخذ المجتمع خيوط هذه العوامل بين يديه فيستغلها بالتنمية أحسن استغلال دون أن يترك مجالاً لخسران اي منها . فيضمن بذلك تقدماً مدروساً ومخططاً تخطيطاً علمياً .

ودع عنك ميل أصحاب رأس المال في مثل هذا النظام الحر الذي يريدون الى بعثرة هذا الرأسمال القليل في أوجه لا تمت الى ضرورات التنمية بصلة ، من بناء القصور الفخمة الى شراء السيارات الفاخرة ، الى البذل على جميع مظاهر الترف والفخفخة في وقت تحتاج فيه البلاد الى توجيه رأسمالها كله للتنمية ، بل وتضطر الى الاستعانة بكل الاموال الاجنبية الممكنة لمساعدتها في تحقيق هذا الهدف .

اضف الى ذلك ان هذا التقدم الذي حققه رأس المال في هذه الاقطار

المتخلفة لم يكن تقدماً اجتماعياً عاماً ، وانما كان تقدماً محصوراً في طبقات دون طبقات . فلم يكن له من أثر في تغيير مستوى حياة الطبقات الكادحة ، وان كان ذا اثر كبير بأشعار هذه الطبقات بالفوارق الضخمة التي تفصلها عن الطبقات المالكة ، وباذكاء روح السخط فيها .

ان طبقية التقدم في ظل النظام الرأسمالي ليست محصورة في البلدان المتخلفة ، فهي في طبيعة هذا النظام . ولكنها اكثر وضوحاً في البلدان المتخلفة منهـــا في البلدان التي تقدمتها بسبب حاجتها للحماية من المنافسة الدولية بالجمارك وما يؤدي اليه ذلك من رفع الاسعار بالنسبة للمستهلك ، وبسبب اعتماد رأس المال في الربح على الاستغلال الداخلي فحسب دون الاستغلال الاستعماري والعالمي ، وبسبب ضعف رأس المال نفسه بحيث تؤدي أية محاولة لرفع مستوى الطبقات العاملة الى تخفيض في اربـــاح رأس المال وبالتالي الى امتناعه عن الاستثمار ، بل والى هجرته خارج البلاد .

ان الرأسمالية في هذه الاقطار لا يمكن ان تحيا وان تتقدم الا بابقاء الطبقة العاملة على مستواها الذي انما ثارت ضد الاستعمار من اجل تغييره ورفعه . ولو ان هذه الرأسمالية تبنت كل الضمانات العمالية التي تتبناها بريطانيا أو فرنسا أو المانيا مثلاً ، هذه الدول الرأسمالية الكبرى ، لمـــا تمكنت من الصمود اطلاقاً امام منافسة الدول المتقدمة حتى بالحماية الجمركية الباهظة . انها يمكن ان تعيش وان تتقدم في نفس الجو الذي عاشت وتقدمت فيه الرأسمالية الغربية في القرن التاسع عشر ، جـــو الاستغلال الكامل الذي لا يرحم ، وترك مصير الطبقة العاملة للسوق وأسعار السوق وحدها تتحكم بها .

من أجل ذلك ، فكل خطوة تتخذ لحماية اليد العاملة ، هي عقبة في سبيل التقدم الرأسمالي . ولا يمكن مطلقاً الجمع بين تقدم الانتاج ورفع مستوى معيشة الطبقات العاملة في ظل النظام الرأسمالي .

لذلك كله ، وبسبب هـذا التناقض المحتم بين مقتضيات الحاجات الاجتماعية الملحة وبين امكانات ومنجزات النظام الرأسمالي القائم على حرية التعامل الاقتصادي ، كان لا بد ان تنهار النظم البرلمانية القائمة عـلى اساس التحالف مع رأس المال والاقطاع ، وعلى أساس التحالف مع مصالح الدول الاستعمارية .

٥

إزاء هذا التناقض المحتم بين مقتضيات الحاجات الاجتماعية وبين امكانات النظام الديموقراطي الواقع تحت سيطرة الاقطاع ورأس المال ، قامت في كثير من هذه الاقطار ثورات شعبية او انقلابات عسكرية ، لتحاول حل هذه المعضلة المتناهية في الصعوبة ، مستهدفة من ثورتها او انقلابها ، من ضمن ما استهدفت ، حل مشكلة الحرية السياسية ومشكلة الحرية الاقتصادية معاً .

ولكن الذي لا شك فيه ان الصعوبات والعقبات التي واجهت هذه الثورات بعد استلامها لمسؤوليات الحكم لم تكن من نوع الصعوبات أو العقبات التي يمكن ان تزاح باستصدار تشريع او تنفيذ قانون . لقد كان في المجتمع تناقضات لا سبيل الى القضاء عليها الا بالعمل الطويل المتواصل الشعبي والرسمي معاً . وكان من جراء وجود هذه التناقضات ، وبقائها ، ان اصيبت الحرية ، ولا سيما الحرية السياسية ، بنكسات جديدة ، لعلها لم تكن قاسية بالنسبة لمن لم يتح له استعمال حرياته هـذه من الفئات الشعبية ، ولكنها كانت قاسية ، بشكل خاص ، عـلى الذين كانوا يتمتعون بقدر من الحرية السياسية ، ولا سيما المثقفين الذين لا بد ان يكونوا حساسين للحريات السياسية والفكرية اكثر من غيرهم ، كما كانت قاسية ، طبعاً ، على الذين كانوا يحتكرون هذه الحريات .

وفي طبيعة الحكم الاشتراكي نفسه ، مهما كان لونه واتجاهه ، ان يزيد من سلطات الدولة زيادة كبيرة . فالحكم الاشتراكي يحل المجتمع ، او الدولة ، محل رأس المال الخاص في التصرف بوسائل الانتاج وعلاقاته . والحكم الاشتراكي ، ولا سيما في البلدان المتخلفة ، مضطر الى مواجهة مشكلة زيادة الانتاج منذ البدء بالتخطيط العلمي المدروس .

ولئن اصبح التخطيط في الدول الرأسمالية المتقدمة أمراً لا مهرب منه ، تقوم به الدولة احياناً في صراحة لا مواربة فيها ، كما في فرنسا ، أو تقوم به في عدد من الاجراءات النقدية والجمركية والتسهيلات الائتمانية وما شاكل ذلك كما في الولايات المتحدة ، فانه في البلاد المتخلفة اكثر إلزاماً وبالتالي فهو أوسع شمولاً وأعمق تدخلاً .

فرأس المال في البلاد المتقدمة ، على وفرته ، يحتاج الى توجيه . وفي البلاد المتخلفة فـانه في حاجة ، أولاً ، الى الخلق ، ومن اجل ذلك فلا بد من نوع من السيطرة الكاملة على رأس المال القليل المتوفر الذي هو نواة كل تقدم . والخبرة الفنية في البلاد المتقدمة متوفرة ، ومع ذلك فهي تحتاج الى مشجعات ومغريات لتوجيهها في ناحية دون اخرى . وأما في البلاد المتخلفة فهي تحتاج الى خلق . ومن ذلك فلا بد من نوع من السيطرة على أنواع التعليم واتجاهاته وبرامجه . ثم ان مشكلة المستوى العمالي قد مشت في طريق الحل في البلدان المتقدمة خطوات واسعة عن طريق وفرة الانتاج ووفرة الاستهلاك . ولكنها في البلدان المتخلفة مشكلة معقدة اكثر التعقيد . لأن هناك تناقضاً بين الحاجة الملحة الى رفع مستوى معيشة اليد العاملة ، وبين الحاجة الملحة الى توفير اكبر جزء ممكن من الدخل القومي للاستثمار من أجل رفع المستوى العام للأنتاج ، المتخلف بطبيعته .

إن أي اتجاه نحو البناء الاقتصادي المتسع القاعدة الذي يأخذ بعين الاعتبار مستوى القاعدة الشعبية بالاضافة الى مستوى الانتاج ، لا بد له

من تخطيط واسع المدى ، عميق الأثر ، كبير التسلط على رأس المال النقدي والعيني ، وعلى وسائل الانتاج ، وعلى الاسعار ، وعلى القروض المصرفية ، وعلى طرائق التملك والتصرف ، وعلى الايدي العاملة ، اجورها وساعات عملها وتعويضاتها وحقوقها وواجباتها ، وبالتالي على جميع وسائل الانتاج والاستهلاك الاساسية .

وواضح ان « الحرية » الشخصية في التصرف بهذه جميعاً تغدو معدومة في ظل هذا التخطيط ، في الوقت الذي تبدو فيه واسعة في ظل النظام الرأسمالي الحر . ولكننا يجب ان نذكر ان هذه « الحرية » في الواقع حرية متاحة لقلة ضئيلة جداً من الشعب هي التي تملك رأس المال أو الخبرة فحسب . أما باقي الشعب فستعبد لمقتضيات الانظمة الاستغلالية . ومن اجل ذلك فالانتقال من النظام الرأسمالي الى النظام الاشتراكي ، في الوقت الذي يسيء فيه الى اصحاب رأس المال بما يحد من قدرتهم على التحكم والتسلط بشكل لا ينسجم مع ما يتصورونه من حقهم في التصرف برأس مالهم ، فانه ، في الواقع ، يحرر بقية الشعب من استعباد رأس المال نفسه .

ومع ذلك فان تحرير الشعب من استعباد رأس المال قد لا يعني ، بشكل حتمي ، زيادة نصيبه في الحرية ، لأن هذا التحرير قد لا يزيد على ان يكون استبدال استعباد باستعباد ، واحلال « الدولة » أو أي سلطة اخرى محل رأس المال المستغل . ان تحرير الشعب من استعباد رأس المال انما يكون خطوة حقيقية نحو الحرية حين يصبح الشعب المتحرر مالكاً لأمر نفسه فعلاً سواء في اداة حكمه ، او في ادوات انتاجه او استهلاكه ، او في رسم خطوط حياته الاخرى . ومن هنا كانت الحرية السياسية لقوى الشعب جزءاً لا يتجزأ من تحرره الاقتصادي . وما لم تكن « الدولة » هي الشعب نفسه ، فالتحرر الاقتصادي ليس تحرراً ، وانما هو نوع من الاستعباد جديد .

هذا التغيير من النظام الرأسمالي الحر في الانتاج ، الى التخطيط الصارم الذي تقتضيه مصلحة الانتاج ومصلحة الشعب في البلاد المتخلفة يحتضن في الواقع تغييراً أساسياً في سلطات الدولة ، بحيث يحولها ، في مجالات الاقتصاد ، من مجرد مشرف أو مراقب أو موجه عام ، الى صاحب السلطان الاول في كل ما يتعلق بالانتاج وبالحياة الاقتصادية . والسير في عملية التخطيط هذه يقتضي من الدولة تدخلاً واسعاً في كل شأن من شؤون حياة الفرد الاقتصادية ، وبالتالي حياته العامة كذلك ، لما لهذه بتلك من ارتباطات لا يمكن فصمها .

هـذا الاتساع في سلطان الدولة طبيعة من طبائع الانتقال الى النظام الاشتراكي لا بد من مواجهته . على ان هذا الانتقال لا يمكن ان يتم ، ولا سيما في اقطار متخلفة ، اي في اقطار يقوم الاقتصاد والحياة كلها فيها على أساس العلائق الاقطاعية والعشائرية والرأسمالية ، الا بهدم هذه العلائق ذاتهـا ، أي بالتضحية بمصالح كل اصحاب النفوذ في المجتمع القديم ، وبالتـالي معاداتهم والتعرض لحرب سافرة أو خفية معهم ، والتعرض لمؤامراتهم ومعارضتهم وتخريبهم . وعـلى رغم انهم قلة في العدد ، فهم كثرة في النفوذ والقوة والجذور ، لما يستندون اليه من مال مؤثل ، وجاه موروث ، وتقاليد عتيدة ، وتعصب قبلي أو طائفي ، أو ما شاكل ذلك من علائق لا تنسجم مع التقدم الذي يتطلبه الشعب ، ولكنها مع ذلك جزء من مجتمع يعيش الشعب في ظلاله لم ينحسر بعد .

ونجاح مرحلة التخطيط والتوجيه الكامل هذه اذن ، لا يمكن ان تتم الا بدخول معركة حقيقية مع الرجعية التي لا يمكن ان تتخلى عن مصالحها ونفوذها بسهولة ويسر . بل هي مستعدة لدخول المعارك بكل مستوياتها في سبيل الحفاظ على حريتها في أن تستعبد غيرها .

ومن هنا كان محتماً على الدولة ، لا أن تزيد في سلطانها في ميادين الاقتصاد فحسب ، بل في ميادين اخرى تتعدى الميدان الاقتصادي الى

الميدان السياسي كذلك ، بل والى الحريات الشخصية احياناً لضمان نجاح مهمتها الاشتراكية التخطيطية ، وبالتالي الى زيادة سلطاتها البوليسية الى حد كبير .

واذا كان ذلك محتماً أو شبه محتم في أي حكم اشتراكي في بدء عهده ، فهو أكثر حتمية حين يأتي هذا الحكم عن طريق ثوري او انقلابي . ان مجرد قيام الثورة المسلحة انما يعني عنف المعركة وعنف القوى المتصارعة . وواضح ان مجرد وصول القوى الاشتراكية الى الحكم لا يعني بالضرورة تخلصها من اعدائها أو استسلامهم ، بل ان الذين فقدوا سلطتهم بالقوة سيسعون جهدهم الى استرجاع سلطتهم هذه بالقوة كذلك ، فاذا كان من طبيعة الحكم الاشتراكي ان يزيد في سلطان الدولة فان من طبيعة الحكم الثوري مهما كان لون ثورته ، ان يدافع عن وجوده بأي ثمن .

على ان الخشية على برنامج التخطيط وما يتطلبه من حشد لجميع القوى الانتاجية لا يأتي من جانب القوى المعارضة للتغيير الاشتراكي فحسب ، بل قد يأتي ايضاً من القوى التي تستعجل هذا التغيير ، ولا سيا إذا كانت مبعدة عن الاشتراك الحقيقي في الحكم وفي تحمل مسؤولياته ، ومن صفوف القوى العاملة نفسها . واخطر ما يكون هذا الامر حين يفتقر الحكم القائم الى قاعدة شعبية منظمة مسؤولة .

ان اي تغيير اشتراكي ، عدا انه يستهدف مصلحة القوى الانتاجية العاملة ، فهو كذلك يستند اليها في دعم هذا التغيير وفي تأكيد معناه من انه تحرير حقيقي لهذه القوى من استعباد رأس المال ، كما هو تحرير لها من استعباد الفقر والجهل والمرض الملازم له . على ان هذا التغيير ، في الواقع ، ليس بالمعجزة التي تنقل مستوى العيش في غمضة عين من صعيد الى صعيد ، بقدر ما هو تهيئة لهذا الانتقال في مستقبل يقرب او يبعد حسب امكانيات البلاد الانتاجية ، ومبلغ تطورها الاجتماعي . وكلما اغرقت البلاد في التخلف كانت قدرتها على تحقيق الوعود والاحلام ابعد في

الزمن واقل في القيمة .

فاذا لم تكن القوى العاملة منظمة وواعية ومناضلة ، واذا لم يكن لها صلة بالحكم ، ولم يكن للحكم بها صلة ، واذا لم تشعر بمسؤوليتها المباشرة في ادارة دفة الحكم والاشراف عليه وتحمل مسؤولياته ، والتضحية من اجل انجاحه وتحقيق اغراضه واهدافه ، اصيبت بخيبة امل كبيرة حين تتبين ان النتائج الماديـة العاجلة التي حققها هـذا الحكم اقل بكثير مما املت وتخيلت ، وتحولت الى قوى معادية بدل ان تكون هي القوة الطبيعية المؤيدة لهذا الحكم .

وبسبب تخلف هذه الاقطار الطبيعي من جهة ، وبسبب من معارضة الاستعمار اولاً ، ثم الحكومات الاقطاعية والرأسمالية ثانياً لقيام مثل هذه التنظيمات الشعبية من جهة اخرى ، فكثيراً ما قامت في هـذه الاقطار انماط من الحكم ، اشتراكية في اتجاهها الرسمي ، ولكنها مفتقرة الى القاعدة الشعبية المنظمة المسؤولة التي تسند هـذا الاتجاه وتعطيه معناه ومبرراته .

وكثيراً ما يضطر الحكم ، في مثل هـذه الحال ، الى ان يدخل معركة لا مع القوى الرجعية فحسب ، بل ومع هـذه القوى العاملة التقدمية نفسها . فهو قد يضطر اولاً الى ان يمنع عنها حقها في ابداء رأيها ، ثم هو اما ان يمنع نشاط نقاباتها الممثلة لها ، واما ان يتدخل في امور هـذه النقابات تدخلاً يحولها من نقابات ممثلة للقاعدة الشعبية في الدولة ، الى نقابات ممثلة للدولة في القاعدة الشعبية ، بل قـد يدخل معها ، اذا احتاج الامر ، في صراع مكشوف بوليسي لا يقل ضراوة ، ان لم يزد ، عن صراعه مع العناصر الرجعية .

اضف الى ذلك ان المعركة بين مثل هذا الحكم وبين اعدائه ليست معركة داخلية محضة . فالقوى الدولية التي تحدثنا عنها سابقاً ، قوى ذات مصالح ، وهي في سبيل حماية مصالحها لا تتورع عن التدخل سراً

أو علناً في جوانب هذا الصراع الداخلي المحتدم ، وأن تؤيد جانباً على جانب ، فبدلاً من أن تترك للصراع الداخلي أن يصفي نفسه بنفسه ، تضيف الى ناره وقودها لتضمن بقاء مصالحها .

إن ميل الحكم الاشتراكي ، بطبيعته ، الى التحكم بمختلف نواحي الحياة ، يعوض عنه ميله الى ارسال الحكم على اكتاف القاعدة الشعبية وفئاتها العاملة ، وتحميلها جميع المسؤوليات السياسية والاقتصادية . فاذا انكمشت الحرية السياسية من حيث العمق ، فإنها تعوض عنها من حيث اتساع القاعدة .

ولكن اضطرار مثل هذا النوع من الحكم الى مواجهة مشاكل التخلف من جهة ، ومواجهة القوى الرجعية والقوى المستعجلة من جهة أخرى ، ومواجهة مؤامرات الدول الكبرى من جهة ثالثة ، يدفعه دفعاً الى الضغط على الحرية عمقاً واتساعاً ، والى الاتجاه اتجاها دكتاتورياً.

ولكن اخطر ما في هذه التناقضات جميعها ، هو إمعان الحكم في الانعزال عن فئات القاعدة الشعبية العاملة التي قام لها وبها . انه في الحالة هذه يفقد مبررات وجوده ، ويصبح مجرد نوع جديد من الحكم الدكتاتوري .

٦

في الاقطار التي لم تعرف الاستعمار المباشر ضعف في الحرية لأنه لم تتكون فيها قوى شعبية حقيقية مناضلة من اجل الحرية . وفي الاقطار التي استقلت من بعد استعمار أزمة حرية . وهي ازمة لأن ثمة قوى شعبية حقيقية مناضلة آمنت بالحرية وعملت لها وناضلت في سبيلها ، وهي مع ذلك لم تتمكن من تحقيق هذه الحرية .

لقد واجهت هذه الاقطار في طريقها تناقضات كثيرة . واجهت

تناقضاً بين حاضر مجتمعها الذي ورثته عن العهدين التقليدي والاستعماري، وبين آمالها في مجتمع تريد ان تحققه . وتناقضاً بين الذين قادوا الحركة الوطنية أيام النضال ضد الاستعمار وبين موقفهم من هذه الحركة نفسها حين بدأت تعمل لتحقيق اهدافها من بعد الاستقلال . وتناقضاً بين حرية سياسية ممنوحة على احدث طراز توصل اليه الغرب في تقدمه ، وبين استعباد اقتصادي بدائي قديم وجديد مستحدث . وتناقضاً بين الاستقلال الذي حققته وبين التدخل المستمر للدول الكبرى في شؤون البلاد مما يفقد البلاد معنى استقلالها ومبرره . وتناقضاً بين دور القاعدة الشعبية في قيادة العهد الجديد وبين إمكانات هذه القاعدة من حيث التنظيم والمسؤولية الايجابية . وتناقضاً بين ضرورات بناء أسس الحرية الاقتصادية وبين عدم إمكان بنائها في ظل حريات سياسية يسيطر عليها الاقطاع ورأس المال . وتناقضاً بين الوعي الذي ايقظه النضال القومي على اهداف المواطن واهداف المجتمع وبين الامكانات الحقيقية المتوفرة لتحقيق هذه الاهداف .

هذه التناقضات جميعاً ، في الواقع ، يلخصها ان هناك تناقضاً كبيراً جداً بين قوى التخلف المسيطرة فعلاً على المجتمع من نواحيه الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ، وبين قوى التقدم التي اطلقها الوعي النضالي في شعوب هذه الاقطار .

هذا التناقض هو الذي يكمن وراء ازمة الحرية في اقطار آسيا وافريقيا . وما لم يتم قضاء حقيقي على اسباب التخلف فان توتر التناقض سيبقى قائماً ، والحرية ستبقى مهددة ، حتى في الاقطار التي لم تصل فيها الحرية حد الأزمة .

لقد تمكنت الهند ، حتى الآن ، من تفادي القضاء على الحريات السياسية ، بعد مرور ما يقرب من عشرين عاماً على استقلالها . فهل هذا التناقض بين قوى التخلف وقوى التقدم اقل حدة في الهند منه في اقطار اخرى ؟

على العكس من ذلك ، فالتخلف الذي تعاني منه الهند تخلف شديد . فقد ورثت تراثاً تقليدياً طبقياً متحجراً لم يكن من السهل التخلص منه ومن آثاره . وورثت نظاماً استعمارياً استغلالياً قاسياً كان مثالاً لكل ما يمكن ان يمثله الاستعمار من مساوىء . زد على ذلك ان الهند تواجه ضغطاً في زيادة السكان لا تواجه مثله إلا بلدان قليلة في العالم . وانها ، منذ أيام حضارتها التقليدية ، قد استنفدت معظم امكانيات التوسع الزراعي ، فلم يعد بامكانها توسيع رقعة الارض المزروعة كما امكن لغيرها من الاقطار ان يفعل . اما الفقر والجهل والمرض فقد عمقت جذورها فيها حتى لا تكاد تقارن بأي بلد آسيوي آخر . ومع ذلك كله فقد تفادت الهند الأزمة حتى الآن .

تفادتها ، أولاً ، لأن حركتها القومية حركة اتيح لها ، مع النضال الطويل الأمد ، ان تنضج . وانيح لها ، بالتالي ، أن تربط بين اهدافها في الاستقلال ، واهدافها في الحرية السياسية والحرية الاقتصادية ، من قبل ان تنال استقلالها وتواجه مشاكل الاستقلال ، مما لم يتح لغيرها من البلدان . لقد تمكن غاندي ، كما تمكن نهرو معه وبعده ، من إدراك حقيقة معنى هذا النضال القومي الذي خاضه الشعب إدراكاً عميقاً ، والنفوذ الى خصائصه الأساسية منذ البدء . فارتبطت حركة الاستقلال بحركة الحرية السياسية ، بحركة تحرير الفلاح والعامل في اطار من حركة قومية جامعة ، كما لم يحدث لأي حركة اخرى مثلها . وكان هذا الادراك المبكر لهذا كله عوناً لحكام الهند من بعد الاستقلال على ان يخطوا نهجاً في الحياد الأيجابي يجعلهم بمنجاة من تدخل الدول الكبرى ومن نفوذها . وان يخطوا نهجاً في الاشتراكية ، لعله كان نهجاً ضعيفاً متناهياً في الاعتدال ، ولكنه كان ، في دقته ، فتحاً جديداً في تاريخ الدول المستقلة حديثاً ، وتمكن من امتصاص كثير من اسباب السخط التي تراكمت في اقطار اخرى . وان يخطوا الى جانب ذلك كله نهجاً

في الحرية السياسية يتمشى مع مفهوم الحريات السياسية في العالم . وبذلك تفادى زعماء الهند وقادتها الوقوع في الانحرافات التي وقع فيها غيرهم من حكام الاقطار الاخرى . فلم تقم هوة بينهم وبين أفراد الشعب ، وعلى العكس من ذلك فقد ظلوا قادة حركته القومية التقدمية الاشتراكية حتى الآن . هناك ، طبعاً ، اسباب اضافية أخرى حمت الهند من هذا المصير . فالهند ، ايضاً ، شبه قارة . وتسابق دول الشرق والغرب لارضائها جزء من الحرب الباردة التي تسود الجو السياسي العالمي . ولقد نالت الهند ، بذلك ، من المساعدات الاقتصادية من جميع دول العالم ما لم تنله دولة اخرى في مثل وضعها ، سيما وان دول الغرب اعتبرت نجاح الهند في تقدمها الاقتصادي مع ابقائها على حرياتها السياسية نوعاً من التحدي ازاء الصين المجاورة لها والتي اختطت لنفسها سبيل التقدم في ظل النظام الشيوعي . والهند ، أيضاً ، خليط هائل من العنصريات والطوائف واللهجات والاتجاهات ، مما يجعل الطريق الديموقراطي ، لا طريقاً للحرية فحسب ، بل طريقاً لحفظ التوازن بين كل هذه العناصر والطوائف والاتجاهات . فليس في الهند أكثرية عنصرية أو طائفية طاغية. فهي مجموعة أقليات . ولا شك ان اي اتجاه دكتاتوري إنما يعرض هذا التوازن للخطر ، وبالتالي فهو يعرض وحدة الهند كلها ، وبقاءها ، لهذا الخطر .

ومع ذلك فهل انقضت الأزمة في الهند فعلاً ، وهل اجتازت الهند مرحلة الازمة ؟ ان التناقضات في الهند ما تزال قوية وعميقة . وهي ما تزال تهز الهند كل يوم وتعرضها للاخطار . ولقد تمكن « نهرو » حتى وفاته من اعتلاء رأس الموجة والمرور من العواصف بسلام بفضل عمق تفكيره ، وشعبيته القوية الهائلة ، وإمساكه بزمام حزب المؤتمر المتناقض في تركيبه الاجتماعي ، وبالتالي ، في اهدافه في مختلف نواحي الحياة . فهل تبقى الهند فعلاً صامدة في وجه هذه التناقضات ، وهل تنتظر هذه

التناقضات حتى يحلها التقدم البطيء الذي اخذت به الهند نفسها ؟ ذلك ما لا نستطيع أن نجيب عليه .

فاذا استثنينا الهند ، لم يبق ثمة قطر آخر تمكن من اجتياز هذه التناقضات بسلام . فثمة اقطار فرض فيها الوجود الشيوعي نفسه كما في شمال فيتنام وشمال كوريا ، فقامت فيها دكتاتوريات شيوعية . واقطار فرض فيها الوجود الغربي نفسه كما في جنوب فيتنام وجنوب كوريا ، فقامت فيها دكتاتوريات رجعية عسكرية . وثمة اقطار حاول اقطابها كثيراً ان ينقذوا الديموقراطية فيها بالاتجاه نحو الاشتراكية كما في بورما ، ولكن عداء العناصر الرجعية من جهة ، والعناصر الشيوعية من جهة اخرى ، قضى على الديموقراطية بثورة عسكرية اتجهت اتجاهاً دكتاتورياً في السياسة ، اشتراكياً في الاقتصاد ، فوقعت في نفس الازمة . واتجه حكام غينيا وغانا اتجاهاً غير ديموقراطي لمواجهة مشاكل التخلف ومشاكل المعارضة القبلية الرجعية وبناء اقتصاد اشتراكي منذ البداية . بينما تعرضت دول لانقلابات رجعية تستهدف القضاء على القوى الشعبية النامية ، ودول اخرى لانقلابات تقدمية ، ودول لانقلابات لا معنى لها الا الوصول الى السلطة .

اذا كان لا بد لنا ان نخرج من هذا كله بشيء ، فهو ان ازمة الحرية قائمة بالفعل . وان هذه الازمة عامة وشاملة . وان اسبابها ، ان اختلفت بين قطر وقطر ، فهناك من العوامل المشتركة ما يجمع بينها جميعاً في اطار واحد . وان اكبر هذه العوامل اطلاقاً هو التناقضات التي يخلقها التخلف . وان ثمة ، مع ذلك ، قوى قومية تحررية تقدمية ما تزال تعمل في هذه الاقطار . وان نجاحها في القضاء على الازمة انما يعتمد بالدرجة الاولى على نجاحها في القضاء على اسباب الازمة نفسها .

الفصل الرابع

طريق الدكتاتورية

أ

من تحليل اوضاع التناقضات التي تسود اقطار آسيا وافريقيا والتي تحدثنا عنها ، يبدو ان ازمة الحرية التي تجتازها هذه الاقطار ازمة محتمة مفروضة بطبيعة هذه التناقضات نفسها . بل ويبدو ان الازمة ذاتها إنما هي نكسة مرحلية مؤقتة في الطريق نحو الحرية . فهي ليست نهاية المطاف فيها ، ولا هي ، بالضرورة ، قضاء عليها ، بل قد تكون بداية التخطيط للطريق الصحيح نحو الحرية .

قال روستوف في كتابه « مراحل النمو الاقتصادي » إنه لم تتحقق اي مرحلة انطلاق في اي بلد من بلدان العالم إلا في ظل حكم مركزي شديد التسلط وان اختلف المتسلطون المستبدون . انهم قد يكونون رجال المال والاعمال في امريكا وبريطانيا ، وقد يكونون الاقطاعيين التقدميين في اليابان ، وقد يكونون قوميسيري الشعب في الاتحاد السوفييتي . ولكنهم ، مهما اختلفت طبقاتهم وانظمتهم واساليبهم ، اناس استلموا في ايديهم زمام السلطة وزمام الانتاج في آن معاً . ولكن روستوف اضاف

الى ذلك قوله إن التقدم الاقتصادي الذي حققه هؤلاء المستبدون انفسهم كان قمينا بتغيير الاوضاع الاجتماعية السائدة التي سهلت لهم هذا التسلط، وبخلق اوضاع جديدة لا تتلاءم معه، بل تفتح المجالات أمام توسيع قاعدة الحرية وامام تعميق غورها.

على ان الازمة، كما يمكن ان تحمل معها بذور الامل في مستقبل اكثر حرية، فهي قد تحمل اخطار الاستبداد، فتجعل طريق الحرية اصعب منالاً واشق وصولاً. سيما وقد علّمنا التاريخ ان الاستبداد لا يسهل عليه ان يتخلى عما يتمتع به من سلطة ومن نفوذ، طائعاً مختاراً، وان لا شيء يغري بالسلطة كالسلطة، كما لا يغري شيء بالثروة كالثروة.

والسلطة المستبدة إنما يغريها على الاحتفاظ باستبدادها، عدا حبها للاستئثار، إيمانها بانها، بهذا الاستبداد، إنما تحقق للشعب ما لم يمكن ان تحققه الحرية. وهي لا يمكن ان تزعم بأن الاستبداد افضل من الحرية بعد ان قويت قوى الحرية هذه القوة الهائلة التي نشهدها اليوم، وإنما تحاول ان تزعم بأنها، على رغم كل مظاهر استبدادها، إنما تمثل الحرية الحقيقية.

فهي قد تزعم ان الحرية التي قضت عليها كانت حرية زائفة. وهذا حق. ولكن هذا القول الحق لا يعني ان نستبدل بتلك الحرية الزائفة دكتاتورية صريحة. وهي قد تزعم ان الحرية إنما تتمثل في وجهها الاقتصادي وان الحرية السياسية ليست إلا خدعة يقصد بها صرف النظر عن الحرية الحقيقية. والواقع ان الحرية الاقتصادية اساس لا تقوم الحرية بغيره، ولكنها لا تحل محل الحرية السياسية ولا تعوض عنها. والواقع، ايضاً، ان زيف الحرية الاقتصادية، في ظل الدكتاتورية السياسية، لا يقل عن زيف الحرية السياسية في ظل الاستغلال الاقتصادي.

وقد تزعم ان تدخل الدول الكبرى وتآمرها يفرضان على الدولة ان تحد من الحريات لتقضي على التآمر. وهذا حق ايضاً. ولكن ما اكثر

ما تجاوزت الأجراءات المتخذة حدود الضرورات المحتمة ، لتصبح هذه الاجراءات غاية في ذاتها ، بدل ان تكون وسيلة لغاية .

ولكن الحجة الحقيقية الاساسية التي يبرر بها هذا الحكم وجوده على طريقته الخاصة هو تلك الاصلاحات السريعة التي يأخذ نفسه بها في ميدان الاقتصاد ، وفي ميدان الخدمة الاجتماعية ، وفي ميدان القوة العسكرية ، ويدلل على ذلك بما يمكن ان يكون قد قضى عليه من ضروب الاستغلال الاقطاعي والرأسمالي ، أو ما قضى عليه من بقايا نفوذ اجنبي ، او ما اقدم عليه من توزيع ثروة ، او زيادة انتاج ، او رد عدوان .

والواقع انه ليس بعيداً أن يكون هذا الحكم قد حقق ذلك كله أو بعضه ، مما لم يكن من السهل تحقيقه في ظل حكم رجعي استغلالي ولو اتخذ شكلاً ديموقراطياً برلمانياً . ومع ذلك فان تحقيق هذا كله شيء ، وتحقيق الحرية شيء آخر . فاذا ادرك الحكم انه مضطر الى ان يمر في ازمة حرية ، وأنه مصمم على ان يجعل هذه الازمة أقصر ما يمكن ان تكون مدى ، واقل ما يمكن ان تكون شدة ، وأنه عازم على رسم الطريق للخروج منها ومنح الحرية للشعب وتنظيماته ومؤسساته ، فقد اجتاز الازمة وحقق رسالته في الحرية تحقيقاً كاملاً .

واما اذا بدأ يفلسف حكمه الاستبدادي ، باعطائه مبررات الوجود الثابت ، لا الوجود المرحلي المؤقت ، وبأضفاء صفات الحرية عليه وليس له من صفاتها شيء فقد وقع في الاخطار التي يقع فيها كل حكم استبدادي عرفه التاريخ ، وزرع بنفسه بذور تهديم ذاته .

إن الغايات التي يمكن ان يحققها مثل هذا الحكم غايات لا نكران لأهميتها في كل مجالات الحياة . إنها الغايات التي يسعى الى تحقيقها كل حكم تقدمي . وهي غايات يمكن ان تقاس بالأرقام ، وتوضع في الاحصائيات ، لانها غايات مادية يفتقر الى تحقيقها فعلاً كل متخلف .

ولكن هذه الغايات ، في حساب اي تقدم ، ليست إلا الجزء المادي من هذا التقدم . وأما الجزء الروحي الفكري العقائدي المنبثق عن النضال الشعبي ، الجزء الممثل للوعي والمسؤولية والمشاركة ، الجزء الممثل للقوة الدافعـة للتطور كله ، والتي يخلقها التمرس الشعبي اليومي بالنضال ، فذلك ما لا يمكن للحكم ، اي حكم ، أن يخلقه . لأنه ، عادة ، هو الذي يخلق الحكم .

واذا كانت الشعوب كلها في حاجة الى مثل هذه القوة الدافعة التي تكفل لها السير في طريق تحقيق غاياتها ، فالشعوب المتخلفة اكثر حاجة من غيرها الى هذه القوة ، لتخرجهـا من عهود التقليد والضعف الى عهود التقدم والانجـاز . إن الفرق الاساسي بين شعب متقدم وشعب متخلف قد يظهر في ما يحقق كـل منهما من إنجازات مادية تظهر في مستوى الانتاج وفي مستوى القوة العسكرية ، ولكنه إنما يكمن في القوى الخلاقة في هذا الشعب ، وفي ما يحقق من امكانيات كـل فرد فيه ، وفي ما يفتح أمامه من مغاليق الآمال ، وإمكانيات التطلع الى مشارف المستقبل . إن تحقيق قدرة الفرد على الخلق والابداع وعلى طلب التغيير المستمر وعلى الانطلاق من قيود التقليد الأعمى والانصياع التام هو المقياس الحقيقي لتقدم أي شعب .

٣

في عصور التخلف يبدو الناس قطعاناً يسيرهم كاهن روحي ، أو زعيم اقطاعي ، او حاكم طاغية ، دون تفكير ولا مناقشة ، في طواعية كاملة وكأن هذه الطواعية هي سنة الحياة الطبيعية . وهذه الطواعية في الشعب المتخلف ليست مؤقتة ولا نتيجة لرهبة عاجلة من بطش صاحب السلطة ، ولكنها جزء من أسلوب الحياة نفسه ، بل ومثـل من مثلها

العليا التي تنص عليها قواعد الاخلاق وفرض من فروض كل فرد صالح في ذلك المجتمع .

إن الدكتاتورية ، اينما كانت ، لا تريد شيئاً اكثر من هذا . إنها تريد أن يتبع الشعب قادته المتحكمين ، وان يؤمن بما يؤمنون به ، ويكفر بما يكفرون ، دون مناقشة ولا جدل . وقد يغير الحكام ما يؤمنون به بين سنة واخرى فما على الشعب حينئذ إلا ان يغير إيمانه معهم ، بل وفي نفس الوقت ، وكأنه وصل معه الى القناعات نفسها دون ان يسمح له بتقديم أو تأخير . هم ينشدون « تبعية » ويسمونها « وحدة شعب » أو يسمونها انسجاماً وتجانساً او ما شاكل ذلك من الاسماء .

انهم بذلك إنما يحافظون على عنصر التخلف الاساسي وهو التبعية العمياء والطواعية الكاملة . ولعل الفرق بين التخلف الرجعي والتخلف الدكتاتوري الحديث هو أن التبعية في الحالة الأولى تبعية طبيعية لأنها هي نفسها طراز الحياة ، وفي الحالة الثانية هي تبعية قسرية تقوم على ارهاب السلطة وبوليسها ومباحثها واجهزتها المتعددة ، كما تقوم على أساس الاستعمال الواسع للدعاية المركزة في الصحف والأذاعات والجمعيات والمهرجانات والخطابات من اجل دفع الشعب الى هذا « الانسجام » التبعي و « الوحدة الوطنية » التبعية ، دفعاً عاطفياً نفسانياً الى جانب ذلك الدفع القسري المفروض .

ومع هذا فان الدكتاتورية الحديثة يفوتها شيء اساسي في حسابها ، هو ان كل تقدم مادي تحققه ، سواء كان اقتصادياً او اجتماعياً او ثقافياً ، هو قوة دافعة لنواحي الحياة الأخرى التي لا تريد الدكتاتورية لها الظهور . وهي قد تنجح فعلاً في إخفائها ، ولكنها لا يمكن ان تنجح في وأدها . وحين تكتمل لهذه النواحي عوامل الظهور فهي لا بد ان تجد طريقها القوي للتعبير عن وجودها .

ان تغيير العقلية البوليسية الفردية التي سادت الاتحاد السوفييتي على عهد

ستالين ، لم يكن نتيجة تغيير شخص الحاكم ، بل كان نتيجة نضوج هذه القوى المتطلعة الى الحرية ، والتي ولدت وترعرعت نتيجة الاجراءات المادية التي اتخذها الحكم لتحسين أحوال الانتاج والخدمات بما في ذلك التعليم والثقافة . فالشعب الذي علمه الكبت ان يكون مطواعاً في أول العهد لم يعد يطيق الكبت بعد أن انتشر فيه التعليم ، وبعـد أن ارتفع مستوى إنتاجه ، وبعد ان اصبح ميسراً له رفع مستوى استهلاكه . وهو إن لم يثر على ستالين خلال حياته ، فقد ثار عليه بعد مماته ليثبت وجود هذه القوى المتطلعة الى الحرية وانتصارها .

إن حياة العبودية يمكن ان تستمر في شعب جمدت فيه المستويات المادية فلم تتحرك ، كما في المجتمعات التقليدية . ولكنها لا يمكن ان تستمر في شعب ترتفع مختلف مستوياته ولو ارتفاعاً قسرياً في ظل حكم قاس . فان التناقض الذي لا بد ان ينشأ بين متطلبات هذا الارتفاع ، وبين جمود الامكانيات الذاتية ، تناقض لا بد ان يحل نفسه بالثورة على الجمود ، إن لم يتمكن الحكم من أن يعدل طريقه في الوقت المناسب ليفتح الطريق أمام هذه الامكانيات الذاتية .

فالدكتاتورية ، في الحالين ، محكوم عليها بأن تكون مرحلة قصيرة ، ولو طال لها الامد ، لأنها تحمل نهايتها في بذورها .

٣

ان اقسى ما يمكن أن تقوم به نظم انقلبت على الحرية باسم الحرية هو ان تقضي فيما تقضي عليه ، على تلك القوة الشعبية الهائلة التي تجمعت وتكونت من خلال النضال ضد الاستعمار واصبحت سلاح الشعب الاول في نضاله من اجل تحقيق اهدافه جميعاً ، الانسانية منها والمادية ، والتي حققت الاستقلال بالفعل ، وانطلقت تروم تحقيق اهدافها الابعد، اهدافها

التي من أجل تحقيقها طلبت الاستقلال .

ان هذه الحركات النضالية الشعبية لم تقم بما قامت بـه بالقسر ولا بالطغيان ، ولا بالامر والتبعية ، بل قامت في حقيقتها ثورةً على هذا كله ممثلاً بالاستعمار ، على اكتاف من حمل مسؤولية النضال مختاراً لا مجبراً ، مضحياً لا مستفيداً ، مؤثراً لا مستأثراً ، فكانت هذه الحركات بالفعل حركات تقدمية صميمية لأنها حملت معها بذور نمائها ونضوجها ، بذور الحريـة في الاختيار المطلق ، حتى في اختيار الاستشهاد . وهي من اجل ذلك نجحت في طرد الاستعمار ، ذلك العدو الجبار الهائل الذي طغى بكلكله الثقيل على البلاد وعلى الناس عشرات ومئات من السنين .

هذه القوة الجبارة هي رأسمال كل تقدم شعبي حقيقي ، وهي ضمانة كل تطور الى الامام ، وليس ثمة من غيرها من ضمانة . وهي هي نفسها التي اصطدمت بعد ذلك بالحكم الرجعي القائم ، والتي اصطدم بها ، وحاول أن يهزمها ، ولكنها كانت منطلقةً تقوى وتشتد يوماً بعد يوم ، وعاماً بعد عام ، وكان وجودها هو ضمانة التغيير ، والانتصار في المستقبل للحرية السياسية والاقتصادية جميعاً .

هذه القوة الجبارة كان نصيبها من معظم انظمة الحكم في اقطـار آسيا وافريقيا ان تضرب بقسوة وبلا هوادة ، إما صراحةً ودون مواربة لا سيما إذا كان الحكم رجعياً ، وإما أن يحاول الحكم ، إذا ظهر بمظهر التقدمية ، الوصول الى هدمها عن طريق تبني شعاراتها واهدافها ، ثم احلاله نفسه محل هذه القوة بالتدريج ، بالحيلة احياناً ، وبالقسوة احياناً اخرى ، حتى يقضي على كل اثر من آثار وجودها وحيويتها ، وكأن الحكم ، وهو مؤقت وزائل ، يحاول ان يحل ، كقوة دافعة ، محل هذه القوة التي خلقها النضال الطويل .

إنـه بذلك لا ينسف أسباب « تقدميته » فحسب . ولكنه ينسف أسباب « قوته » الحقيقية كذلك التي كان يجب أن يستند اليها كل حكم

تقدمي حقيقي .

لقد فعل « نابوليون » هذا من قبل . امتص شعارات الثورة الفرنسية وجعلها شعاراته اينما توجه في حروبه الكثيرة . ولكنه في الواقع حوّل الشعب الثائر الى شعب مطواع ، وافقده تلك الدفقة الروحية الهائلة التي هيأت له النصر على الطغيان والاستبداد ، وأفرغ شعارات الثورة من محتواها الحقيقي الحي . ولذلك فما ان هزم حتى رجع الطغيان البوربوني بلويس الثامن عشر ، وكأن الثورة لم تقم ، وكأن الطغيان لم ينهزم ، وكأن الشعب نفسه لم يكن هو الشعب الذي ثار .

إذا كانت أقطار آسيا وافريقيا تتقدم الآن ، فهي إنما تتقدم بفعل هذه الروح النضالية الثائرة التي اكتسبتها شعوبها . ولن يغني اي اصلاح مادي عن هذه الروح المتحفزة . واذا بدت بعض الدكتاتوريات ناجحة في حكمها ، فلأنها امتصت كل التطور الروحي والفكري الذي حققته هذه القوى الشعبية ، واستعملته اساساً لكل ما حققت من اصلاح ، ولكنها افرغته من سنده وقاعدته ، وهو الشعب نفسه . . لقد حولت الشعارات الى قوانين نافذة ، ولكنها ، في خلال ذلك ، قضت على القوة التي خلقت هذه الشعارات ، وأوقفت كل تطور عند حده .

٤

ولكن الحكم الدكتاتوري لا يحرم الثورة تقدميتها وقوتها فحسب ، بل ينسف نفس اغراضه التي يدعي بأنه يخدمها ولا سيما في الحقول الاقتصادية والثقافية والصحية .

إن نجاح اي برنامج شعبي واسع إنما يتوقف على المشاركة المسؤولة للشعب في انجاحه . وفي البلدان الرأسمالية ليس ثمة دافع للعمل مثل دافع المربح والكسب . انه القوة التي تبعث الحيوية والنشاط في كل مجالات

النشاط الاجتماعي . وفي البلدان الاشتراكية ، حين يضعف اثر الربح والكسب ، لا يحل محل هذا الدافع القوي للعمل إلا الحماس من اجل ما تحققه الاشتراكيـة للفرد من عدالة وفرص وإمكانيات ، الحماس القائم على العقيدة والايمان الطوعي .

ولكن الثورة التي تبدأ معتمدة على هذا الحماس نفسه ، ثم تتحول لتجعل من المجتمع كله آلة في يد الجهاز الحاكم تفقد الشعب والمواطنين هذا الحماس الطوعي العقائدي ، وتحل محله حماساً انتهازياً كاذباً ينتحله المنتحلون ، ليضمنوا في ظله مراكزهم او مصالحهم او تقدمهم الشخصي . وهؤلاء – بحكم انتهازيتهم – ليسوا خلاقين ولا مبدعين ، ولا يمكن ان يكونوا كذلك ، إلا بالقدر الذي ينسجم مع غايات الحكم القائـم وأهدافه واساليبه . ان الحكم ، بذلك ، إنما يستبدل الانتهاز بالثورة . وشتان ما بينهما !

ان مثل هذا الحكم انما ينتهي بالمواطنين الى اللامبالاة الغارقة في حمأة انعدام المسؤولية ، الهادفة الى حفظ الذات من بطش السلطة ، الفاقدة كل حماس لأي شيء ، حتى لأنفسهم ذاتها . هؤلاء المواطنون اذ يساهمون في تنفيذ البرامج التي يرسمها جهـاز الحكم القائم لأنهـم الجزء المنفذ لهذه البرامج إنمـا يساهمون فيها اطاعة للأمر ، واتباعاً للقـوة ، وخوفاً من البطش ، ومحافظةً على الروح أو على الطمأنينة أو عـلى السلامة ، ولكن لا حماساً لها ولا ايماناً بهـا ، حتى ولو كانت تستحق ، لو تُرك الامر لهم ، الحماسَ والايمـان . ان هذا الشعور باللامبالاة هو أخطر ما يمكن ان يتعرض له شعب . لأن المواطن ، من خلاله ، يفقد الشعور بالمسؤولية ، ويضع هذه المسؤولية كلها على اكتاف جهاز الحكم .

ان التأميم ، مثلاً ، أساس من الاسس الاشتراكية . وهو إنما يعني نقل الملكية من فرد أو أفراد الى المجتمع . وهو ، عملياً وواقعياً ، ينقل

الملكية الى جهاز من اجهزة الدولة كالحكومة او البلدية أو اي مؤسسة مماثلة . ولكن الملكية لا تنتقل الى المجتمع الا اذا كان هذا المجتمع ممثلاً في الدولة او البلدية او المؤسسة ومسيطراً عليها . اما اذا كانت الدولة هي المسيطرة على المجتمع ، فان التأميم لا يعني اكثر من ان تنتقل الملكية من يد افراد هم الرأسماليون ، الى يد افراد هم السلطة الحاكمة . وكثيراً ما تكون الحالة بالنسبة للعمال أسوأ في الحالة الثانية لأنهم في ظل النظام الرأسمالي يتمتعون احياناً بحق الاحتجاج والاضراب والتظاهر وما الى ذلك، بينما يفقدون هذا الحق في ظل سيطرة الدولة على الانتاج .

ان ملكية الدولة لوسائل الانتاج حل من الحلول التي تقدمها الاشتراكية . ولكنها إنما تكون حلاً إذا كانت الدولة فعلاً لا قولاً ، تنفيذا وتشريعاً ، حقاً واقعاً لا اسطورة خادعة . فاذا لم يكن للشعب أثر في هذه الدولة كان التأميم نوعاً جديداً من الاستعباد .

إن برامج التخطيط ، من اجل ان تنجح ، يجب ان تعتمد على مساندة المواطنين المسؤولة الواعية الطوعية ، والا كانت مجرد برامج . وإنشاء المدارس يجب ان يعتمد على الجهد الطوعي الذي يبذله المعلم والتلميذ معاً بشعور من المسؤولية من اجل ان يكون توسعاً في التعليم لا توسعاً في المدارس .

حتى القضايا القومية الكبرى ، تلك التي يعتمد على تغذيتها وتقويتها كل حكم دكتاتوري من اجل ان يضمن قدراً من الحماس حوله يعينه على البقاء ، تصبح : في كثير من الاحيان ، مجرد شعارات ودعاية غوغائية ، بعيدة عن ان تدخل صميم القلوب ، وتحرك مشاعر الحماس ، وتحفظ النار القومية المتأججة في النفوس أيام النضال والثورة الحقيقية . فنار الحماس لا تعيش في فراغ ؛ ولا يمكن أن تتوقد بأمر ، وان تنطفىء بأمر ، وإنما تتوقد حين يتاح لها الهواء النقي الذي يضمنه الشعور بالمسؤولية ، ويتاح لها المجال بالتعبير الدائم عن نفسها ، وتفتح أمامها

فرص العمل بتطبيق هذا الحماس على الواقع اليومي . والحماس الوحيد الذي يشتعل بأمر وينطفىء بأمر ، لهو حماس الانتهاز والمصلحة والاستغلال.

٥

إن اسوأ ما يمكن ان يصيب الشعب في ظل الحكم الدكتاتوري هو فقدانه للموازين الخلقية .

فالاقتصاد قد ينمو . ومستوى الحياة قد يتحسن . والقوة العسكرية قد تتضاعف وتتعاظم . والمدارس قد تتسع . والحالة الصحية قد ترتفع. والسياسة الخارجية قد تنجح . ولكن شيئاً واحداً لا بد ان يتدهور باستمرار هو المستوى الخلقي .

ولا أقصد بالمستوى الخلقي تلك الرذائل الشخصية المتعارف عليها ، مع أنها هي ايضاً تزدهر في ظل اللامبالاة ، بقدر ما اقصد ذلك الخلق الرجولي النضالي القائم اولاً وآخراً على الشعور بالمسؤولية ، وعلى الشجاعة والنزاهة والجرأة والايمان بالحق والدفاع عنه ، وتحمل نتائج هذا كله .

لقد خلق النضال ضد الاستعمار مستوى خلقياً جديداً عند الشعوب المناضلة ، فاختارت الرجولة والتضحية والفداء والموت في سبيل أن تحقق اهدافها في الحرية القومية . مثل هذه الاخلاق كان قد فقدها الشعب في ظل الحكم التقليدي العفن المنحل الذي عاش في ظله قروناً طويلة . وأيقظ النضال عناصر الخير كلها في النفوس . وكان هذا هو المكسب الأول الذي حققته حركة النضال ، قبل ان تحقق الاستقلال ذاته .

ولكن الحكم البوليسي الذي قام بعد ذلك في كثير من هذه الاقطار لا يمكن أن يستقيم له البقاء الا بالقضاء على هذا الكسب العظيم . ان طبيعة عمل البوليس تقوم ، أصلاً ، على الشك في كل مواطن . ولكن الحكم البوليسي ، باعتماده على وسائل التحري والمباحث ، لا يقتصر على

أن يجعل الشك من طبيعة البوليس ، بل ينشر هذا الشك ليجعله من طبيعة المواطنين كلهم ، ليشك المواطن بأخيه المواطن ، ويحذر منه حذراً معطلاً للاثنين معاً في حملها لمسؤولياتهما .

ومهما بالغت أجهزة الحكم في الدعوة إلى النقد وإلى المشاركة بالرأي فهي أبداً تتطلع ، وبعطش ، للرأي المؤيد المساند . وهي ، أبداً ، تتلقف الرأي المعارض ، إن سمحت به ، لتخنقه وتئده إن عاجلاً أو آجلاً . وإذا بالرأي المعارض – كما يقول « لاسكي » في كتابه عن « الحرية في الدولة الحديثة » – يصبح تآمراً ، وإذا بأي اختلاف في الرأي يتحول إلى خيانة . وإذا كان ثمة من هو غير راضٍ عن الحكم فان معارضته لا بد أن تكون معارضة سرية . ولكن الدولة التي تحس بسرية هذه المعارضة تحاول أن تدفع هذا الخطر بمزيد من رجال البوليس السري . وما يلبث هذا البوليس أن يصبح هو القوة الفعالة الحقيقية في الشعب ، لأنه هو سبيل الحكم الوحيد للبقاء ، وما يلبث الحكم نفسه أن يصبح أسير هذا الجهاز الذي خلقه .

إن المواطن الصالح ، في رأي مثل هذه الدولة ، هو المواطن الطيع الهتاف المصفق الذي يسند كل حركة للدولة أو رأي لها . فأن لم يكن ذلك ميسوراً دائماً ، تلاه في الصلاح المواطن الذي يهتم بشؤونه الشخصية ، ويترك شؤون الحكم ، رأيــاً وتخطيطاً وتنفيذاً ، لرجال الحكم وحدهم .

المواطن الواعي ، الشاعر بمسؤوليته ، ليس له مكان في ظل هذا الحكم . إنه لا بد ان ينتهي به الامر إلى العزلة او السجن او الأهمال او الموت ، ومصيره دائماً درس لغيره من المواطنين الذين يريدون أن يتعلموا الدروس .

في مثل هذا الجو يترعرع خُلق الانتهاز والفساد والجبن ، وتنحسر موجة الرجولة والصدق والجرأة خجلى .

الفصل الخامس

طريق الحرية

١

إن ازمة الحرية أزمة ذات جذور في المجتمع عميقة . وعلاج هذه الازمة لا يتم بالتمنيات والاحلام ، كما لا يمكن ان يتم بمجرد نقل انظمة وقوانين من مجتمعات تختلف درجة تطورها اختلافاً كبيراً ، وانما يبدأ حل هذه المشكلة بمواجهة الحقائق القائمة من جميع نواحيها ، ثم باستهداف هدف ثابت في الحرية واضح المعالم ، ثم بالنضال العنيد المستمر من اجل الوصول بالحقائق القائمة الى مستوى الاهداف المطلوبة .

لقد قلنا فيما سبق ان مفهوم الحرية لم يعد يحيط به غموض كثير . وان الفكر الانساني قد حدد هذا المفهوم ، لأقرب ما يمكن التحديد ، ووضع الانظمة التي تتمشى مع هـذا المفهوم وتضمن تحقيقه لأقرب مـا يمكن ان يكون ضمان او تحقيق . وان اختلاف التطبيق بين جزء وجزء من انحاء الدنيا لم يعد سببه غموض المفهوم ، بقدر ما هو اختلاف الاوضاع التاريخية كلها ، من سياسة واقتصاد واجتماع بين هذا الجزء وذاك . وان تطبيق هذا المفهوم في أي جزء من أجزاء العالم ما يزال

بعيداً عن الوصول الى أهداف المفهوم قاطبة ، ولكن النضال ، مع ذلك ، ما يزال مستمراً في جميع أنحاء الدنيا في محاولة لاستكمال النقص ، وللاقتراب من المفهوم أدنى ما يمكن الاقتراب .

وفي البلدان المتخلفة كذلك لا يمكن أن يختلف مفهوم الحرية وهدفها عنه في البلدان المتقدمة . هذا المفهوم ، كما قلنا ، تراث انساني عام . لم يكن تحديده نتيجة نضال شعب واحد ، ولا فرد واحد ، وانما كان جماع النضال الانساني . ولئن سبقت الدول الغربية الرأسمالية في الوصول الى تحديد معاني الحرية السياسية ، وسبقت الحركة الاشتراكية العالمية في الوصول إلى تحديد معاني الحرية الاقتصادية ، فقد كان نضال الدول المتخلفة من أجل الاستقلال والتحرر ذا شأن كبير في وضع مفهوم الحرية في موضعه التاريخي الصحيح ، وتخليصه من التزوير الذي عملت الدول الكبرى على ادخاله على مفهومه ومعانيه .

ولم يكن مفهوم الحرية عند الشعوب المتخلفة مجرد مفهوم ومعنى ، بل كان باعثاً من بواعث النهضة والنضال ، وهدفاً من أهدافها في نفس الوقت . ولقد كان التناقض بين ما يحمله المجتمع الغربي من أفكار الحرية وفلسفتها ، وبين ما تطبقه دول الاستعمار في مستعمراتها من بطش وإرهـــاب واستعباد واستغلال ، من اكبر حوافز النضال القومي في المستعمرات . وكأن هذا النضال كان يستهدف الحصول على الحرية بمعانيها المفهومة في المجتمع المتقدم ، وتصحيح ما أصاب هذه المعاني من انحراف على يد الاستعمار في نفس الوقت .

فالحركات القومية في البلدان المتخلفة ليست غريبة إذن عن هذا المفهوم . إنه هو نفسه الذي ولّد هذه الحركات ، وكان هو نفسه هدفها .

فالمشكلة إذن لا يمكن أن تنحصر فيما إذا كانت هذه الحركات القومية تطمح إلى الحرية أو لا تطمح اليها ، أو في أن لها مفهوماً للحرية يختلف عن المفهوم الانساني العام ، كما يريد بعض مفكري الغرب أن يوحوا ،

وإنما المشكلة في الواقع هي في كيفية تحقيق هـذا الهدف ، في كيفية الوصول اليه ، من خلال واقع المجتمع الذي تعيش فيه هذه الشعوب ، أي في « ديناميكية » الحرية ، لا في معناها الثابت .

والذي لا شك فيه أن هذه الحركات القومية جميعاً قد ظنت بادىء ذي بدء أن الوصول إلى مفهوم الحرية وتحقيقه لا يحتاج إلى أكثر من طرد الاستعمار وتحقيق الاستقلال . وأن وجود الاستعمار هو العائق الوحيد أمام تحقق الحرية تحقيقاً كاملاً . ولا شك ان ربط حركات النضال القومي بمعاني الحرية الديموقراطية الدستورية إنما كان يحمل في طياته هذا المفهوم الساذج البسيط .

وسرعان مـا ظهر أن تحقيق الاستقلال وزوال الاستعمار لم يكن في الواقع حلاً لمشكلة الحرية ، وإنما كان بداية لمواجهة الاسباب الحقيقية العميقة لها ، تلك الاسباب التي تكمن ، باختصار ، في انعدام التوازن بين مدى التقدم في نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

إن الصورة التي خرجت بها البلدان المستقلة حديثاً على العالم كان فيها

١ً – نظام سياسي من أحدث النظم السياسية ،

٢ً – نظام اقتصادي خليط بـين أساليب الانتاج البدائية التي يرجع تاريخها إلى قرون طويلة ، وبين مستحدثات جديدة من أساليب الانتاج الرأسمالي ، معظمها في يد المستعمرين أنفسهم أو وكلائهم ،

٣ً – نظام اجتماعي ما يزال بجميع روابطه الاجتماعية مرتكزاً على الروابط التقليدية التي نشأت مع الانظمة التقليدية الموروثة .

من واقع هذا التناقض بدأت المشكلة تأخذ صورتها الحقيقية وابعادها الصحيحة وتتكامل أركانها .

في تاريخ البلدان الغربية كان التطور الاقتصادي سبّاقاً ، وكان تطور أساليب الانتاج هو الذي يدفع بالنظام السياسي إلى التطور بالثورة أحياناً وبالاصلاح أحياناً اخرى . وكانت الحريات السياسية دائماً لاحقة للتطور

الاقتصادي . وفي البلدان المتخلفة قلب هذا الوضع رأساً على عقب . فقد سبق التطور السياسي ، بفوز الحركات القومية ، أي تطور اقتصادي أو اجتماعي بمراحل كثيرة .

وبسبب من هذا التناقض انهار الحكم الديموقراطي والحرية السياسية التي قامت على غير أساس من تقدم اقتصادي واجتماعي . وكان واضحاً ان الانظمة الديموقراطية الحديثة حين تقوم في بلدان لم تتطور فيهـــا المجتمعات اقتصادياً واجتماعياً بحيث تتقارب بين أفراد الشعب جميعاً ، تصبح أنظمة تحفظ على الاستغلاليين استغلالهم ، بل هي تعطيهم قوة شرعية يبررون بها استغلالهم هذا . هذه الانظمة تصبح في الواقع سلاحاً لمصلحة قلة من أبناء الشعب هي رجـــال الاقطاع ورجال الرأسمال الحديث وحلفائهم . وان هذه الانظمة نفسها بدل أن تكون دافعاً من دوافع التطور الاقتصادي والاجتماعي تصبح في الواقع عائقاً دون هذا التطور وتعميمه على أبناء الشعب جميعاً .

كان واضحاً أنه لا يمكن تحقيق أي اتجاه نحو تطوير اقتصادي واجتماعي يحرر طبقات الشعب من العوز ، ومن الاستغلال ، ومن العبوديـــة الاجتماعية ، في ظل نظام برلماني يتحكم فيه أصحاب المصلحة في منع هذا التطوير .

ثم أصبح واضحاً بعد ذلك ، أيضاً ، أن تحقيق التطوير الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يتم بمعزل عن التطوير السياسي . أي أن التحرر الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يفصل عن التحرر السياسي . ومن هنا فان الانظمة الثورية والانقلابية التي تلت انهيار الحكم البرلماني واجهت هذه الازمة في اعنف صورها . ولم يكن سهلاً عليها أن تحرر المواطن من الاستغلال الاقتصادي والاستغلال الاجتماعي وأن تحرره سياسياً ، أي تحرر كرامته وعقله وفكره ووعيه ، في نفس الوقت ، وهي التي ورثت كل أعباء التناقض القائم في المجتمع .

لقد خلصته هذه الانظمة من تزوير أرادته في برلمانات لا تمثله ولا تمثل قواه النضالية التقدمية التي حققت الاستقلال والتحرر القومي . ولكنها لم تتمكن ، مع ذلك ، من استبدال هذه الحرية بحرية أصدق وأعمق غوراً واكثر اتساعاً .

وخلصته من الاستعباد الاقتصادي الذي كان يرزح تحته ، ولكنها ، مع ذلك ، لم تسلمه مسؤولية الاشراف الحقيقي على إنتاجه واستهلاكه ، بل حلت هي محله في ذلك كله .

ومن هنا كانت الأزمة .

٢

في الفصل السابق تحدثنا عن أزمة الحرية في آسيا وافريقيا حين تبدو جنوحاً نحو الاستبداد وعن أخطار هذا الجنوح .

ولكن إذا كانت أزمة الحريـــة تبدو محتمة بسبب التناقضات التي تواجهها هذه الأقطار ، واذا كان لا بد لأزمة الحرية من ان يكون لها وجهها القاتم الذي ينذر بالاستبداد ، فانها ، وفي هـــذه الاقطار بالذات ، قد يكون لها ، كذلك وجهها المضيء المنير المبشر بمستقبل اكثر حرية .

إن هذه الأزمة قد تكون مجرد أزمة مرحلية مؤقتة تشير الى التخلص من عهد زوّرت فيه الحرية ، فتدل على منطلق الطريق إلى عهد تعم فيه الحرية . إنها قد تكون مجرد فترة ينتهي فيها القضاء على قوى التخلف ، ويبدأ تركيز أسس قوى التقدم . ولذلك فان مقياس الحرية في أي قطر من هذه الأقطار لا يمكن أن يكون مجرد حصر للحريات المتاحة في فترة ما ، وإنما مقياسها في اتجاهها ، في حركتها ، في نموها . أهي سائرة إلى نمو ؟ أهي متجهة إلى القواعد الشعبية ؟ أهي متصلة بحركة الجماهير المناضلة ؟ أهي

عامة تعم جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؟ إنها إذا كانت كذلك كانت الأزمة نفسها طريق الحريـة ، وهي نفسها بداية الانطلاق .

وإذا كانت كل أزمة للحرية تحمل في ثناياها نذر الاستبداد ، فان هذه الازمة في اقطار آسيا وافريقيا ، على رغم ما يمكن ان تحمل من نذر ، يجب ان لا تملأ قلوبنا بالجزع ونفوسنا بالخوف . اولاً لأنها عرض من اعراض تقرير المصير . وثانياً لأنهـا هي نفسها ثورة على التخلف وكل ما يرافق التخلف . وثالثاً لأن القوى الشعبية التي تكونت خلال الفترة الطويلة للنضال القومي قوى ذات جذور ولن تفقد عزمها وصلابتها بسهولة .

اما ان ازمة الحرية عرض من اعراض تقرير المصير ، فأقطار آسيا وافريقيا ليست بدعاً في هذا الباب . لقد مر كل شعب من شعوب العالم التي سبقتنا في تطورها في ازمة شديدة للحرية حين اصطدمت قوى التخلف فيها مع قوى التقدم . ولم يكن تزمت « كروموبل » في حكمه بعد انتصاره في بريطانيا ، ولا تسلط الشمال على الجنوب اثر الحرب الاهلية في الولايـات المتحدة ، ولا دكتاتوريات الثورة الفرنسية ، ولا سلسلة الدكتاتوريات الممتدة من بسمارك إلى هتلر في المانيا ، ولا حكم ستالين في الاتحاد السوفييتي الا امثلة على ازمات الحرية التي لا بد ان تنشأ حين يدخل الشعب مرحلة الحسم في تقرير مصيره .

إن الذي يقارن بين الحريات المتاحة في البلدان المتقدمة وبين الحرية المكبوتة في اقطار آسيا وافريقيا إنما ينسى ان تلك الأقطار قد مرت ، ايضاً ، في ازمات للحرية اين منها ازمات اقطارنا المتخلفة . وهو حين يضرب المثل بالحياة الحزبية في بريطانيا او الولايات المتحدة او المانيا إنما ينسى ان الاحزاب المختلفة في هذه الاقطار لم تعد تختلف على مصير ولا على طريق سير ، فقد تقرر مصير بلادها منذ زمن . وإنمـا ينصب

اختلافها على تفاصيل لا علاقة لها بالمصير . بل إن كثيراً من احزابها المختلفة تجد نفسها في حيرة إبان الانتخابات من اجل وضع برامج تختلف عن برامج الاحزاب الاخرى . حتى الاحزاب الشيوعية والاشتراكية في بلدان اوربا الغربية ، وهي التي تتناقض فلسفتها اساسياً مع فلسفة الاحزاب الاخرى القائمة ، لم تجد بدأ من ان تتخلى عن كثير مما كانت تؤمن به لتنسجم مع الاحزاب الاخرى في اساوب عملها ، وان تسير في الحركة المصيرية الحتمية التي فرضت نفسها عليها .

إن اقطار آسيا وافريقيا ما تزال تعمل من اجل رسم مصيرها . وهي لم تكد تخطو في سبيل ذلك خطواتها الاولى بعد . ولذلك فالحدة التي تبدو في علاقات القوى المختلفة في الشعب الواحد ، ولا سيما بين القوى التقدمية والقوى المتخلفة ، حدة إنما يحدد قوتها وشدتها التنازع الشديد بين هذه القوى على رسم خط المصير لا على مجرد تسلم الحكم . فليس من المعقول ان تسلم القوى المتخلفة ، وهي التي تملك السلطة والقوة والمال والجاه ، امرها بسهولة إلى القوى التقدمية . كما ان القوى التقدمية لا يمكن ان تقبل بقاءها اسيرة لقوى التخلف وهي ترى العالم كله من حولها يسرع الخطى إلى تقدم أوسع واعمق في كل يوم بل في كل لحظة .

اما ان ازمة الحرية ذات علاقة وطيدة بثورة قوى التقدم على قوى التخلف ، فان ذلك يفتح باب الأمل واسعاً لانتصار التقدم بكل معانيه ، بما في ذلك تحقيق الصورة الكاملة للحرية . فالتقدم لا يعرف حدوداً يقف عندها . بل إن كل تقدم إنما يفتح باب الامل في تقدم اكبر واوسع .

إن الحركات التقدمية قد اتخذت من فشل القوى المتخلفة في معالجة المشاكل الاساسية للشعوب ، ولا سيما مشكلة حريتها ، ذريعة لانطلاقها ومبرراً لوجودها . فلئن اضطرت إلى كبت الحرية زمناً ، فهي مضطرة إلى الافراج عنها ، وفي وجهها الصحيح في اقرب وقت ممكن ، وإلا

كانت مزورة في ادعائها التقدمية ، ولم تفضُل القوى المتخلفة في كثير من وجوهها ، وكانت معرضة لنفس المصير الذي تعرضت له القوى المتخلفة .

فليس ثمة تقدمية بلا حرية . والحركة التقدمية التي تنسى ان من أول واجباتها إقامة اسس الحرية ، او التي تمعن في كبت الحرية ، فتجاوز في كبتها ضرورات المرحلة المصيرية ، إنما تقضي على نفسها بنفسها . إنها تنسف ذريعة انطلاقها ومبرر وجودها .

ذلك أنها ، في الواقع ، تتخلى عن تقدميتها ، وعن ارتباطها المصيري بروح النضال القومي الذي بدأ مع محاربة الاستعمار ولكنه لم ينته بانتهائه.

اما من حيث القوى الشعبية التي منها انطلقت إرادة الحرية فليس من السهل إطفاء جذوتها . بل ان ازمة الحرية التي تمر بها هذه القوى قد تكون هي نفسها طريق تنمية وعيها ونضوج إدراكها . وإذا كنا قد ضربنا المثل ببعض ازمات الحرية في البلدان المتقدمة ، فان علينا ان نذكر ان تلك الأزمات لم يرافقها أبداً مثل هذه الروح النضالية التي تجتاح أقطار آسيا وافريقيا .

ان تطلع الجماهير في هذه الاقطار المتخلفة الى الحرية بكل ألوانها ، أو اوجهها ، وازدياد هذا التطلع عمقاً واتساعاً كلما ازداد حرمان هذه الجماهير منها ، وكلما ازداد نضالها من اجلها ، هذا التطلع الذي اكتسبته الجماهير من حركتها القومية في مصارعتها للاستعمار ، والذي اصبح لب هذه الحركة ومعناها ومحتواها — اصبح حقيقة عميقة الجذور في نفوسها.

ولعل الوعي على الحرية كان غامضاً وسطحياً أول الامر ، ولكنه اخذ يتبلور مع التجربة ومع المراحل العديدة التي مرت على هذه الاقطار ولا سيما بعد الاستقلال . كان ثمة إدراك ، أولاً ، بأن الحريات الديموقراطية التي بدأ بها الحكم الوطني في كل هذه الاقطار لم تقرب الجماهير من تحقيق آمالها في تقدم اقتصادي واجتماعي كانت تتصور ان

وجود الاستعمار هو العائق الوحيد دون تحقيقه . ثم كان ادراك بعد ذلك بأن تحقيق التقدم الاقتصادي الموعــود حين يتم بعيداً عن الحريات الديموقراطية السياسية إنمــا يتم ، اذا تم ، على حساب كرامة المواطن وشعوره بشخصيته وذاته وحريته وقيمته ومشاركته في حمــل المسؤولية العامة وحقه في تقرير مصيره وفي ابداء رأيه .

ومن هنا فان ازمة الحرية نفسها التي تمر بها هذه الاقطار هي طريق تنمية الوعي الشعبي على معنى الحريــة الاصيل ، ونضوج ادراكه بأن الحرية لا تتجزأ ، وأن من المستحيل تحقيق تحرر اقتصادي في ظــل استبداد سياسي ، او تحرر سياسي في ظل استعباد اقتصادي .

ولم تعرف الجماهير في السابق الا جزءاً من الحرية دون جزء . فهي قد عرفت حرية سياسية تغلفها انظمة رجعية واستبدادية واستغلالية اقتصادية واجتماعية ، ثم عرفت تحريراً اقتصادياً من قيود الاقطاع والرأسمالية وما يتبعها من نظم اجتماعية ، ولكن دون ان تلمس حرية فكرية أو سياسية تتمشى مع ذلك التحرير الاقتصادي .

ولعل هذه الجماهير كانت تتصور بادىء ذي بــدء أن تحرر تحقيق الحريات السياسية كان كافياً لتحريرهــا اقتصادياً واجتماعياً ، ثم لعلها تصورت ان تحريرهــا من حكم المستغلين كان كافياً لتحقيق حريتها كاملة . ولكن التجربة في الحالين إنما كان لها ان تنتهي بالنهاية المنطقية الوحيدة المحتمة ، وهي ان الحرية كل لا يتجزأ . انها قد تنمو وتنضج. ولكنها لا يمكن أن تنمو في ناحية في نفس الوقت الذي تنكمش فيه في ناحية ثانية .

والنتيجة الوحيدة التي تستخلصها هذه الجماهير هي ان حريتها لا يمكن أن تتحقق الا بنضالها من اجل نيل حريتها في جميع أوجهها .

٣

هذه الازمة ، إذن ، كما قد يكون لها وجهها القاتم ، فقد يكون لها وجهها المضيء المشرق . انها قاتمة لأنها ، ككل ازمة في الحرية ، تحمل معها نذر الاستبداد الذي قد يولد معها . ولكنها مشرقة ، بما تحمل معها من بذور الثورة على التخلف ، وبما تتيح من وعي للقوى الشعبية المناضلة .

والوجه القاتم للأزمة إنما يقتصر ، في الواقع ، على المصير القريب لهذه الأزمة . ذلك ان تحقيق الحرية ، في مصيره البعيد ، أمر يكاد يكون محتماً . ولن تقف في وجهه اي قوة من قوى التخلف . فالتقدم الاقتصادي لهذه الأقطار أمر محتوم مهما اختلفت انظمة الحكم فيها . وهذا التقدم يستتبع ، بالضرورة ، تقدماً سياسياً واجتماعياً لا بد ان تكون الحرية اساساً من اسسه . ولا يختلف في هذا نظام رأسمالي او نظام اشتراكي ، بل انهما ليتقاربان بالفعل كلما تحقق التقدم الانتاجي ونضج ووصل حد القدرة على النمو الذاتي .

لقد أثبت تطور الدول الغربية الرأسمالية ، وتطور الدول الشيوعية ، ان تحقيق الحرية ، غير التطلع اليها ، أمر مرتبط اشد الارتباط بمستوى البلاد الاقتصادي ، وانه كلما ارتفع هذا المستوى ضاقت الفروق بين النظامين . ومن هنا كانت إشارة نهرو الى ان العالم ، في الواقع ، منقسم الى مجموعتين : مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول المتخلفة ، وأن هذا الانقسام أهم بكثير من انقسام الدول المتقدمة الى غربية وشرقية ، رأسمالية وشيوعية .

ان هذه الاقطار المتخلفة اليوم لا بد ان تصل يوماً الى تقدم ناضج يكفل لها التمتع بالحرية بجميع جوانبها . ولكن المشكلة الآنيّة المطروحة

هي ، هل من المحتم ان تنتظر هــذه الاقطار حتى يتم لها هذا التقدم الناضج ؟

ان طريق الحرية طريق نام ومتصاعد على رغم كل مــا يمكن ان يبدو في الطريق من عقبات ومن نكسات ، وعلى رغم كل ما يبدو من عتمة . وهــو ، حتى حين تختفي مظاهره في اعنف اشكال الكبت ، انما يؤكد نفسه في قلوب الناس وإيمانهم بشكل لعله لم يكن متيسراً لو لم يتعرض الشعب للكبت والضغط .

حتى في ظل الأمامة اليمنية ، تلك التي وصلت الذروة في منع اي سبب من اسباب التقدم من الوصول الى الشعب والى الحكم والى الحياة برمتها ، كان التطلع الى الحرية ، التي لا بد ان تصل اخبارهــا ولو شفاهاً وبالتتابع الى سكان البلاد ، يدفع افواجاً إثر افواج من الشباب الى الثورة او الى الهروب من اليمن الى غيرها من الاقطار العربية لتحصيل العلم ، او لايجاد عمل ، او للنضال السياسي والاقتصادي الذي لا يتاح في الداخل . ومهما يكن اثر هذه الامواج المهاجرة ضعيفاً داخل اليمن بعد خروجها ، فانه لا بد تارك اثراً معبراً ، وقوة مكتومة ، تتيح لها الايام ان تثبت وجودها ، كما اثبتت ذلك الثورة بالفعل .

ولكن ما كل قطر كاليمن . فالعيش في ظل جدران مغلقة تمــام الاغلاق لم يعد متاحــاً لأي قطر من اقطار العالم . والاتصال بالرأي العام العالمي ، أخذاً وعطاء ، أصبح ضرورة حتمية لا مهرب منها . وفي مثل هذه الحال فالحكم التقليدي لا بد ان يحاول ان يبدو للشعب في الداخل ، او لشعوب العالم في الخارج ، وكأنه يحقق الديموقراطية ، ويقوم على أساس شكل من اشكالها . فقلما قام حكم من هــذا النوع دون الاعتماد على برلمان ، ولو شكلي ، ودون نص في الدستور عــلى حريات ، ولو عطلتها بعد ذلك القوانين ، ودون محاولات في الاصلاح الاقتصادي والتعليمي والصحي ، ولو كانت في شكل استغلالي أو منحرف

أو ضيق المدى .

وكل خطوة في هذه السبل جميعاً خطوة تمهيدية في تقريب المدى الطويل للوصول الى الحرية حتى ولو لم تكن هذه الخطوة مقصودة بهذا المعنى .

أما الحكم « التقليدي » المعرض عن الحرية فهو مضطر كذلك الى ان يبرز تقدميته في الميادين التي لا يرى منها خطراً على وجوده ، والتي تبرر في الواقع وجوده وطغيانه . ففي الميدان الاقتصادي وميادين التعليم والصحة يضطر الحكم الى التركيز علـى التطوير والتوسيع والاتجاه الى قاعدة الشعب ما امكنه ذلك ، لأشراكه في فوائد هذا التطوير ولاشعاره بالفوائد الجمة التي تعود عليه من وراء مثل هذا الحكم ومثل هـذا النظام . ثم هو مضطر الى سلوك سياسة خارجية تعتمد على اذكاء الشعور القومي . وهو مضطر الى سلوك سياسة دعائية تطرح فيها شعارات تقدمية لا بد ان تجد صداها وأثرها في نفوس الجماهير حتى حين تتقاعس الدولة عن تنفيذها . ولا بد لهذا كله ان يترك أثره الفعال في نفوس الجماهير والشعب ، ليظهر بعد ذلك حركات ومؤسسات وتنظيمات ، ولو لم يتح له ان يظهر بهذا الشكل في ظل الحكم القائم .

ان كل مصنع يفتح ، وكل عامل ينتقل مـن الانتاج التقليدي الى الانتاج الحديث ، وكل فرد يتعلم ، وكل مستوى في الحياة يرتفع ، وكل شعار يطلق ، لا بد ان يكون لبنة جديدة في بناء الحريـة يظهر أثرها في مستقبل الايام ، ولو لم يردها اصحابها كذلك .

إن هذه النكسات نفسها ، مهما بلغت من القسوة والعنف ، ليست في المجال الطويل الا نكسات في مظاهر الحرية فحسب . وأما الاسس ، في النفوس ، في القوى ، في الظروف ، فهي ، حتى خلال النكسات ، نامية ، متطورة ، مقتربة أكثر واكثر من النضوج .

حتى الظلمة لا بد ان تشارك في تعميم النور .

٤

في النبذة السابقة تحدثنا عن التطور وكأنه يسير وحده . عوامل تاريخية تسببه وتدفعه ، لنبين أن المصير المحتوم ، مهما بعد ، آت لا ريب فيه . ولكن هل يمكن ان يعني هذا ترك هذا التطور يأخذ مجراه ليحقق هذا المصير المحتوم في يوم من الايام ، وكأن المصير الآني لهذه الشعوب ليس ملك أبنائها ، وانهم مجرد عبيد للمرحلة تفرض نفسها عليهم؟

إن مثل هذا التطور الطبيعي قد يكون حقيقياً وقائماً بالفعل في الاقطار التي لم تعان من الاستعمار والتي لم تنشأ فيها بالتالي حركة شعبية قوية مقاومة له ، تحمل مسؤوليات التقدم على اكتافها . في مثل هذه الحال ، كما في اليابان وتركيا وإيران ، قد تنتظر بشائر الحرية فعلاً عهد الازدهار الاقتصادي ونضوج التقدم المدفوع من الحكم نفسه .

أما الاقطار التي نشأت فيها قوى ثورية مناضلة قارعت الاستعمار وخلقت في شعوبها روح الحركة وروح النضال وروح التطلع الحي الى غد والى امام ، هذه الاقطار لن يصدق عليها انها ستنتظر . انها حين باشرت نضالها ضد الاستعمار زرعت بذور التقدم في صفوف الشعب والجماهير . لم تأتها الروح التقدمية من فوق ، من طبقة حاكمة ، من حكم متطور عاطف على الشعب ، وإنما جاءتها مع بذور الثورة . والثورة قوة خالدة ، لئن اصابها وهن وضعف في مرحلة ما ، فليس موتها بالسهل ولا بالقريب . ان ثورة الولايات المتحدة ضد بريطانيا قد مضى عليها قرنان من الزمان ، وهي مع ذلك ما تزال تلهم سكان الولايات المتحدة . والثورة الفرنسية ، والثورة الروسية ، كلها ما تزال في نفوس أبنائها حية لم تمت ، ولو ان وهناً اصابها كلها في وقت من الاوقات حتى بدا وكأنها ماتت الى غير رجعة . إن « ارادة الحرية » المعبرة عن روح الثورة القومية سوف تبقى قائمة وسوف

تنمو ، ما بقيت هذه الروح النضالية في نفوس الشعب .

ومن فوق كل العوامل التاريخية ، ومن فوق كل حتميات المراحل والتناقضات ، سوف تبقى هذه الروح هي القوة الاولى التي تقرر مصير هذه الاقطار واتجاهها ، وسوف تبقى هـذه الارادة العامل الحاسم في تقرير الانتصار للحرية .

إن من شأن هذه الارادة ، وحدها ، ان تقصر أي مرحلة انتقالية تضطر اليها هذه الاقطار ، وان تخفف من حدتها وان تقي البلاد من نذر استبدادها ، اذا ظلت حية ، ولا بد ان تظل ، واذا اضافت الى وعيها الاصيل الوعي الجديد المكتسب من التجربة ، والذي يعمق معنى الحرية في نفوسها ، ويوحد بين اوجهها المختلفة ويجعلها كلاً لا يتجزأ .

في هذه الارادة يكمن مفتاح القضية كلها . واذا كانت هذه الارادة ضعيفة في الشعوب التي لم تواجه الاستعمار ولم تقارعه ، او في الشعوب التي لم يطل نضالها مع الاستعمار ولم يعمق ، فانها في معظم شعوب آسيا وافريقيا ستظل العامل الاول والدافع الاول في تقرير المصير ، مصير هذه الشعوب نفسها ، ثم مصير الشعوب الاخرى التي لم تتولد فيها هذه الروح ، بالعدوى وبالقدوة وبالمثل .

ان توفر هذه الروح يجعل المراحل الانتقالية التي تبدو فيها الحرية في أزمة ، في قبضة هذه الروح وتحت سلطانها ، بدل ان يكون الشعب كله ، بما في ذلك حريته ، تحت سلطان الازمة والعوامل المسيطرة عليها . مثل هذه الأزمة تكون أشبه بذلك الكبت المؤقت الذي تفرضه الدول في أوقات الحرب ، وفي أوقات الكوارث العظمى ، وفي احوال تهديد البلاد بالخطر ، ازمة تستهدف عوامل الخطر ذاتها لتنتصر عليها ، لا أزمة تستهدف الحرية نفسها لمجرد حماية الحكم من جميع القوى ، بما في ذلك ، القوى التقدمية نفسها .

فاذا توفر لأيمان الجماهير بالحرية وعيها عليها وإرادتها لها وتصميمها

على تحقيقها فقد وعت مصيرها كله ، ولم تعد في حاجـة لأن تخوض معركة من اجل الاستقلال ، ثم معركة من اجل الديموقراطية ، ثم معركة من اجل الحيـاد الايجابي ، ثم معركة من اجل رفع مستوى الانتاج ومستوى الشعب ، ثم معركة من اجل الاشتراكية ، ثم معركـة جديدة من اجل الحريات السياسية التي اضاعتها في الطريق . وإنما كانت معركتها من اجل الحرية ، بجميع الوانها واشكالها ، معركـة متصلة ، هي نفسها المعركة القومية والمعركة الاقتصادية والمعركـة الاجتماعية ، وهي معركة التقدم كله .

ولسنا بحاجة الى القول بأن هذه الاقطار جميعاً لم تكن متساوية في الاصل في عمق النضال من أجل الاستعمار ولا في اتساعه ولا في امده . ومن أجل ذلك فلا ينتظر أن تكون قوة هذه الارادة واحدة في هـذه الاقطار جميعاً . ولكن الذي لا شك فيه أن هذه الارادة اقوى وأعمق واكثر اتساعاً كلما كانت القوى الجماهيرية أعمق وعياً ، واعرض قاعدةً ، واكثر تمثيلاً للشعب في التعبير عن نفسها .

ان توفر إرادة الحرية هو الخطوة الاولى في سبيل تحقيقها .

٥

على ان هذه القوى الشعبية التي نتحدث عنها ليست الا كفة في ميزان حساب هذه الازمة . وأما الكفة الاخرى في حساب الحرية فهي الحكم نفسه . انه هو الذي يملك ان يتجاوب مع اتجـاه هذه الروح النضالية التقدمية ، فيسهل تحقيق الحرية في اقصر مدى ممكن دون الدخول في ازمات جديدة ، وبذلك يرمي بثقله نحو تحويل الازمة الى مجرد أزمـة انتقالية عـابرة ، او يملك أن يقف منها موقف العداء وبذلك يخلق طلائع أزمة جديدة ، ويرمي بثقله نحو جعل هذه الأزمة أزمة حقيقية

اساسية في الحرية تحتاج الى علاج جذري .

إن الحرية ، في الاصل ، للمواطنين قاطبة ، لا فرق فيها بين مواطن ومواطن . وانما نشأت الازمة في هذه الاقطار بهذه الحدة لأن الحرية ، وان مُنحت دستوراً للمواطنين جميعاً ، فأن القدرة على التمتع بهذه الحرية قد اقتصرت علـى فئة محدودة من المواطنين مكنتها ثروتها او جاهها او تعليمها من التمتع بهذه الحرية وحرمت بقية فئات المواطنين ، المحرومة من هذه جميعاً ، من حريتها .

فاذا كانت اي ازمة في الحرية انما تنشأ في اي قطر من اقطار العالم نتيجة عدم المساواة بين المواطنين ، فانها في الاقطار المتخلفة بالذات انما نشأت نتيجة الحرمان الكامل لقواعد الشعب من حقوقها وحرياتها ، وحصر هذه الحريات ، بل وحقوق الاستغلال والتسلط ، في فئة صغيرة جداً من هذا الشعب ، على رغم ان هذه القواعد قد اكتسبت من الوعي ومن روح النضال خلال المعارك السابقة ما جعلها تحس بهذا الحرمان إحساساً شديداً عارماً ، مما خلق أزمة التناقض بين الشعب وبين حكامه .

ومن هنا كان الطريق الموصل الى الحرية الحقيقية هو الطريق الذي يوصل الحرية الى هذه القواعد بالذات . ومن هنا كان مقياس اي حرية هو مدى تمتع القواعد الشعبية ، اكثرية الشعب الساحقة ، بهذه الحرية تمتعاً فعلياً ، وليس مدى ما نص عليه الدستور من حريات .

إن الذين ينادون بالرجوع الى النظم الديموقراطية البرلمانية مع بقاء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في هذه الاقطار المتخلفة ، ويبررون نداءهم هذا بالحرص على الحرية وبالحرص على الديموقراطية انما يتسترون بالدفاع عن الحرية لتغطية دفاعهم عن مصالحهم الاستغلالية . وهم في الواقع يتناسون كل القوى العاملة في مجتمعات هذه الاقطار ، ويتناسون كل التجارب التي مرت عليها والتي تدل بصورة قاطعة على ان مثل هذه الحياة البرلمانية في جو من الاقطاع والاستغلال والتخلف لم يعد له

امكانية بقاء ولا حياة .

وإذا كان ثمة مسؤولون عن ازمة الحرية التي تمر بها هذه الاقطار اليوم ، فهم هؤلاء بالذات ، المنادون بالرجوع إلى الديموقراطية الرأسمالية ، الذين اساؤوا الى حريـات الآخرين حين تولوا الحكم ، وتوهموا ان الشعوب التي ثارت ضد الاستعمار والاستغلال الاستعماري قد استكانت لهم ولاستغلالهم ، مـا داموا « وطنيين » بل ومن « قادة الحركات الوطنية » احياناً .

بل إن وهمهم هذا واستغلالهم للسلطات وللحريات التي تمتعوا بها ، كان المبرر الاساسي لهدم النظام الديموقراطي والغائه وخلق ازمة الحرية التي تجتازها هذه الاقطار اليوم . ولو انهم ادركوا ، حين سلمهم الشعب قياده ، عمق التجربة الثورية التي خاضها الشعب معهم ، ولو ادركوا مبلغ التغير العميق الذي اصاب هذه الشعوب التي عاشت مئات السنين في استكانتها ، لانقذوا الحرية فعلاً دون حاجـة إلى مراحل انتقال وازمات حرية .

ولكن لئن كان هؤلاء قد تنكروا لقضية الحرية الحقيقية ، فان الذين ألغوا النظم البرلمانية لم يكونوا اقرب إلى الحرية منهم بمجرد الغاء هذا النظام ، وإنما يكونون اقرب حين يجعلون الحرية ملكاً حقيقياً لهـذه القواعد الشعبية التي حرمت من حرياتها في السابق .

إن اي مواجهة اساسية لقضية الحرية إنما تستوجب كبت كثير من حريات الذين اعتبروا الحريات ملكاً خـاصاً لهم ، ولا سيما حرياتهم الاستغلالية ، سواء من حيث السلطة ، او من حيث توجيه الرأي العام ، او من حيث استغلالهم الاقتصادي . ولكن مثل هذه المواجهة إنما يقف امامها منزلق خطير اشد الخطورة ، ذلك هو الانطلاق من كبت الحريات الاستغلالية إلى كبت الحريات جميعاً ، ومن الانطلاق من كبت حريات المستغلين إلى كبت حريات الذين كانوا ضحية هذا الاستغلال .

وليس غريباً ان يكون التهور في هذا المنزلق اسهل بكثير من تجنبه. فتجنبه ، عدا انه يستوجب ارادة وخلقاً ليس من السهل توفرهما دائماً ، فهو يستوجب اساسياً التجارب والتفاعل الحقيقي بين الحكم وبين قواعد الشعب المتمثلة في قواه المناضلة . والحقيقة ان اي احتمال لتجنب هـذا المنزلق لا يمكن ان ينجح إلا إذا كان متصلاً اشد الاتصال بروح الشعب النضالية الممثلة لقوى التقدم والحرية .

إن اي حكم يؤمن بالحرية يجب ان يبدأ إيمانه بقوى الشعب ، وان يبدأ خطوه في تحقيق الحرية بتحرير الفئات التي كانت موضع استغلال من كل القيود التي كانت تكبلها وتمنعها من الانطلاق ، سواء كانت هذه القيود اقتصادية او اجتماعية او سياسية . وليس يعني هذا ان تزال القيود القديمة لتوضع بدلاً منها قيود اخرى من نوع آخر ، بل ان تزال تلك القيود ليحل محلها حرية ايجـابية تضمن الانطلاق الواسع في كل مجالات الحياة لهذه الفئات العاملة الواعية .

إن اي حكم لا يؤمن بحرية القواعد الشعبية ولا يعمل على توفيرها لها لن يكون مع الحرية مهما احاط حكمه بشعاراتها ، ومهما اتخذ لنفسه من تنظيمات ظاهرها الحرية وباطنها الاستعلاء على هـذه القواعد ، ومحاولة تنظيمها تنظيماً يحرمها من قوتها الاندفاعية الذاتية ، ويجعلها مجرد جهاز من اجهزة الدولة . واي حكم لن يكون مع الحرية حين تكون تنظيمات قواعده الشعبية مستقاة منه ، بدلاً من ان يكون الحكم مستقى من قوة هذه القواعد .

إن اول شرط من شروط نجاح الحكم في سيره نحو الحرية وخروجه من الأزمة ، إذن ، توفير هذه الحرية للقواعد الشعبية . إن « توسيع » قاعدة الحرية يكون حينئذ اكبر تعويض عن تقييد عمقها ، ذلك التقييد الذي لا بد منه لكبت حريات الاستغلال الموروثة عن عهود التخلف وعن عهود الاستعمار .

٦

إن توفير الحرية للقواعد الشعبية انمـا يكون عن طريق توفيرهـا لمؤسساتهـا المتمثلة في كل تنظيماتهـا ، سواء منها التنظيمات التمثيلية كالمجالس المحلية او مجالس الامـة ، او السياسية الطوعية العقائدية كالاحزاب ، او النقابية او الاجتماعية او الرياضية او اي مؤسسة من مؤسسات النشاط الشعبي .

إن التعبير الحقيقي عن الحرية إنما يكون عن طريق هذه المؤسسات . فالحرية الفرديـة في المجتمع الحديث المعقد اشد التعقيد ، المتداخل اشد التداخل ، اصبحت عاجزة عن التعبير عن نفسها ، في كل ما يتعدى الشؤون الشخصية البحتة ، إلا عن طريق تنظيمات اشمل من الفرد واوسع . إن صوت الفرد ضائع في ملايين الاصوات التي يعيش معها . وإنمـا يكتسب رأي الفرد قوته من التجاوب الذي قد يجده من آراء مماثلة لرأيه في مؤسسات وفي تنظيمات يتمثل فيها وتمثله ، ومن التفاعل الذي يحدثه هذا الرأي من خلال هذه المؤسسات وبواسطتها .

وكما ان الفرد عاجز عن التمتع بحريته الا عن طريق هذه المؤسسات ، فكذلك لا يمكن للمجتمع الواسع ، اي الشعب ، ان يتمتع بحريته إلا عن طريقها . وادعاء الحكم بأن الشعب يتمتع بحريته ، دون ان يتمتع حقاً بالتمثل والتمثيل في مثل هذه المؤسسات ، ادعاءٌ تلجأ اليه الدول الدكتاتورية لتغطية استبدادها وطغيانها حين تحل نفسها محل الشعب .

على ان هذه المؤسسات كما يمكن ان تكون اداة الحرية ووسيلتها وعنوانها ، فقد يقلبها الحكم المستبد لتكون اداة استبداده وطغيانه . بل لعل الحكم المستبد ان يكون اكثر تفنناً في انشاء هذه المؤسسات ودعمها وتقويتها ، وانه يقلب في نفس الوقت ، وظيفتها الحقيقية رأساً عـلى عقب . فبدلاً من ان تكون لسان الشعب في المجتمع ، والمعبر الحقيقي

عن رأيه او آرائـــه في مختلف شؤون الحياة ، تصبح لسانَ الحكم في الشعب ، تردد آراءه واتجاهاته واوامره ترديد البوق فحسب .

ان مجرد وجود المؤسسة ليس دليلاً على توفر الحرية . وانما تتوفر الحرية حقاً حين تكون هذه المؤسسة تعبيراً حقيقياً عنها ، في تشكيلها وفي ديموقراطيتها وفي تمتعها بالحريات العامة .

وحتى تكون كذلك فان هذه المؤسسات يجب ، اولاً ، ان تكون مفتوحة للمواطنين الذين تمثلهم ، فلا تنحصر في فئة منهم دون فئة ، ولا يحرم المواطن من حق النشاط فيها لأي سبب من الاسباب ، إلا ان يكون نشاطه مخرباً لمعركة المصير في مرحلة تقرير المصير . فكل عامل يجب ان يكون له الحق الكامل في ان ينضم الى نقابته . وكل ساكن في منطقة لـــه الحق في ان ينتخب من يثق فيه لادارة منطقته . وكل مواطن حر في ان ينتسب الى الحزب الذي يتفق مع عقيدته . وكل مواطن حـــر في ان ينتخب ويرشح للبرلمان او لكافة المجالس التمثيلية الاخرى .

ويجب ، ثانياً ، قيام هذه المؤسسات نفسها على اسس ديموقراطية في تشكيلها وانتخابها ومسؤوليات قادتها امام قواعدهم ، مع اتاحة الفرصة الكاملة لاعضاء القاعدة او للمواطنين ، للمناقشة الحرة الصريحة المفتوحة دون ضغط او إكراه او إرهاب .

والواقع ان ديموقراطية هـــذه المؤسسات هي الاساس لضمان توفر الديموقراطية في الحكم كله . ان اي تدخل من الدولة في شؤون هذه المؤسسات ، سواء بمحاولة طبعها بطابع معين ، او بمحاولة فرض رأي عليها ، او بالعمل على التدخل في انتخابها — يلغي الحرية في هذه المؤسسات ويحولها الى ادوات للطغيان ، بدل ان تكون ادوات للحرية .

ويجب ، ثالثاً ، توفر القيادات الجماعية . فالقيادة الفردية قد تكون اقدر على التنفيذ واكثر حسماً واسرع من القيادة الجماعية . ولكن القيادة

الفردية تسهل الطريق نحو الدكتاتورية الفردية ، ثم نحو عبادة الشخصية . ان عبادة الشخصية مظهر من مظـاهر التخلف الفكري والسياسي ، ووجودها مرتبط بوجود هذا التخلف . والقوى التقدمية الرامية الى خلق شخصية المواطن ، وخلق شخصية المؤسسات الديموقراطية ، وخلق شخصية الامة يجب ان تحرص كل الحرص عـلى ان تجعل للقيادة نفسها معنى ديموقراطياً في شكلها وعملها معاً .

ان وجود القائد القدير الفذ في اي قيادة نعمة كبرى . ولكن لجوء هذا القائد نفسه الى اساوب القيادة الجماعية ، عدا انه يكبح جماح الاثرة والشعور بالسلطة ، فانه يخلق مدرسة لتخريج قادة جدد باستمرار ، بينما أن تفرده بالقيادة هو طريق لتخريج الانتهازيين والمنافقين والهتافة .

شيء واحد يجب ان تحذر منه هذه المؤسسات في خلال عملها على تثبيت اقدام الحرية ، هـو ان لا تصبح مرة اخرى مطيّة للاستغلال والاستغلاليين ، وللتخريب والمخربين ، وللذين يريدون ان يقفوا عقبة في طريق بناء صرح الحرية للشعب . ان قدرة المستغلين على استغلال كل طريق في سبيل حفظ استغلالهم ، حتى تلك التي تبـدو معارضة لمصالحهم ، قدرة عجيبة . ولعل أثمن ما يتسلحون به في هذا المجال استعمالهم لكلمة « الحرية » ، وهم يعرفون سحرها عند الشعب ، مطية للوصول الى اغراضهم . ففي معارك تقرير المصير لا يجوز ان تكون الحرية سلاحاً يقتل الحرية ويقتل المصير .

٧

ومع ان الاحزاب جزء من هذه المؤسسات التي تحدثنا عنها ، فمن الواجب ان نقف عندها قليلاً . فلعل الرأي لم يختلف في مشكلة من

مشاكل مؤسسات الحرية اختلافه في مشكلة الاحزاب ، هل تكون او لا تكون ؟

لقد اعتبرت الدول الديموقراطية الغربية وجود الاحزاب وتعددها اساساً من اسس الحرية السياسية لا تكون بغيره ، ووسيلة من وسائل ابداء الرأي . واعتبر الفكر الشيوعي تعدد الاحزاب في المجتمعات الرأسمالية تعبيراً عن التعدد الطبقي في هذه المجتمعات ، فانطلق بذلك في فلسفة الحزب الواحد للطبقة الواحدة .

واما البلدان المتخلفة فقد بدأ معظمها عهد الاستقلال منطلقاً من المفهوم الغربي لتعدد الاحزاب ، مع سيطرة حزب اساسي واحد على الحياة السياسية ، هو الحزب الذي تمثلت فيه حركة النضال الاستقلالي ذاتها . ولكنها انطلقت من بعد ذلك ، وعند انهيار الحكم الديموقراطي ، في احد طريقين . فأما حكم الحزب الواحد ، واما الغاء الحياة الحزبية كلها والقول بحكم الشعب بلا احزاب .

ان الاحزاب هي وسيلة المواطنين للتعبير عن رأيهم السياسي بشكل جماعي ومتكتل . ولا يمكن لحياة سياسية ان تقوم في اي قطر من غير ان تتمثل هذه الحياة السياسية في احزاب قائمة . واذا انعدمت الحياة الحزبية فقد انعدمت مشاركة الشعب في رسم مصيره السياسي .

إن القول بـأن الحزب تعبير طبقي ، ناشيء عن النظرة الحديدية للطبقة التي ابتدعها « ماركس » واحل فيها الطبقة محل الانسان . انه ينطلق من وحدة المصلحة ليصل إلى وحدة الرأي . ولكن لا وحدة المصلحة كاملة في الطبقة ولا وحدة الرأي . ولو كان ذلك صحيحاً لما وجدنا الخلاف يستعر بين الاحزاب الشيوعية نفسها في كل من روسيا ويوغوسلافيا والصين . إن مجرد وجود هذا الخلاف لدليل على إمكانية الخلاف في الرأي ، لا في الطبقة الواحدة فحسب ، بل وفي الحزب الطبقي الواحد .

والقول بأن الشعب كله يحل محـــل الاحزاب ابعد عن الحقيقة من الحزبية الطبقية . فالشعب ، بالضرورة ، اكثر تناقضاً واختلافـــاً من الطبقة . فلئن لم تجتمع الطبقة ، ولا ممثلوها العقائديون ، على رأي واحد ، فكيف يمكن ان يكون للشعب كله رأي واحد ؟ . إن الكثرة العظمى من الشعب ، كالكثرة العظمى من الطبقة ، يمكن ان تجتمع على رأي واحد في القضايا الكبرى المصيرية . ولكن لا بد ان يكون ثمة اختلاف فيما دون ذلك . وليس لهذا الاختلاف ان يجد طريقه الى التعبير عن نفسه إلا بالحياة الحزبية .

إن معظم الاقطار المتخلفة التي انهارت فيها النظم الديموقراطية قـــد عانت من فوضى الاحزاب وفسادها ونزاعاتها الداخلية ما عانت . والذي لا شك فيه هو ان معظم الاحزاب التي سادت بعيد فترة الاستقلال في اقطار آسيا وافريقيا ، احزاب رأسمالية او اقطاعية ، تمثلت فيها مصالح المستغلين تمثلاً شديداً ، واستولت على الحكم ، وعملت فيه استغلالاً وتخريباً حتى اساءت إلى صورة الحياة الحزبية قاطبةً ، وحتى اضطر الشعب في ثوراته المتعددة الى الغاء هذه الاحزاب من الوجود .

ولكن الاحزاب ، كما قد تكون تعبيراً عن الفوضى والفساد ، هي التعبير الوحيد عن حيوية الشعب واندفاعه وغليانه . وان علينا ان نذكر ان الحياة النضالية التي خاضها الشعب ، قبل الاستقلال وبعده ، إنمـــا خاضها عن طريق احزاب مناضلة اثبتت ان التنظيم الوحيد القادر على تعبئة الشعب ، ولا سيما عناصره المناضلة ، هو التنظيم الحزبي .

إن القضاء على الحياة الحزبية شيء غير القضاء على الحزبية الفاسدة . فالقضاء على الحياة الحزبية قضاء على اشتراك الشعب المباشر في تقرير مصيره ، وقضاء على الروح النضالية في الشعب التي تجد التعبير عنها في التنظيم الجزبي ، واحلال الملل واللامبالاة في نفوس افراد الشعب محل هذه الروح النضالية ، ونشر شعور الاستهتار بين المواطنين .

واذا كانت الاحزاب في الغرب وسيلة تعبير عن الرأي ، فهي في البلدان المتخلفة المناضلة شيء آخر . انها وسيلة الشعب للاشتراك في النضال .

إن للحزب وظيفـــة في توعية الشعب ، وفي اشراكه بالمسؤولية ، وفي شغل المواطنين بأمور مصيرهم وبلدهم ، لا يمكن ان تقوم بها الدولة مهما اوتيت من وسائل ومن اجهزة . كما ان الحزب لا يمكن ان يفرض على الشعب فرضاً فوقياً . فالحزب تنظيم شعبي طوعي إرادي ، والدخول فيه عملية تقتضي من المواطن استعداداً لتحمل مسؤولية النضال ومسؤولية المشاركة ومسؤولية الوعي .

ان حكم الحزب الواحد لا يمكن ان يكون حكماً ديموقراطياً بطبيعته ، سيّما اذا كان تكوين الحزب نفسه بعيداً عن الديموقراطية . إنه تعبير عن حكم متسلط بجهاز شعبي . واما الحكم من غير احزاب فهو الغـاء تام للحياة السياسية الشعبية للمواطنين ، واحلال للدولة محل الشعب .

لقد وجدت كثير من الثورات في اقطار آسيا وافريقيا نفسها في طريق مسدود . فإما رجوع الى الحياة الحزبية الفاسدة التي سادت عصر الحكم الرجعي ، وإما الغاء للحياة الحزبية . فوجدت نفسها مضطرة الى هذا الالغاء .

ولكن بين هذا الاضطرار الى الغاء الحياة الحزبية بسبب فسادها او تآمرها او استغلالها ، وبين اعتبار هذا الالغاء منطلقاً فكرياً واساساً للحكم جديداً فرقٌ كبير .

فحينما يتعرض مصير البلاد للخطر ، حتى في اعرق البلاد ديموقراطية ، تقف الاحزاب كثيراً من اوجه نشاطهـــا وتتآلف وتعمل كأنها حزب واحد ، لدرء الخطر عن البلاد . فليس غريباً حين يتعرض مصير البلاد للحسم أن يقف نشاط الاحزاب ، ولا سيما نشاط الأحزاب التي تقف عقبة أمام تقرير المصير التقدمي ، ريثما تتخذ البلاد سبيلهـــا المصيري .

ولكن الانطلاق من هذه الضرورة التي تفرض نفسها ، الى اتخاذها موقفاً عقائدياً يحتكر الرأي للحكم ولا يسمح به لغيره ، موقف لا يقرب الجسم المصيري بل يبعده .

إن ادراك معنى الحياة الحزبية واهميتها الاساسية والاعتراف بدلالتها شرط من شروط انطلاق أزمة الحرية نحو طريق الحرية . وحيثما اضطر الحكم الى الغاء الحياة الحزبية ،او حيثما اضطر الى الاكتفاء بحزب واحد، فالطريق يجب ان يبدأ بأن تدخل الاساليب الديموقراطية في حياة الحزب نفسه ، إن وجد ، ثم بأن يتطور الى السماح بالأحزاب الديموقراطية المتحررة التي لا يتعارض خطها مع الخط المصيري للشعوب المتخلفة .

اما الادعاء بأن الحزب هو الشعب ، او ان الحكم هو الشعب ، فادعاء يقصد به تغطية دكتاتورية الحكم بغطاء لا يستر من عورة الحكم شيئاً . وإذا صح مثل هذا الادعاء لمدى قصير من الزمن ، فأن طول هذا المدى لا بد فاضح ادعاءه .

٨

الى جانب المؤسسات التمثيلية التي تعبر عن الحرية ، ثمة اداة التعبير الاولى في عصرنا الحاضر وهي الصحافة . فبدون صحافة حرة لا يمكن أن يكون ثمة حرية . واذا كان يراد لأزمة الحرية ان تكون انطلاقاً نحو الحرية فان حرية التعبير يجب ان تأتي في مقدمة الحريات المتاحة للقوى الشعبية التقدمية .

ولقد درجت الصحافة الرأسمالية الغربية على نشر الوهم القائل ان حرية الصحافة هي حرية امتلاكها ، ونجحت الى حد كبير في ذلك ، حتى اختلط الأمر على الكثيرين . ان امتلاك الافراد او الشركات للصحافة عمل رأسمالي محض لا علاقة له بحرية الفكر ولا بحرية الصحافة . فالصحافة

في الدول الغربية ملك لأفراد رأسماليين أو لشركات رأسمالية ، وهي فوق هذا تعيش تحت سلطان الرأسماليين الدائم ، لأنهم هم القادرون على مدها بأسباب الحياة القائمة على الاعلان الذي كثيراً ما يُتخذ وسيلة لشراء ضمير ، كما يتخذ الحرمان منه وسيلة للقضاء على من لا يرضون عنه . إن حزب العمال البريطاني نفسه ، وقد ولي الحكم مرات ، عاجز عن ان يصدر جريدة واحدة تنطق باسمه وتتمكن من منافسة الصحف المستندة الى رأس المال والرأسماليين .

ان حرية الصحافة ليست حرية امتلاك الصحف . ان حرية الصحافة هي حرية التعبير عن الرأي ، حرية الكلمة المكتوبة ، حرية الفكر . ومن هنا تنبع قداسة الحرية في الصحافة وقداسة رسالتها .

إن على الصحافة ، الى جانب مهماتها العديدة التي تقوم بها ، من نقل الخبر الصادق ، والتعليق الموجه ، والتثقيف العام ، مهمة مقدسة عليا هي ان تكون منبراً صادقاً لعواطف الشعب الحقيقية ، ومرآة لاندفاعاته وآرائه ، وانعكاساً لما يحسه ويحياه ، وأن تكون وسيلة من وسائل ايصال صوت الشعب الى الحكم .

ويوم تنقلب رسالتها لتصبح وسيلة إيصال صوت الحكم الى الشعب فحسب ، فقد انقلبت من أداة حرية الى أداة طغيان . إن من حق الحكم ، بل من واجبه ، أن يتحدث الى الشعب عن طريق الصحافة، كما يتحدث عن أي طريق آخر ، ولكن من واجب الحكم ، بالمقابل، ان يستمع الى صوت الشعب عن طريقها ، بحرية وامانة واخلاص . ان الصحافة لا يجوز ان تكون مجرد بوق للحكم ، ولا مجرد مصفق مع المصفقين ، أو هتّاف مع الهتافين . وإذا كان الحكم صادقاً مع الشعب ، أمينا لرسالة الحرية ، فان عليه ان يفتح صدره لنقد الصحافة كما يفتحه لسماع تأييدها . والخروج من أزمة الحرية الى طريق الحرية لا يمكن ان يتم عن طريق تقييد الكلمة ، ولكن عن طريق سماعها ، والاصغاء اليها.

ان الحفاظ على حرية الصحافة يقتضي تحرير الصحافة من طغيان رأس المال ، واحتكاره للرأي المكتوب . ولكن هـذا التحرير لا يمكن ان يعني بالمقابل ان ننقل الطغيان من يد رأس المـال الى يد الحكم الذي يحيل الصحافة الى اداة طغيان من نوع جديد . إن تأميم الصحافة ليس بالضرورة تحريراً لها ، الا بالقدر الذي يضمن فيه التأميم حرية التعبير لكل المؤمنين بالحرية ، ولو اختلف رأيهم في رأي الحكم القائم .

ان حرية الصحافة لا تعني ان يترك المجال مفتوحاً في مرحلة الحسم المصيري لكل مخرب او معيق للتقدم ، لكي يستعمل هذه الحرية لوقف حركة التقدم والتحرر والبناء . ولكنها في نفس الوقت لا تعني ان تغلق أبواب الصحافة إغلاقا يجعل التعبير فيها عن الرأي محرماً الا على المؤيدين والمنافقين والانتهازيين . ويوم تمتد يد السلطة لتمنع حتى عن المؤمنين بالحرية حق عرض آرائهم على الشعب ، فقد سارت في طريق الاستبداد وجعلت من أزمة الحرية الطارئة ازمة اصيلة عميقة .

ان الحكم المؤمن بالاتجاه نحو الحرية ، حكم يحرر الصحافة مـن طغيان رأس المال ، وطغيان اعداء التقدم والحرية ، ولكنه يفتح الابواب على مصاريعها للرأي الحر المتحرر من اجل ان يقول كلمته في رفـع عجلة الحرية بصدق واخلاص ، ويمنح حق التعبير الصحفي لكل مؤسسات القواعد الشعبية المؤمنة بالحرية والعاملة لها .

ذلك هو السبيل للخروج من أزمة الحرية الى طريق الحرية . فقد يحصر امتلاك الصحف ليكون حكراً للدولة ومؤسساتها ، او قد يكون متاحاً لكل مؤسسة شعبية حرة . اما التعبير عن الرأي فلا يجـوز الا ان يكون حقاً مباحاً لكل حر .

على ان اهم ما يرافق فترات الاستبداد هو ان القانون وتطبيق القانون يصبحان رهن إرادة الحاكم . وليس اقسى على المواطن من حيرته في حدود القانون أين تبدأ واين تنتهي ، ومتى يتجاوز المواطن حدوده ومتى يقف عند هذه الحدود . وحين يصبح تطبيق القانون « كيفياً » و « مزاجياً » يصبح الارهاب والخوف اهم عامل مسيطر في المجتمع. واذا تم ذلك فقد انعدمت كل قابلية للحياة الحرة فيه .

ان الحريات الممنوحة للمؤسسات حريات ضرورية لا بد منها من اجل ان يمارس المواطن حقه في المواطنة وفي تقرير المصير . ولكن قبل ذلك وفوق ذلك ، فأن للمواطن ان يعرف حدوده التي يرسمها القانون بينة واضحة محددة ، قبل ان يتعسف به القانون نفسه ، او قبل ان يتعسف به القائمون على تطبيق القانون .

إن بعض المراحل التي يمر بها الشعب تستدعي اتخاذ اجراءات استثنائية من السلطة الحاكمة ، مثلها في ذلك مثل اي سلطة ، مهما بلغت من الحرية السياسية ، حين تتعرض لخطر هجوم ، او كارثة ، أو حين يتعرض مصيرها للزوال . ولكن حتى في هذه الحالات يجب ان يكون القانون الاستثنائي واضحاً وبيناً وغير متعسف ، وان يطبق تطبيقاً يؤدي الغرض منه ولا يتجاوز أغراضه ، وان لا يستمر الى ما بعد زوال الأسباب التي فرضته .

وحين حدد اهل القانون ، في الاحوال العادية ، التهمة ، وحددوا ظروفها ودوافعها ، وجعلوا عقوبتها بينة واضحة ، وحين جعلوا للمتهم حق الدفاع ، وجعلوا المحاكم مسؤولة بدل أجهزة الحكم نفسه ، وجعلوها درجات ومستويات ، إنما قصدوا من ذلك كله حفظ المواطن من الحكم الاعتباطي والظلم « المزاجي » .

ان كل الغاء لأي من هذه الاجراءات هو تعسف في ذاته . والاستمرار والتوسع في هذه الالغاءات يجعل الحكم اعتباطياً ومزاجياً ، ويفقد المواطن كل حق في الطمأنينة والسلامة ، ويصبح مهدداً بالسجن وبالكبت وبالنفي وبالاعدام دون مبرر قانوني واضح . وهنا تجد كلمة « الارهاب » معناها الحقيقي .

ان « سيادة القانون » يجب ان تكون رائد كل حكم يريد ان يخرج من أزمة الحرية الى طريق الحرية . ووسيلة تطبيقه يجب ان تكون بيد الاجهزة المهيأة لذلك في القضاء . ان هذا قد يقتضي ، في مراحل الحسم المصيري ، بعض الوقت وبعض التدرج ، وشيئاً من الاستثناء . ولكنه يقتضي ، دائماً ، بدء الخطو في هذا السبيل ، والسير فيه الى غايته .

١٠

واخيراً وليس آخراً فالحرية السياسية لا يمكن ان ترسخ اقدامها وتثبت الا بحرية اقتصادية واجتماعية ترافقها ليتحرر معها المواطن من الاستغلال ، ولتتفتح امامه الامكانيات ، وليتمكن من الاختيار بين هذه الامكانيات اختياراً حراً طوعياً لا تقيده قيود مصطنعة من نظام تقليدي موروث ، او نظام استغلالي مستحدث .

لقد انهار النظام النيابي في الاقطار المتخلفة حين لم يتمكن التحرر السياسي الدستوري من انقاذ المواطن من استعباده الاقتصادي والاجتماعي. وكانت ردة الفعل المقابلة تحرير المواطن من اسباب استعباده في هذين الميدانين ، مع سفح حقه السياسي في تقرير مصيره .

ان الحرية ، ولا سيما في هذه الاقطار المتخلفة ذات الوعي الشعبي ،

لا يمكن ان تتجزأ ، لأنها بالتجزئة تفقد معنى وجودها ، وتنهار من اساسها . قد يبطىء التقدم نحو الحرية ، ولا سيما حين يأخذ على عاتقه ان يتقدم في جميع جبهات الحرية دفعة واحدة . ولكنه في المدى الطويل يكون ، رغم ابطائه ، أرسخ قدماً ، واثبت على طريق الحرية ، منه في تقدمه على جزء دون جزء من طريق الحرية الطويل .

فالحرية ليست ملكاً للفلاح في ظل نظام الاقطاع . وهي ليست في متناول العامل في ظل نظام رأسمالي ضعيف . وهي ليست للفقير في ظل مجتمع يحكمه اثرياؤه . وهي ليست للجاهل حيثما يحتكر العلم قلة من الناس . ان الحرية لا يكتمل معناها الا حين تصبح متاحة للجميع ، وهي لا تتاح للجميع الا حين يختفي وجه الاستغلال البشع من المجتمع ، ويتكافأ المواطنون في الفرص الممنوحة لهم .

ان الغاية الاساسية من الحرية هي تحقيق وتكريس كرامة المواطن ، كل مواطن ، واشراكه اشراكاً ايجابياً في تحمل مسؤولية كل ما يجري في وطنه ، وما يتصل بحياته ، سواء كان هذا الاشتراك بالتأييد أو بالنقد او بالمعارضة . ولكن المواطن لن يتمكن من القيام بواجبه هذا اذا كانت الحرية شيئاً يشترى بالثمن ، واذا كان مقيداً بقيود اجتماعية واقتصادية تكبل حقه هذا وتمنعه من التمتع به .

لقد جربت معظم الاقطار المتخلفة النظام البرلماني في ظل المجتمع المقيد اقتصاده واجتماعه . فلا النظام نجح ، ولا الشعوب المتطلعة للحرية رضيت به . فقد كان هو نفسه كابحاً للتحرر الاقتصادي ، مانعاً له ، لانه كان بيد « أصحاب المصالح الحقيقية » . واثبتت هذه التجربة ان التحرر السياسي ، ان لم يرافقه تحرر اقتصادي واجتماعي في آن معاً ، مصيره الزوال والفشل .

ولكن الحرية ، بالمقابل ، لا يمكن ان تكون مجرد نظام اشتراكي

يسنده ويقوم عليه نظام في الحكم دكتاتوري . فالاشتراكية ليست لمجرد توزيع ملكية ، او توزيع خدمات . وإنما هي في الواقع اشتراك افراد المجتمع كله في ثروتهم وفي جهدهم وفي حقوقهم وفي مسؤولياتهم كذلك .

ان انظمة الحكم القائمة على الشكل الديموقراطي والتي تحول دون تحرير المواطنين من استعبادهم واستغلالهم ، ليست أقرب من الحرية ، ولا ابعد ، من الانظمة الاشتراكية التي تسيطر عليها أجهزة الحكم وتتولى تنفيذها القوة البوليسية . فالعامل في المصنع ، والفلاح في الارض ، والمثقف في المكتب ، لا يهمه كثيراً من يملك المصنع والارض والمكتب بقدر ما يهمه ان يتحرر في عمله في هذا كله ، من الاستعباد والاستغلال. وكثيراً ما تكتفي انظمة الحكم المسماة بالاشتراكية بأن تبدل استعباداً باستعباد ، فتنقل ملكية المصنع والارض والمكتب من اصحابها الى الدولة، لتحل الدولة في استعبادها محلهم .

ان الاستعباد لا يلغى بالغاء شخص المالك او باستبداله ، ولا باشراك العامل في المكسب والربح ، وانما يلغى باشراكه ، اولاً ، في المسؤولية بارادة حرة واعية . والدولة لا تكون اقل استعباداً من المالك الاصلي ، الا اذا كانت هذه الدولة نفسها ملكاً للمجتمع بدل ان يكون المجتمع ملكاً للدولة .

ان الخروج من أزمة الحرية الى طريق الحرية يتطلب تحرير المواطن، كل مواطن ، من القيود التي تمنعه من التمتع بحريته .

١١

في هذا الفصل الاخير حاولنا أن نتلمس بدائيات الطريق للوصول

الى حل لمشكلة الحرية في الاقطار المتخلفة يتفق مع أوضاع هذه الاقطار وظروفها المرحلية. وعلينا ان نؤكد انها مجرد بدايات وخطوات. فالحرية بمفهومها الثابت ، بمفهومها الهدف ، ستظل دائماً الامل الذي يداعب حلم كل انسان. ولن ترضي الانسان انصاف الحلول ، ولن توقف سعيه وراء الامل الكامل عقبات.

ولكن ظروف هذه الاقطار والتناقضات الضخمة التي تعيشها تحتم عليها أن تأخذ طريقها الى تحقيق هذا الهدف الكبير مرحلة اثر مرحلة. فهي قد تضطر ، خلال سيرها ، الى ان تقيد بعض الحريات بعض التقييد. او هي قد تضطر الى ان تحد من حرية بعض المواطنين. او هي قد تؤخر بعض الخطوات في مجال لتتمكن من تحقيق خطوات اخرى في مجال آخر. ولكنها في هذا كله يجب ان تستهدف دائماً استعمال طريق الحرية لا انتقاصها ، وان تعتبر هذه القيود عقبات لا بد من تجاوزها لا منطلقات للفكر والعقيدة السياسية. فذلك هو الشرط الاول في ضمان السير نحو الحرية المنفتحة الكاملة. وليس تنفيذ هذا بالامر السهل. انه يقتضي ايماناً عميقاً بالحرية لا يتزعزع بالشعب ولا بالجماهير ، وبقدرة هذه الجماهير على ان تتولى امورها بنفسها.

بل هو يقتضي اكثر من الايمان. يقتضي ممارسة فعلية للحرية من اعلى مراتب الدولة حتى اصغر تنظيم من تنظيمات المجتمع. فليس كممارسة الحرية سبيل الى تحقيق الحرية.

والى جانب استهدافها للحرية بمعناها الواسع فانها يجب ان تسير نحو تحقيق هذا الهدف ، ان تتقدم في تحقيق الخطوات التي توصل اليه ، لا ان تقف حيث وصلت في مرحلة ما. انها يجب ان تنتقل من مرحلة الى مرحلة أعلى منها في المستوى ، واوسع في الافق وفي الشمول ، واعمق في القاعدة. فلئن اقتضت المرحلة تضييقاً في قطاع من الحرية ، او تضييقاً على قطاع من الشعب ، فان برنامجاً يجب ان يرسم للخروج

من هذا التضييق في اقرب وقت ، اي حالما يتم القضاء على اسباب هذا التضييق . ان هذه الاقطار قد ترى نفسها ، في كثير من الحالات ، في حاجة الى « فترات انتقال » . وليس في هذا ضير في ذاته . ولكن الضير يقع حين تمتد فترات الانتقال لتصبح وكأنها ازمان سرمدية ، وحين تبدو وكأنها خلقت لتبقى .

إن مـــدى تحقيق الحرية في اي قطر لا يقاس بمقدار ما يتاح منها في اي وقت من الاوقات بقدر ما يقاس في اتجاه سير هذا التحقيق . أهو اتجاه نحو حرية اوسع ؟ ام هو اتجاه الى التضييق ام هـــو جامد حيث وقف ؟

وعلى رغم كل العقبات فان خط السير نحو الحرية يجب ان يستهدف اتاحتها لجماهير الشعب ، ولا سيما لتنظيماتها المختلفة المعبرة عنها ، على اوسع نطاق ممكن . فهذه الجماهير هي درع الحرية الواقي وضمانتها . وهي نفسها هدف الحرية . وهي التي كانت ، بالدرجة الاولى ، محرومة منها . واذا بـــدأت السلطة في التدخل في شؤون هذه التنظيمات منعاً وحرماناً ، او فرض رأي وارهاباً ، او تحويراً وتزويراً ، فقدت الاتجاه نحو الحرية ، ولو افتعلت من اشكالها وانظمتها ما افتعلت .

*

* *

وبعد ، فهذه الخطوات تبقى ، مع ذلك ، مجرد خطوات ، ومجرد معالم في الطريق الطويل ، لبدء السير من ازمة الحرية والانطلاق نحـــو الحرية .

واما الحرية نفسها ، تحقيقها بمعناها الاصيل الجامع ، فيقتضي عملاً دؤوباً مستمراً . ونضالاً شاقاً عميقاً ، لن يؤتي اكله الا حين ينتصر المجتمع على كل مسببات الازمة فيقلعها من جذورها .

فالحرية لن تكتمل ما دام التقسيم الطبقي المتفاوت اعظم التفاوت في الحقوق وفي الواجبات وفي نوعية العلاقات الاجتماعية ، مسيطراً على المجتمع ، تتمتع فيه قلة ضئيلة من ابناء الشعب بالجاه وبالنفوذ وبالمال وبالسلطان ، بينما تنتظر الكثرة الساحقة من الشعب ما يفضل من هؤلاء ليتمتعوا بـه . ان اي نظام يرمي الى خدمة قضية الحرية يجب ان يستهدف العمل على الغاء التقسيم الطبقي الموروث للمجتمع ، وعلى الوصول الى مجتمع متناسق متجانس متكامل ، ليس فيه مستغِل ومستغَل ، وانما هو مجتمع مواطنين متساوي الحقوق ، متساوي الواجبات ، يبذل فيه كل مواطن جهده ، ويقدم امكاناته ، ويحصل على ما يستحقه . بذلك وحده يزول التناقض الاجتماعي الذي يهدد وجوده واستمراره كل نظام حر .

ولن تكتمل الحرية الا اذا قضي على التخلف الاقتصادي بتنمية الانتاج ، وتنويعه ، وتصنيعه ، وبالانتقال من اساليب الانتاج البدائية التقليدية ، الى اساليب الانتاج الآلية الحديثة . فالبلد الفقير لم يعد فيه ، في العالم الحديث ، كبير مجال للحرية . ان معنى الحرية نفسه قد تطور ، واصبح تحقيقه ، بما يعني من فتح ابواب الامكانيات جميعاً امام المواطنين ، وضمان الخدمات الكاملة لهم ، يقتضي نفقات ضخمة لا يتمكن اي مجتمع من تقديمها الا اذا انطلق في ميدان البناء الاقتصادي ونمى انتاجه وثروته . ان البلد الفقير يتطلع الى الحرية . ولكن البلد الغني يتمكن من تحقيقها .

ولن تكتمل الحرية الا بالقضاء على كل اثر من آثار التخلف الاجتماعي ، سواء ذلك التخلف الظاهر بالعلاقات الاجتماعية من طائفية

او عشائرية او عنصرية ، أو بالعلاقات الاقطاعية او الاستغلالية المتخلفة ، او ذلك التخلف الناشيء عن الجهل والمرض وانعدام فرص العمل والاختيار والتقدم . ان تحرر الفرد من قيود هذا التخلف اساس من اسس تحقيق الحرية الشاملة .

ولن تكتمل الحرية الا اذا تخلصت هذه الاقطار من كل تبعية ونفوذ للاستعمار او تهديداته بكل صوره . لقد عانت هذه الاقطار في الماضي مرارة الاستعمار . وتوهمت يوم تخلصت منه بالاستقلال انها تخلصت من كل آثاره . ولكن الاستعمار الذي غادرها احتلالاً وجيشاً وخلف وراءه نفوذاً واقتصاداً واستغلالاً ، سيظل يهدد الحرية ما ظلت آثاره في البلاد تعبث بتقدمها وبقواها وبتطورها الثوري ، فيشدها الى وراء حيثما رأى تهديداً منها لمصالحه ولبقايا نفوذه .

واكتمال الحرية ، عدا انه قضية قومية ، لهو قضية انسانية كذلك . فهي لا يمكن ان تكتمل في قطر حين تنهار في قطر آخر . لأن تهديد الحرية في اي قطر هو تهديد للحرية الانسانية في العالم كله . وبالمقابل فان تحقيق الحرية في اي قطر ، هو مثل وقدوة لتحقيق الحرية في الاقطار الاخرى . من اجل ذلك كانت خدمة الحرية خدمة عالمية . وكانت خدمة الحرية في اي مكان جزءاً من خدمة الحرية في الوطن نفسه . فلا يكفي ان يتخلص قطر من الاستعمار والاستعباد ، وانما يجب ان يشارك في محاربة الاستعمار والاستعباد أينما كان وحيثما بقي له نفوذ .

ان تحقيق الحرية ليس عملاً سهلاً . فهي لن تتحقق بقانون . ولن تتحقق في مدى قصير . انها عمل متواصل ، ونضال مستديم . وامام الاقطار المتخلفة بالذات واقع محمل بالتناقضات . ولكن امامها ، ايضاً ، هدفاً ارتبط معها ارتباط مصير . ان الانطلاق الى تحقيق الحرية قد يستدعي هبوطاً بالهدف المثالي الى مستوى الواقع المرير وبدء